بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الإقتصاد

إنتاجية العمل والأجور في الإقتصاد الأردني

إعداد:

محمد عارف محمد إبراهيم

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك "١٩٩٣"

قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في جامعة اليرموك - قسم الإقتصاد

لجنة المناقشة

١- أ. د. حسين دلاقسحة	.....	رئيساً
٢- أ. د. عبدالرزاق بني هاني	.....	عضواً
٣- د. رياض المومني	.....	عضواً

كانون الثاني / ١٩٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الاهداء

الى ... من كان تشجيعهم واخلاصهم سراجاً أنار لي الطريق ....

الى ... والدي ووالدتي .... براً واعترافاً بالجميل ...

الى ... اخوتي واخواتي الاعزاء ... فخراً واعتزازاً ...

الى ... زهرة حياتي .....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه اجمعين، وبعد:

اود ان اعبر عن عميق شكري وتقديري، بعد ان اكملت هذه الدراسة بفضل الله وتوفيقه الى مشرفي **الاستاذ الدكتور حسين طلافحة**، الذي اشرف على هذه الدراسة، فكرّس الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها، ومتابعة تفاصيل العمل بها فكان لملاحظاته العميقة وتوجيهاته السديدة ابلغ الاثر في اعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين.

كما اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى استاذي الفاضلين الاستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني والدكتور رياض المومني، لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة وتحمل اعباء قراءتها، ولا يفوتني ان ازجي شكري وامتناني لجميع اساتذتي الافاضل اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد لما اولونا اياه من رعاية واهتمام خلال سنوات الدراسة في القسم.

كذلك اتقدم بالشكر لجميع الزملاء الاعزاء من طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد وفي جامعة اليرموك، وفي مختبر الحاسوب.

واقدم شكري الى الاخ الاستاذ نادر عليان الذي قام بمراجعة هذه الرسالة لغوياً ولاسرة مكتبة الترعاني لما بذلوه من جهد في طباعة هذه الرسالة.

وأخيراً أتقدم بشكري الجزيل الى كل من قدم لي المساعدة والعون لاخراج هذا العمل الى حيّز الوجود.

الباحث

محمد عارف ابراهيم

كانون الثاني ١٩٩٦م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	ط
فهرس الجداول	م
فهرس الملاحق	ن
الملخص	و
المقدمة	١
هدف الدراسة	١
ية الدراسة	٢
الإطار النظري	٢
مصادر البيانات واسلوب الدراسة	٤
تسلسل الدراسة	٤
الفصل الأول	
مدخل نظري حول الإنتاجية	٦
١-١ مفهوم الانتاجية	٦
١-٢ انواع مقاييس الانتاجية	٩
١-٢-١ مقاييس الانتاجية الكلية	٩
١-٢-٢ مقاييس الانتاجية الجزئية	١١
١-٣ مشكلات قياس الانتاجية	١٣
١-٣-١ مشكلات قياس المدخلات (العمل)	١٣
١-٣-٢ مشكلات قياس المخرجات (الناتج)	١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
١-٤ طرق قياس الانتاجية	١٦
١-٤-١ طرق قياس المخرجات (الناتج)	١٦
١-٤-٢ طرق قياس المدخلات (العمل)	٢٠
١-٥ العوامل المؤثرة على زيادة انتاجية العمل	٢٢
الفصل الثاني	
سوق العمل والقوى العاملة في الاردن خصائصها، حجمها، توزيعها	٣١
٢-١ خصائص سوق العمل الاردني	٣٢
٢-٢ تطور حجم العمالة واسباب ظاهرة البطالة في سوق العمل الاردني	٣٥
٢-٢-١ تطور حجم العمالة الاردنية ومعدلات البطالة	٣٥
٢-٢-٢ اسباب ظاهرة البطالة في سوق العمل الاردني	٣٩
٢-٣ مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي واستيعاب قوة العمل.	٣٩
٢-٣-١ قطاع الصناعة	٤٠
٢-٣-٢ قطاع الزراعة	٤٣
٢-٣-٣ قطاع الخدمات	٤٥
٢-٣-٤ قطاع الإنشاءات	٤٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
انتاجية العمل في الاردن	٥١
٣-١ تطور انتاجية العمل في الاردن حسب النشاط الاقتصادي	٥٢
٣-١-١ انتاجية العامل في القطاع الصناعي	٥٣
٣-١-٢ انتاجية العامل في القطاع الزراعي	٥٤
٣-١-٣ انتاجية العامل في قطاع الخدمات	٥٦
٣-١-٤ انتاجية العامل في قطاع الإنشاءات	٥٦
٣-٢ مقارنة انتاجية العامل في الاردن بإنتاجية العامل في بعض الدول العربية والنامية والمتقدمة	٥٨
٣-٣ تطور الأجور في الاردن والترابط بين الأجور وانتاجية العمل	٦٠
٣-٣-١ تطور الأجور في الاردن	٦٠
٣-٣-٢ الترابط بين الأجور وانتاجية العمل	٦٣
الفصل الرابع	
قياس محددات انتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الاردني	٦٧
٤-١ تقدير رأس المال في الاقتصاد الاردني	٧٢
٤-٢ نتائج تقدير المعادلات.	٧٣
٤-٢-١ العلاقة بين متوسط انتاجية العمل والعوامل المؤثرة فيها	٧٣
٤-٢-٢ العلاقة بين الاجور ومستوى الأسعار وانتاجية العمل	٧٧
٤-٣ محددات اضافية لمتوسط انتاجية العمل	٨٠
٤-٣-١ على مستوى الاقتصاد	٨٠
٤-٣-٢ في قطاع الزراعة	٨١
٤-٣-٣ في قطاع الصناعة	٨١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	٨٥
٥-١ نتائج الدراسة	٨٦
٥-٢ التوصيات	٨٨
المراجع	٨٩
المراجع العربية	٨٩
المراجع الأجنبية	٩٣
الملاحق	٩٥
الملخص بالإنجليزية	١٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الجداول

الجدول		الصفحة
(٢-١-١)	معدلات المشاركة في القوى العاملة لسنوات مختارة.	٣٤
(٢-٢-١)	حجم القوى العاملة الكلية والطلب عليها ومعدلات البطالة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٣٧
(٢-٣-١)	توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٤٢
(٢-٣-٢)	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٤٤
(٣-١-١)	متوسط انتاجية العامل والرقم القياسي للانتاجية حسب النشاط الاقتصادي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٥٥
(٣-١-٢)	نسبة انتاجية العامل في الانشطة الاقتصادية الى متوسط الانتاجية في الاقتصاد الوطني ككل المتوسط لفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٥٧
(٣-٢-١)	مقارنة انتاجية العامل في الاردن ودول مختارة خلال السنوات (١٩٧٥-١٩٩٠).	٥٩
(٣-٣-١)	متوسط اجر العامل الشهري الحقيقي في الاردن حسب النشاط الاقتصادي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٦٢
(٣-٣-٢)	معدلات نمو الأجور والانتاجية خلال فترات الخطط التنموية.	٦٤
(٤-١)	جدول نتائج تقدير دالة متوسط انتاجية العامل حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٧٦
(٤-٢)	جدول نتائج تقدير دالة متوسط اجر العامل حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٧٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الملحق		الصفحة
(١)	عوائد العاملين بأجر حسب النشاط الاقتصادي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)	٩٥
(٢)	تقدير رأس المال المستثمر في القطاعات الاقتصادي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)	٩٦
(٣)	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)	٩٨
(٤)	الرقم القياسي للأسعار، عدد السكان، حجم الصادرات الصناعية، مساحة الاراضي الزراعية، خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).	٩٩
(٥)	حجم العمالة الاردنية المهاجرة والعمالة الوافدة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٩).	١٠٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

إنتاجية العمل والأجور في الإقتصاد الأردني

إعداد

محمد عارف محمد ابراهيم

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين طلافحة

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل المحددات المهمة لإنتاجية العمل والاجور في الاقتصاد الاردني ككل وعلى المستوى القطاعي، ومحاولة تحديد اسلوب تعظيم الإنتاجية من خلال الاستخدام الامثل للموارد الإنتاجية، وبالاضافة الى التركيز على محددات الإنتاجية التي يمكن التاثير عليها من خلال السياسات الاقتصادية.

وتبين من الدراسة ان إنتاجية العمل قد ازدادت بشكل مضطرد خلال فترة الدراسة (١٩٦٨ – ١٩٩٣)، وكان قطاع الزراعة قد شهد اعلى نسبة نمو لمتوسط إنتاجية العامل، فكانت حوالي (١١,٥٥٪) سنوياً، وخلصت الدراسة الى ان عنصر رأس المال كان اهم محدد لإنتاجية العامل على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي، وقد بلغت مرونة إنتاجية العمل بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من رأس المال اعلى قيمة لها في قطاع الزراعة، وكانت (٠,٦٨)، في حين كانت ادنى قيمة في قطاع الانشاءات وبلغت (٠,٤٦)، وقد برزت من خلال هذه الدراسة اهمية عنصر التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي الاردني في التاثير على إنتاجية العمل، وقد كان قطاع الانشاءات قد سجل اعلى قيمة لمعامل عنصر التسهيلات الائتمانية في التاثير على إنتاجية العمل، وكانت قيمة معامله حوالي (٠,٢٧)، واتضح من خلال الدراسة، وجود علاقة قوية ومتبادلة بين إنتاجية العامل ومعدل اجره، اذ بلغت مرونة إنتاجية العمل بالنسبة للاجر في قطاع الزراعة والخدمات حوالي (٠,٥٨) و (٠,٤٥) على التوالي، في حين بلغت هذه القيمة (٠,٢٣) في قطاعي الصناعة والخدمات.

واخيراً توصي الدراسة بضرورة زيادة الاستثمارات الفعلية في القطاعات الاقتصادية بغية تحقيق زيادة في انتاج السلع والخدمات ومن ثم إنتاجية العمل، وتشجيع المؤسسات المالية والمصرفية في الاردن لزيادة تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية، وكذلك الاهتمام بزيادة الاجور لما لها من تاثير ايجابي على إنتاجية العمل وتطوير نظام الحوافز والمكافآت، واخيراً اتباع سياسة التمايز الاجري وفقاً للتوزيع القطاعي، وان يكون مستوى الاجور في وضع يسمح بجلب عدد كاف من الايدي العاملة الى العملية الإنتاجية للحد من مستوى البطالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المقدمة

ان لزيادة الإنتاجية اهمية حيوية بالنسبة لاقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي بالاضافة الى كونها أحد مقاييس تطور المجتمعات ورمزاً لقدرتها وقوتها تعتبر ايضاً مفتاحاً اساسياً من مفاتيح التنمية والتقدم.

وقد نال موضوع الإنتاجية اهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين، كما وتحظى إنتاجية العمل باهتمام العديد من المجتمعات والحكومات في العصر الحديث، كون إنتاجية العمل تعتبر عاملاً هاماً من عوامل رفع مستوى المعيشة، وتحسين ميزان المدفوعات والسيطرة على التضخم(١).

ومن المعروف ايضاً ان اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الاقتصاد، تتم بالدرجة الاولى على اساس مستلزمات زيادة إنتاجية العمل، ويرجع السبب في ذلك الى الدور الحاسم الذي تلعبه زيادة الإنتاجية في تطور المجتمع الانساني، والارتقاء به من مواقع التخلف والركود الى طريق التقدم والرفاهية، اذ بقدر ما تكون إنتاجية العمل عالية بقدر ما ينتج المجتمع عموماً كمية اكبر من المنتجات المتنوعة، وبقدر ما تتسع افاق تقدمه وتطوره في مختلف الوجوه.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل المحددات المهمة لإنتاجية العمل في الاقتصاد الاردني، واثر التغير في الإنتاجية هذه في الاقتصاد الاردني.

وعليه فان هذه الدراسة تحاول تحديد اسلوب تعظيم تلك الإنتاجية من خلال الاستخدام الامثل للموارد الإنتاجية وعلى رأسها العنصر البشري، بالاضافة الى التركيز على محددات الإنتاجية التي يمكن التأثير عليها من خلال السياسات الاقتصادية.

كما تهدف هذه الدراسة ايضاً الى بيان دور الاجور بالتأثير على إنتاجية العامل، وسيتم كذلك قياس اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المالي والمصرفي ودورها في التأثير على إنتاجية العمل.

واخيراً تهدف هذه الدراسة الى مقارنة إنتاجية العمل في الاردن مع إنتاجية العمل في بعض الدول العربية والدول الصناعية الكبرى من اجل محاكاة الاساليب المتبعة هناك لزيادة تلك الإنتاجية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تعتبر الإنتاجية من اهم العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، لذلك فان انخفاض الإنتاجية ينعكس على الاقتصاد بمشاكل كثيرة، منها البطالة بأشكالها وتراجع الدخل القومي والتضخم الى غير ذلك من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد.

لذلك فان مثل هذه الدراسة تكتسب اهميتها من خلال بيان السبل والمحددات التي تؤدي الى زيادة الإنتاجية وتعظيمها وبالتالي التغلب على الكثير من المشاكل الاقتصادية.

وتكتسب الدراسة اهمية خاصة لتركيزها على مسالة الربط بين إنتاجية العمل ونظام الحوافز والاجور، نظراً لاهمية هذا المتغير في التاثير والتاثر بإنتاجية العمل.

الاطار النظري:

تعني الإنتاجية العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في الانتاج وبين الناتج المتحقق من تلك العملية، اي نسبة الانتاج الى المستخدمات.

ويمكن قياس الإنتاجية باستخدام مقاييس الإنتاجية الجزئية، اي من خلال علاقة كمية الانتاج بكمية عنصر واحد من عناصر الانتاج كالعمل او رأس المال المستخدم في انتاجها، كما يمكن قياسها بطريقة كلية من خلال علاقة كمية الانتاج بكميات جميع عناصر الانتاج المستخدمة في انتاجها.

وتبين نظرية الثروة ان مقدار الانتاج بشكل عام (Y) يتحدد بعوامل الانتاج وهما عناصر العمل (L) ورأس المال (k) بالاضافة لعرض النقد $(\frac{M}{P})$، كما في المعادلة التالية:

$$Y = F(L, k, \frac{M}{P}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (I)$$

وتفترض نظرية الثروة ان الإنتاجية الحدية تكون موجبة لعوامل الانتاج الثلاثة السابقة، اي ان

$$\frac{\partial Y}{\partial k} > 0 \ , \ \frac{\partial Y}{\partial L} > 0 \ , \ \frac{\partial Y}{\partial \frac{M}{P}} > 0$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويمكن ان نستبدل متغير عرض النقد $(\frac{M}{P})$ ، بمتغير التسهيلات الائتمانية (gg) ليصبح شكل المعادلة على النحو التالي:

$$Y = F(L, k , gg) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (II)$$

واستناداً الى نظرية الثروة يمكن افتراض مايلي:

$$APL = \frac{GDP}{L} \ , \ K = \frac{k}{L} \ , \ GG = \frac{gg}{L}$$

فتصبح المعادلة السابقة كمايلي:

$$APL = F(K , GG) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (III)$$

وفي هذه الدراسة، لا بدّ من اضافة عوامل اخرى تساهم في التأثير على متوسط إنتاجية العمل، تتمثل بمتوسط اجر العامل (W) وعنصر الزمن (التقدم التكنولوجي) (T) ، فتصبح الدالة السابقة كمايلي:

$$APL = F(K , GG , W , T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (IV)$$

حيث:

APL : متوسط إنتاجية العامل.

K : متوسط نصيب العامل من رأس المال.

GG : متوسط نصيب العامل من التسهيلات الائتمانية.

T : عنصر الزمن (التقدم التكنولوجي).

ضمن هذا الاطار النظري، والاحصائي تقدم هذه الدراسة تحليلاً لمحددات إنتاجية العمل في الاقتصاد الاردني ككل وعلى المستوى القطاعي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

مصادر البيانات واسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المصادر والمراجع باللغتين العربية والانجليزية شملت مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات والابحاث والمقالات، التي تعالج الجزء النظري للدراسة، وهي توفر الادوات النظرية والفكرية للدراسة، كما اعتمدت هذه الدراسة على المعلومات الاحصائية الرسمية المنشورة في مصادر محددة، في نشرات البنك المركزي الاردني الشهرية والسنوية، وبيانات صندوق النقد الدولي السنوية، ونشرات دائرة الاحصاءات العامة السنوية والشهرية، وتقارير وزارة العمل السنوية وغيره.

وتستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) في تحليلها وفي تقديرها للعلاقات الاحصائية بين المتغيرات المشمولة بالدراسة، كما استخدمت طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two Stage Least Square) 2SLS في تقدير النموذج باستخدام برنامج الحاسوب (TSP)والخاص بتحليل السلاسل الزمنية، وكغيرها من الدراسات واجهت الدراسة بعض المشاكل والعقبات المتمثلة بندرة الدراسات السابقة المشابهة، وعدم توافر بعض البيانات الاحصائية وبعض المتغيرات لعدة سنوات.

تسلسل الدراسة:

بالاضافة الى المقدمة التي تضمنت اهمية الدراسة، واهدافها، واسلوب التحليل الاحصائي، والوصفي، والصعوبات التي واجهت اعداد الدراسة، يقدم الفصل الاول اطاراً نظرياً حول الإنتاجية، متضمناً مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها وبيان محددات الإنتاجية المباشرة وغير المباشرة، اما الفصل الثاني فيستعرض سوق العمل والقوى العاملة في الاردن موضحاً خصائصها وحجمها وتوزيعها.

ويبين الفصل الثالث واقع إنتاجية العمل في الاردن، مع مقارنة إنتاجية العامل الاردني بإنتاجية العامل في بعض الدول العربية والنامية والمتقدمة، كما يبين هذا الفصل الترابط بين إنتاجية العامل والاجور في الاردن، ويقدم الفصل الرابع تحليلاً لمحددات إنتاجية العمل والأجور في الاردن وتقدير النماذج القياسية المعدة لذلك، للاقتصاد الاردني ككل ومن ثم لكل قطاع فيه على حده، واخيراً تنتهي الدراسة بالنتائج وبعض التوصيات التي خلصت اليها وذلك في الفصل الخامس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

هوامش المقدمة

1- S.Eilon. B.Gold and J.Soesan, **Applied Productivity Analysis Industry** Pergamon Press, Oxford,1976, p.3.

2- Hong V.Nguyen, **Money In The Aggregate Production Function**, Journal of money, credit banking,vol.18.No.2.May,1986, the ohio State University Press, pp.142-144.

٣- وليد السيفو وحمزه الخفاجي، **العلاقة بين الإنتاجية والاجور في القطاع الصناعي الاشتراكي للفتره: ١٩٦٨-١٩٨٠**، تنمية الرافدين، العدد الخامس عشر، أيلول ١٩٨٥، ص١٦٣.

٤- عادل العلي وآخرون، **اقتصاد العمل**، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠) ص١٦١.

٥- ستار حسين، **تحليل لبعض العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي**، مجلة تنمية الرافدين، العدد السابع والعشرين، ص ص ٤٧-٧١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الأول

مدخل نظري حول الإنتاجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الاول

مدخل نظري حول الإنتاجية

مفهوم الإنتاجية:

يعتبر مفهوم الإنتاجية من أكثر المفاهيم شيوعاً في علمي الاقتصاد والادارة، ومع ان هذا المفهوم قديم الا ان الاهتمام به قد بدأ في الازدياد مع بداية القرن الحالي، حيث لاقى هذا المفهوم اهتماماً واسع النطاق في الادب الاقتصادي المعاصر.

وقد استخدمت كلمة الإنتاجية "Productivity" لأول مرة في بحث الاقتصادي الفرنسي كينية "Queenay" في عام ١٧٦٦ (١)، كما ان العالم الاقتصادي الفرنسي ساي، الذي عاش خلال الفترة الواقعة (١٧٥٧-١٨٣٢م)، قد استعمل كلمة الإنتاجية في بحثه الذي كان تحت عنوان «عناصر الانتاج الثلاثة، الارض والعمل ورأس المال»(٢).

ورغم شيوع مفهوم الإنتاجية منذ ذلك الزمن الا انه يعتبر من اكثر المفاهيم غموضاً واضطراباً، وقد عبر عن ذلك فابريكانت "S. Fabricant" بالقول «الإنتاجية موضوع تحيطه فوضى كبيرة ... الناس يستعملون نفس المصطلح لكنهم يعنون به اشياء كثيرة» (٣).

ويرى سالتر "W.E.G Salter" ان كلمة الإنتاجية تحمل معاني كثيرة ومتعددة، فالبعض ينظر اليها على انها مقياس لكفاءة العمل، وللبعض الاخر تعني المخرجات التي حققتها مجموعة من الموارد، وبالنسبة للبعض الاكثر تفلسفاً فإنها مرادف لكلمة رفاهية، وفي حالة متطرفة فإنها ربطت بعامل الزمن» (٤).

ومن اجل ازالة الغموض حول مفهوم الإنتاجية، لا بد لنا من التمييز بين معاني بعض المفاهيم المتعلقة بها، مثل مفهوم الكفاءة الإنتاجية ومفهوم الانتاج، فالانتاج يعني مجموعة العمليات والفعاليات التي بواسطتها توجد البضائع والخدمات (٥)، أما بالنسبة لمفهوم الكفاءة الإنتاجية فهي تمثل النسبه الحسابية بين الكمية المنتجة وكمية عناصر الانتاج المستخدمة ، ومع ان بعض الباحثين يستخدمون مفهوم الإنتاجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

على انه مرادف لمفهوم الكفاءة الإنتاجية، إلا اننا نفضل ان نحدد المفهوم الاخير على انه زيادة في نسبة في نشاط معين.

أما الإنتاجية بشكل عام فتعكس العلاقة بين كمية الانتاج من السلع والخدمات من جهة، وبين كمية عناصر الانتاج التي تساهم في انتاج تلك السلع من جهه اخرى (٦).

ولقد عرف المجلس الاقتصادي الاوروبي (OEEC) الإنتاجية «بانها العلاقة بين الانتاج الاجمالي، ووحدات العمل ورأس المال والموارد الاولية، وبكلمات اخرى، بأنها نسبة الانتاج الاجمالي الى عناصر الانتاج» (٧)، ويتضح من هذا التعريف ان استخدام كلمة الإنتاجية هو مرادف لمصطلح الإنتاجية الكلية "Total productivity" مع الاشارة الى وجود ما يسمى بالإنتاجية الجزئية "Partial productivity" لكل عنصر من عناصر الانتاج.

ويعرف المركز الياباني الإنتاجية بأنها تنظيم فائدة استخدام المصادر، العمل، الطاقة، المعدات، ... وتخفيض تكاليف الانتاج بما يمكن من توسيع السوق، وزيادة استخدام العمالة، وتأمين اجور حقيقية عالية، وتحسين مستوى المعيشة لصالح العمال (٨).

أما منظمة العمل الدولية (ILO) فتعرف الإنتاجية «على انها النسبة الحسابية ما بين المخرجات المنتجة من السلع والخدمات من ناحية، والمدخلات من رأس المال والعمل التي دخلت في عمليات الانتاج من ناحية أخرى»(٩) .

ويعرف (صادق محمد) الإنتاجية بأنها قياس لمقدار المدخلات المستخدمة للحصول على المخرجات المطلوبة، لذلك فهي تركز على العلاقة بين هاتين الكميتين (١٠).

أما (عثمان السيد) فيعرف الإنتاجية بأنها «تضافر العديد من العناصر التي تضم العمل البشري ورأس المال المستثمر ومستوى المكننة وظروف العمل في موقع العمل، وان التغير فيه يعزى الى تغير عامل او عدة عوامل (١١).

أما مفهوم الإنتاجية من المنظور الاشتراكي، فيركز على فاعلية العمل الحي وتنعكس قيمتها الرقمية من نتاج العمل الحي كماً وكيفاً خلال فترة زمنية

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

معينة [١٢]، ولذلك فإن النظام الاشتراكي يؤكد على اهمية العمل ودوره الفاعل والمتميز في العملية الإنتاجية، باعتباره المصدر الوحيد القادر على خلق القيم الصافية الجديدة، ويتضح من ذلك ان مفهوم الإنتاجية في الدول الاشتراكية، يعني إنتاجية العمل، وهذا يأتي بالطبع من خلال اهتمام تلك الدول بالانسان، الذي يشكل اهم جزء في العملية الإنتاجية.

وتحظى إنتاجية العمل، بإهتمام الكثير من الباحثين والاقتصاديين في الكثير من الدول، واصبح ينظر اليها كأحدى الوسائل الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في اعادة بناء اقتصاد الدول النامية، خاصة اذا عرفنا ان مشكلة التخلف في دول العالم الثالث هي بالدرجة الاولى مشكلة تخلف إنتاجية العمل فيها بالمقارنة مع الدول الصناعية المتطورة .

ومن هنا يمكن تعريف إنتاجية العمل بأنها «النسبة بين انتاج معين وكمية العمل التي بذلت في تحقيقه» [١٣].

وهناك تعريف آخر لإنتاجية العمل مفاده أن الإنتاجية نتاج تفاعل متبادل للقوة العاملة ووسائل الانتاج، وهي في الوقت نفسه عملية تحويل معطيات الطبيعة المادية الى منتوجات تلبي حاجات الناس [١٤]، ويتبين من ذلك التعريف ان إنتاجية العمل تمثل إنتاجية عمل ملموس ومفيد، بالاضافة الى ذلك فإن الاساس المادي لإنتاجية العمل يتكون من العمل نفسه كوحدة ديناميكية بعناصره الثلاثة التالية مواد العمل، اداة العمل، العمل الحي ذاته [١٥].

وبناءاً على ما سبق من مفاهيم للإنتاجية نخلص الى النتائج التالية:

١- اتضح من العرض السابق لمفاهيم الإنتاجية، عدم وجود تعريف محدد للإنتاجية، ويختلف تعريف الإنتاجية، تبعاً لاختلاف الهدف من الدراسة ومجال تطبيق الدراسة.

٢- ان الإنتاجية بالمعنى العام تمثل النسبه بين مخرجات العملية الإنتاجية والمدخلات التي استخدمت في العملية الإنتاجية هذه، وهذا ما اجمع عليه معظم الباحثين والمعنيين بالموضوع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣- يجب العمل على تعظيم درجة استغلال الموارد المتاحة، وخاصة النادرة منها، وهذا لا يتحقق بالطبع إلا بالعمل على زيادة وتحسين الإنتاجية.

٤- إن إنتاجية العمل تعتبر احدى معايير قياس الاداء في المنشآت والقطاعات الاقتصادية.

١-٢ أنواع مقاييس الإنتاجية:

تختلف الاساليب المستخدمة لقياس الإنتاجية بإختلاف المفاهيم النظرية التي يستند اليها الباحثون والفترة الزمنية التي يتناولها البحث ومدى توفر المعلومات والبيانات الاحصائية واختلاف اهداف البحث ونطاقه سواء أكان على مستوى القطاع الاقتصادي او الوحدات الاقتصادية.

ويمكن التمييز بين معيارين لقياس الإنتاجية، المعيار الاول يدعى بالإنتاجية الكلية التي تقاس بقسمه الناتج الاجمالي او القيمة المضافة على جميع عوامل الانتاج مجتمعه، أما المعيار الثاني لقياس الإنتاجية فهو ما يدعى بالإنتاجية الجزئية والتي تقاس بقسمة الناتج الاجمالي او القيمة المضافة على عامل واحد من عوامل الانتاج.

١-٢-١ مقاييس الإنتاجية الكلية:

يمكن تعريف الإنتاجية الكلية بأنها العلاقة او النسبه ما بين الناتج (المخرجات) وبين جميع عوامل الانتاج (المدخلات) التي استخدمت في الحصول على تلك المخرجات(١٦).

وتتألف المدخلات عادة من المواد الخام والايدي العاملة ورأس المال والطاقة، ويتم قياس الإنتاجية الكلية باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{الانتاج الكلي}}{\text{رأس المال + العمل + المواد الخام + الطاقة}}$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وهذا يعني ان الإنتاجية الكلية وفقاً لهذه المعادلة عبارة عن النسبة الحسابية "Arithmitical ratio" بين كمية المخرجات من المنتجات "Output" التي تم انتاجها خلال فترة زمنية معينة، وكمية المدخلات "Input" التي استخدمت لتحقيق ذلك القدر من الانتاج.

وقد جرت العادة على إحتساب نسبة القيمة المضافة الى عناصر الانتاج، وهي التي يطلق عليها الإنتاجية الكلية للعناصر أو "Total Factor Productivity" وتقاس بقسمة القيمة المضافة الى عناصر الانتاج الرئيسة [١٧] من عمل ورأس المال، أي

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{العمل + رأس المال}}$$

ويتم في هذه الحالة قياس الإنتاجية من خلال تحويل كل من المدخلات والمخرجات الى ما تساويه بالوحدات النقدية، وهذا يعني حساب الإنتاجية عن طريق قسمة القيمة النقدية للمخرجات على القيمة النقدية للمدخلات، وكان استخدام القيمة النقدية بدلاً من الوحدات الكمية تجنباً لمشكلة تعدد المنتجات التي تنتجها المنشآت او القطاعات الاقتصادية، فاستخدام القيمة النقدية في حساب الإنتاجية اسهل وادق في حالة تعدد المنتجات.

وقد تباينت اراء الاقتصاديين بين مؤيده ومنتقده لقياس الإنتاجية بهذا الاسلوب، ففي حين نجد ان تشو (W.B. Cheu) ينصح باستخدام مقياس كلي للإنتاجية ويقول «المشكلة في استخدام مؤشر احادي العنصر انه يمكن ان تتم زيادة الإنتاجية لاحد العناصر باستبداله بعنصر آخر، فالعمل ورأس المال والمواد كلها بدائل ممكنه لتحمل بعضها البعض، ويتطلب قياس الإنتاجية الفعال تطوير مقياس يحدد مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج ومن ثم متابعة اثر الجمع بينهما» [١٨].

ولكننا نجد بعض الانتقادات على استخدام الاسلوب الكلي في قياس الإنتاجية، ومن هذه الانتقادات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١- صعوبة خلط عناصر الانتاج معاً، فليس بالامكان مزج كمية من العمل الى مقدار من المواد الخام.

٢- ان الإنتاجية الكلية تضع كلا من الانسان والمعدات والمواد الاولية في المستوى نفسه على الرغم من اختلاف دور كل منهم في العملية الإنتاجية، فالانسان هو الذي يدير الآله، ويستخدم المواد الاولية ويقوم باعمال الرقابة والتنفيذ، وعليه فيجب ان يعامل الانسان معاملة خاصة [١٩].

٣- كثرة المشاكل المتعلقة بقياس كل عنصر من عناصر الانتاج إضافة الى قياس المخرجات.

٤- ان استخدام الاساليب الكلية للإنتاجية للحكم على الاداء يتطلب وجود مؤشرات نوعية للإنتاج يبين مدى التطور في كل ناحية من نواحي نشاط او تطور القطاع الاقتصادي.

ولكن رغم هذه الانتقادات فإن معظم الاقتصاديين يرون ان الإنتاجية الكلية هي المؤشر الصحيح لقياس الاداء في القطاعات الاقتصادية [٢٠]، فالإنتاجية الكلية تعطي قياساً يبين مدى كفاءة عملية تحويل المدخلات الى المخرجات.

١-٢-٢ مقاييس الإنتاجية الجزئية:

ويتم هنا قياس الإنتاجية بقسمة الناتج الاجمالي (او القيمة المضافة) على عامل واحد من عوامل الانتاج ويكون لاستخدام هذه الطريقة اهمية اكبر كلما كان هناك عنصر إنتاج واحد او اثنين يشكلان نسبة كبيرة من اجمالي التكاليف، ويمكن تمثيل ذلك وفق الصيغ التالية [٢١]:

$$\text{١- الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{احد عناصر الانتاج}}$$

$$\text{٢-إنتاجية العمل} = \frac{\text{الانتاج}}{\text{العمل}}$$

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٣- إنتاجية المواد الاولية = الانتاج / المواد الاولية

٤- إنتاجية رأس المال = الانتاج / رأس المال المستثمر = الانتاج / صافي الموجودات الثابته

٥- إنتاجية الطاقة = الانتاج / الطاقة

وما يميز مقاييس الإنتاجية الجزئية البساطة وسهولة القياس، إلا انه يعاب عليها بأنها قد تكون مضللة في بعض الاحيان، لانها تمثل علاقة كمية (او احصائية) بسيطة بين البسط (المخرجات) والمقام (عنصر من عناصر الانتاج) (٢٢).

وقد حظيت إنتاجية العمل الجزئية "Partial Labor Productivity" باهتمام معظم الدراسات والابحاث في مجال الإنتاجية، وذلك لكونها اوسع صيغ الإنتاجية الجزئية انتشاراً، الى الحد الذي اصبح فيه استخدام مصطلح الإنتاجية منفردا اي خالياً من اي تحديد انما يقصد به إنتاجية العنصر البشري، ويرجع سبب انتشار مفهوم إنتاجية العمل الى الاعتقاد السائد عند اصحاب العمل، وهو ان العمل وحده هو السبب الرئيسي في زيادة الإنتاجية.

ولكن يرى بعض الباحثين، أن الاهتمام باستخدام عنصر العمل لقياس الإنتاجية نجم عن عدة عوامل اهمها:

١- سهولة الحصول على الاحصاءات الخاصة بالعمل (مثل عدد العاملين والاجور والرواتب وعدد الساعات) بالمقارنة مع عناصر الانتاج الاخرى.(٢٣)

٢- ارتفاع تكاليف اجور العمال مقارنة مع التكاليف الصناعية الاخرى، مما خلق اهتماماً لدى كثير من المهتمين في خفض التكلفة للوحدة الواحدة من الانتاج والعمل على زيادة الإنتاجية.

٤- سهولة قياس إنتاجية عنصر العمل بالمقارنة مع قياس عناصر الانتاج الاخرى كرأس المال والطاقة والمواد الخام.(٢٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥- ان اليد العاملة او العنصر البشري في اي مجتمع يعتبر من اهم الموارد التي يمتلكها هذا المجتمع.

وكما عرفنا، فإن البساطة وسهولة القياس ميزتان تميزان الإنتاجية الجزئية، في حين انه يؤخذ على قياس الإنتاجية بهذه الطريقة، أنه لا يمكن ان تمثل مفهوم الإنتاجية بإعتباره تعبيراً عن القدرة على إنتاج المنتجات والخدمات، فالانسان المنتج هو الذي يستخدم الآلات والمعدات، وهو الذي يستخدم المواد الاولية للحصول على المنتج النهائي، وبالتالي فإن إنتاجية هذه العناصر من مواد خام والآت لا تعدو كونها دليلاً على زيادة او تدهور مورد استغلال هذه العناصر من قبل المنتج (٢٥).

ومن الانتقادات ايضاً على استخدام المقاييس الجزئية للإنتاجية عدم امكانية احلال عناصر الانتاج مع بعضها البعض، ففي حالة إضافة استثمارات جديدة مع وجود احلال بين رأس المال والعمل، فإن عنصر العمل المستخدم سوف ينخفض وبالتالي فإن قسمة الناتج الكلي على رأس المال سوف تنخفض في حين سترتفع قسمة الناتج الكلي على العمل، وهذا لا يعني زيادة كفاءة استخدام عنصر العمل (٢٦).

١-٣ مشكلات قياس الإنتاجية:

تواجه عملية قياس الإنتاجية مشكلات مختلفة، ومن هذه المشكلات ما يتعلق بقياس المخرجات (الناتج)، ومشكلات اخرى تتعلق بقياس المدخلات (العمل)، وفيما يلي عرض لأهم هذه المشكلات.

١-٣-١ مشكلة قياس المدخلات (العمل).

أ. مشكلة اختيار فئات قوى العمل التي تؤخذ بالاعتبار عند قياس عنصر العمل: فمع زيادة الاستخدام للتكنولوجيا والذي ادى بدوره الى زيادة نسبة العاملين بالاعمال الادارية على العاملين مباشرة في الانتاج، برزت مشكلة اختيار الفئة الواجب اخذها بعين الاعتبار من العاملين، فعلى مستوى المؤسسة هناك عمال مباشرون وغير مباشرين، وعمال اداريون وأخرون فنيون، وكذلك مهره وغير

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

مهره، أما على المستوى الاقتصاد ككل فهناك عدد السكان الكلي وعدد القادرين على العمل وعدد العاملين فعلاً، ولذلك ومن اجل التغلب على هذه المشكلة لا بد من ايجاد معلومات دقيقة تتعلق باستخدام العاملين.

ب. مشكلة اختيار الوحدات الزمنية لقياس العمل:

تختلف الاساليب وتتنوع عند اختيار الوحدات الزمنية لقياس عنصر العمل، فمن هذه الاساليب (عامل/ساعة)، أو (عامل/يوم)، أو (عامل/اسبوع)، أو (عامل/شهر)، أو (عامل/سنة).(٢٧)

ويمثل المقياس الاول (عامل/ساعة) ساعات العمل الفعلية، بينما يمثل المقياس الثاني (عامل/يوم) حضور العامل الى مكان العمل بغض النظر عن الساعات التي عملها فعلاً، أما المقاييس الاخرى فتمثل العاملين المدرجة اسماؤهم في كشوفات الرواتب بغض النظر عن عدد العاملين، وأخيراً فإن جميع ازمنة العمل تعتريها مشاكل بسبب تباين المستويات التعليمية والمهارات عند العاملين.

جـ. مشكلة تعدد المواد الاولية:

وتكمن المشكلة في عدم ايجاد مقياس موحد لقياس المدخلات المتنوعة التي تدخل في تكوين منتج ما. ويرى الباحثون ان افضل وسيلة للتخلص من هذه المشكلة هي تحويل هذه المدخلات الى قيم نقدية.

د. مشكلة العمل المتجسد:

في بعض الاحيان وعند قياس إنتاجية العمل، قد تحدث نتائج مضلله، لأن زيادة إنتاجية العمل قد تحدث بسبب زيادة استخدام المواد الاولية والآلات، وهذا ما اتفق الاقتصاديون على تسميته بالعمل المتجسد.(٢٨)، وللتغلب على هذه المشكلة، دعا هؤلاء الاقتصاديون الى تطبيق مفهوم الإنتاجية الكلية عند قياس إنتاجية العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١-٣-٢ مشكلة قياس المخرجات (الناتج):

أ- مشكلة تعدد المنتجات:

وتظهر هذه المشكلة في حالة تعدد المنتجات التي تنتجها المنشآت الصناعية ، فأية منشأة لا تنتج منتجاً واحداً فقط، بل تختلف وتتنوع خطوط الانتاج، فنجد ان منشأة صناعة الاجهزة الالكترونية تقوم بإنتاج اجهزة الفيديو واجهزة التلفاز العادي والملون وباحجام مختلفة، كما تقوم ايضاً بانتاج اجهزة الكمبيوتر والتلفونات، كذلك منشأت صناعة السيارات تنتج سيارات بمواصفات ونماذج مختلفة، وهذا يعني ان استخدام مقياس واحد نستطيع من خلاله الجمع بين هذه المنتجات يعتبر أمراً غاية في الصعوبة، ولحل هذه المشكلة يمكن استخدام القيمة النقدية للناتج او القيمة المضافة للشركة، وفي هذه الحالة يتم جمع الكميات المنتجة من كل سلعة (منتج) خلال فترة القياس، ثم يتم ضرب هذه المجاميع بسعر بيع الوحدة الواحدة من كل منتج.

ب- مشكلة المنتجات تحت التشغيل:

لقد أدى تطبيق تقسيم العمل داخل المنشآت الإنتاجية الى ان تصنيع اي منتج يتطلب انتقال المواد الخام عبر سلسلة متتالية من المراحل او العمليات الإنتاجية.

وخير مثال على ذلك، صناعة الغزل والنسيج حيث تمر العملية التصنيعية هنا بثلاث مراحل، اولها مرحلة الغزل ثم مرحلة النسيج واخيراً مرحلة الصباغة والتشطيب، ومن الواضح ان إنتاج المنشأة خلال فترة زمنية معينة يشمل كلاً من المنتجات النهائية والمنتجات تحت التشغيل.[٢٩] وبالطبع فإن عدم اخذ المنتجات تحت التشغيل في الاعتبار يترتب عليه عدم دقة القياس، خصوصاً إذا كانت دورة الانتاج تشتمل على مراحل متعددة وتستغرق فترة طويلة نسبياً بالمقارنه مع الفترة التي نقيس خلالها الناتج.

لذلك فإن قيمة المنتجات تحت التشغيل تختلف عن قيمة المنتجات تامة الصنع، ويتم حل هذه المشكلة عن طريق احتساب القيمة النقدية للناتج، بحساب القيمة النهائية لمجموع المنتجات في كل مرحلة إنتاجية وكذلك حساب قيمة المنتجات تامة الصنع.[٣٠]

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جـ. مشكلة المنتجات او الاجزاء المشتراه من الخارج:

ان ناتج اية منشأة، يدخل فيه بصورة او بأخرى منتجات منشأت اخرى على شكل مستلزمات إنتاج. ونتيجة لذلك فإن القياس الدقيق لناتج المنشأة يقتضي اخذ مثل هذه المستلزمات في الاعتبار خصوصاً عند اجراء دراسات مقارنة، فمثلاً تقوم مصانع الحديد والصلب بتزويد مصانع السيارات ومصانع الاجهزة المنزلية باحتياجاتها من الواح وقطاعات الحديد والصلب، كما تقوم المصانع الكيميائية بتزويد مصانع الغزل والنسيج باحتياجاتها من الكيماويات والاصباغ، وهكذا الوضع بالنسبة لمختلف القطاعات والمنشأت الصناعية (٣١).

ويرى الباحثون ان حل هذه المشكلة يتم بمعاملة الاجزاء المشتراه من الخارج على انها مواد اولية، ومن ثم يتم احتساب القيمة النقدية لهذه المواد من طريق اثمان شرائها.

١-٤ طرق قياس الإنتاجية:

١-٤-١ طرق قياس المخرجات (الناتج).

استنبط الباحثون عدداً من الطرق يمكن استخدامها لقياس الناتج، ومن الممكن تقسيم هذه الطرق الى المجموعات الثلاث التالية:

١- الطريقة الطبيعية

٢- الطريقة النقدية

أ. طريقة الاسعار الثابتة

ب. طريقة القيمة المضافة

١- الطريقة الطبيعية:

ويعبر عن الناتج في هذه الطريقة بوحدات قياس طبيعية (Physical units) كالطن او المتر او اللتر. ويجب ان تكون في هذه الحالة جميع الوحدات المنتجة متجانسة "Homogeneous" اي ذات صفات وخصائص واحدة. ولهذا فإن تطبيق هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الطريقة محدود من الناحية العملية، حيث يقتصر استخدامها على بعض القطاعات ذات الانتاج المتجانس، كالزراعة والتعدين، وتتصف هذه الطريقة بعدد من السمات، منها البساطة والوضوح والتأثير المحفز، ذلك انها تساعد العاملين على رؤية ثمار عملهم عند رفع الإنتاجية، وهذا ما يدفعهم بصورة مباشرة الى مضاعفة الجهود وزيادة الإنتاجية.(٣٢)

ولكن يعاب على هذه الطريقة فشلها في القياس في حالة تعدد المنتجات، إذ لا يمكن استخدامها الا في حالة تشابه الانتاج، كما يعاب عليها عدم امكانية استخدامها إلا لإيجاد إنتاجية منتج واحد بعامل واحد من عوامل الانتاج.

٢- الطرق النقدية لقياس الناتج:

نظراً لعدم امكانية قياس الناتج بالطرق الطبيعية في حالات عديدة بسبب تعدد انواع المنتجات التي تنتجها المؤسسة الواحدة. فإن احد الحلول البديلة التي يقترح اللجوء اليها لتجاوز مثل هذا النقص، هو قياس الناتج بوحدات نقدية، وفيما يلي عرض لاهم الطرق النقدية لقياس الناتج، مع الاشاره الى بعض المشاكل التي تواجه هذه الطرق.

أ- طريقة الاسعار الثابتة:

تقوم هذه الطريقة على حساب قيمة الناتج بدلاً من كميته، وذلك عن طريق ضرب الكمية المنتجة بسعر الوحدة الواحدة، وفق المعادلة التالية:(٣٣)

$$Q = \sum_{r=1}^{n} P_r Q_r$$

حيث:

Q : كمية الناتج الكلي (قيمة).

P_r: سعر الوحدة من المنتج (r).

Q_r: كمية الناتج المتحقق من المنتج (r) بالوحدات الطبيعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وما يميز هذه الطريقة امكانية استخدامها في حالة تعدد المنتجات بالاضافة لكونها تعكس مقياساً لفروق الجودة بسبب استخدامها للقيمة الاجمالية الكلية بالوحدات المالية.

وعلى الرغم من ان هذه الطريقة تساهم في حل العديد من المشكلات إلا انها تُثير في نفس الوقت عدداً من المشكلات من اهمها:

١- مشكلة اختيار سعر المنتج المناسب، فهناك سعر الكلفة، وسعر البيع للمستهلك وسعر البيع بالجملة، كذلك يوجد الاسعار المحلية والاسعار الدولية، وبالتالي فإن اختيار اي من هذه الاسعار في القياس سيعطي قيماً مختلفة للناتج وللمؤشرات (٣٤).

٢- ان هذه الطريقة تعطي صورة مضلله لقيمة الناتج وللإنتاجية، خاصة إذا تم القياس على مستوى الاقتصاد الوطني او القطاعي، وذلك بسبب حساب قيمة مستلزمات الانتاج المشتراه من الغير عند حساب قيمة الناتج.

٣- وجود بعض العوامل الجانبية التي تؤثر على نتائج القياس، مثل تغيير المزيج السلعي من فترة الى اخرى، واختلاف اسعار المنتجات التي يتضمنها القياس.

٤- عدم امكانية استخدام هذه الطريقة في المقارنات الدولية بسبب صعوبة اختيار سعر صرف مناسب يستخدم في التحويل.

ب- طريقة القيمة المضافة:

وتستخدم هذه الطريقة للتخلص من احدى العيوب الاساسية الناجمة عن استخدام طريقة الاسعار الثابتة وهو احتساب قيمة مستلزمات الانتاج ضمن قيمة الناتج.

تعرف القيمة المضافة بانها القيمة الكلية للناتج (الايرادات الكلية) مطروحاً منها قيمة مستلزمات الانتاج اللازمة للعملية الإنتاجية. ويتم حساب القيمة المضافة على المستوى الكلي عن طريق ما اضافته الوحدة الاقتصادية الى الدخل القومي.

وتشمل مستلزمات الانتاج ما استخدم في العملية الإنتاجية من مواد اولية واجزاء نصف مصنعه ووقود وكهرباء مضافاً اليه قيمة استهلاكات الاصول الثابتة (depreciation).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويتم قياس الناتج بهذه الطريقة وفق الصيغة التالية:

$$Q = \sum_{r=1}^{n} Q_r P_r - \left(\sum_{t=1}^{L} F_t C_t + \sum_{s=1}^{K} D_s \right)$$

حيث :-

Q : كمية الناتج الكلي (القيمة المضافة).

Qr: كمية الناتج بالوحدات الطبيعية.

Pr: سعر الوحده من المنتج (r).

Ft: عدد الوحدات التي تم استخدامها من مستلزم الانتاج (t).

Ct: سعر الوحدة من مستلزم الانتاج (t).

Ds: قسط الاستهلاك (depreciation).

وما يميز مقياس القيمة المضافة عن مقياس الاسعار الثابتة عند حساب الناتج هو احتساب القيمة الفعلية التي اضافتها الوحدة الاقتصادية عن طريق التخلص من مستلزمات الانتاج، كما يعتبر مقياس القيمة المضافة من اهم مقاييس الناتج خصوصاً على المستوى القومي. ويشترك مقياس القيمة المضافة بنفس عيوب مقياس الاسعار الثابتة، إلا ان مقياس القيمة المضافة يستثني العيب المتعلق بتكرار حساب قيمة مستلزمات الانتاج.

ولكن يضاف الى مقياس القيمة المضافة (عيب) جديد يتعلق بكيفية احتساب قسط الاستهلاك (depreciation) ، ويرجع ذلك الى الاسباب التالية:

١. اختلاف الفترات الزمنية التي يتم على اساسها احتساب قسط الاستهلاك لنفس النوع من الاصول الثابتة (المباني، والمعدات، ...).
٢. تعدد الطرق التي يمكن تطبيقها لحساب قسط الاستهلاك [٣٥].

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

١-٤-٢- طرق قياس المدخلات (العمل):

١- الطريقة الطبيعية لقياس العمل:

في هذه الطريقة يتم استخدام الوحدات الطبيعية لقياس العمل، مثل: (عامل/ساعة) او (عامل/يوم) أو (عامل/شهر)، مع عدم امكانية ادخال اي تعديل عليها يعكس الفروق النوعية الموجودة بين الفئات المختلفة من القوى العاملة، ويتم قياس حجم العمل وفق اي من الصيغ التالية:(٣٦)

$$L = \sum_{r=1}^{n} L_r$$

أو

$$L = \sum_{K=1}^{r} L_k$$

أو

$$L = \sum_{r=1}^{n} \sum_{K=1}^{r} Q_r \, m_{rk}$$

ولمقارنة حجم العمل زمانياً او مكانياً تستخدم العلاقة التالية:

$$P_L = \left[\frac{\sum_{r=1}^{n} L_{rm}}{\sum_{r=1}^{n} L_{rb}} \right] * 100$$

حيث:

L : مقدار العمل المبذول لانتاج الكمية (Q).

L_r : مقدار العمل المبذول لانتاج الكمية (Q_r).

L_k : مقدار العمل الذي ساهمت به فئة القوى العاملة (L_k) في انتاج الكمية (Q_r).

Q_r : كمية الناتج المتحقق من المنتج "r" بالوحدات الطبيعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

M_{rk} : الزمن الفعلي الذي ساهمت به فئة القوى العاملة "k" في انتاج وحده واحدة من المنتج «r».

P_L : الرقم القياسي للعمل.

L_{rm} : مقدار العمل المبذول لانتاج المنتج «r» في فترة المقارنة، او في القطاع الذي نقارن مستوى انتاجيته.

L_{rb} : مقدار العمل المبذول لأنتاج المنتج «r» في فترة الاساس، او القطاع الذي نقارن بالنسبة له.

٢- الطريقة النقدية لقياس العمل:

في هذه الطريقة يتم قياس كمية العمل بوحدات نقدية بدلاً من الوحدات الزمنية السابقة وذلك باستخدام الاجور. وما يميز هذه الطريقة البساطة، اضافة الى انها تعكس الى حد ما الاختلافات النوعية في القوى العاملة، ولكنها لاتخلو من بعض العيوب اهمها:

أ- امكانية ارتفاع الاجور دون ان يقابل هذا الارتفاع زيادة في كمية العمل.

ب- صعوبة تحديد مفهوم الاجر فكلمة الاجر قد تعني الاجر الصافي او الاجر الاجمالي، كما انها قد تعني الاجر المدفوع دون اخذ الفوائد العينية في الاعتبار.

جـ- كذلك فإن قواعد احتساب الاجر قد تختلف من قطاع الى اخر او من فترة الى اخرى، مما يؤثر على نتائج الدراسات المقارنة. ولقياس كمية العمل بهذه الطريقة تستخدم الصيغة التالية.

$$L = \sum_{K=1}^{h} W_k$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما عند مقارنة كمية العمل زمانياً او مكانياً فيمكن تطبيق الصيغة التالية:(٣٧)

$$P_L = \left[\frac{\sum_{k=1}^{h} W_{km}}{\sum_{k=1}^{h} W_{kb}} \right] * 100$$

حيث:

L : مقدار العمل المبذول لانتاج الكمية "Q".

W_k : الاجور المدفوعة لفئة القوى العاملة "k".

W_{km} : الاجور المدفوعة لفئة القوى العاملة "k" في فترة المقارنة او في القطاع الذي نقارن مستوى انتاجيته.

W_{kb} : الاجور المدفوعة لفئة القوى العاملة "k" في فترة الاساس او في القطاع الذي تقارن بالنسبة له.

P_L : الرقم القياسي للعمل.

وفي النهاية، فإن اختيار اي من الطرق السابقة في قياس الناتج او العمل يعتمد على مجموعة من العوامل، أهمها:

١. الهدف من الدراسة
٢. مجال الدراسة
٣. البيانات الاحصائية المتاحة
٤. الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة
٥. الفترة الزمنية المتاحة لإجراء الدراسة

وقد اوصى اغلب الباحثين بتطبيق الطريقة الطبيعية لقياس كل من الناتج والعمل. أما على مستوى الاقتصاد الوطني فإن افضل طريقة لقياس الناتج هي استخدام طريقة القيمة المضافة.

١-٥ العوامل المؤثرة على زيادة إنتاجية العمل:

تلعب مجموعة كبيرة من العوامل دوراً هاماً في زيادة إنتاجية العمل ومستوى تطورها وهذه التأثيرات يمكن ان تكون اقتصادية أو اجتماعية او سياسية ويمكن ان

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

تترك اثارها بشكل مباشر او غير مباشر على الإنتاجية، وهذا ما دفع بالاقتصادي اليوغسلافي (A. Bajt) الى القول بأنه «تكاد لا توجد ظاهرة في الحياة الاقتصادية او الحياة عموماً، لا تؤثر على إنتاجية العمل»[٣٨] .

وقد ظهر في ادبيات الاقتصاد عدد كبير من الدراسات التي كان الهدف منها تقصي العوامل المؤثرة في الإنتاجية وقسمتها الى مجموعات مختلفة، ويمكن القول بأنه لا يوجد هناك تصنيف موحد لعوامل الإنتاجية، وانما اختلف الباحثون والمفكرون الاقتصاديون في طريقة او اسلوب تصنيف هذه العوامل.

ومن هذه التصنيفات ما قدمه سترميستر[٣٩] (R. Sutermeistar) فقد ميز بين مجموعتين من العوامل التي تؤثر في الإنتاجية، وهما: العوامل الفنية والعوامل الانسانية.

وقد ادرج سترميستر ضمن مجموعة العوامل الفنية عدداً من العوامل الفرعية التي تؤثر في إنتاجية العمل، كان اهمها:

١- نوعية الآلات والمعدات المستخدمة.
٢- تصميم العمليات الإنتاجية.
٣- جودة المواد الاولية.
٤- طرق وأساليب العمل.

إن تاثير العوامل الفنية واضح على مستوى ومعدل تغير الإنتاجية، فكمية ونوع معدات الانتاج المستخدمة، والتي تقاس عادة برأس المال الثابت، وجودة المواد الاولية وطرق واساليب العمل، ومواقع الآلات والمعدات، وتصميم وجودة المنتجات، وحجم الوحدة الإنتاجية وتصميم العمليات الإنتاجية، ...، جميعها عوامل تؤدي الى إحداث تغيرات جوهرية، في مستوى الإنتاجية.

أما مجموعة العوامل الانسانية، وهي تلك العوامل التي ترتبط بالسلوك البشري وقد قسمها البروفسور سترميستر الى عنصرين اساسيين من عناصر الاداء هما:

أ. القدرة على اداء العمل (Ability).
ب. الرغبة في اداء العمل (Motivation).

ويتوقف عامل القدرة على اداء العمل على عدة امور اهمها:

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

١- التعليم (Education)

٢- التدريب (Training)

٣- الخبرة العملية (Experience).

٤- الاستعداد الشخصي والقدرات الذاتية (Aptitude).

ويتحدد العنصر الثاني من عناصر الاداء وهو عنصر الرغبة في العمل، بثلاثة عوامل اساسية هي:

١. الظروف المادية للعمل (Physical work conditions) : وهي مجموعة العوامل التي تشكل جو العمل وتؤثر فيه مثل الاضاءة والتهوية والحرارة وفترات الراحة والامن والنظافة ... الخ.

٢. الظروف الاجتماعية للعمل (Social conditions) وتشمل العوامل الفرعية التالية:

أ- التنظيم الرسمي للعمل: والذي يتضمن الهيكل التنظيمي، والمناخ الاداري، والكفاءة التنظيمية، وسياسات الافراد، ومحتوى العمل، وطرق اختيار الافراد، ومعايير الاداء واسس دفع الاجور والحوافز.

ب- التنظيم غير الرسمي للعمل: ويشمل حجم جماعة العمال ودرجة تماسك الجماعة والترابط بين افرادها واهداف الجماعة.

جـ- النقابات والاتحادات.

د- نوعية القيادة: مثل اسلوب القيادة (اتوقراطية، ديموقراطية غير موجهة، القيادة بالمشاركة)، والعلاقات مع الرؤساء والمهارات والمعرفة الادارية والمعرفة التقنية.

٣. احتياجات الفرد ورغباته (Individual needs): وتشمل الحاجات الجسمانية الاساسية التي يجب اشباعها لضمان استمرارية الحياة وحاجة الفرد الى الانتماء والولاء الى جماعة، والرغبة في الحصول على المعرفة والعلم، والرغبة في التقدم والنمو، والرغبة في الحصول على مركز اجتماعي.

أما مكتب العمل الدولي (ILO) فقد وضع تصنيفاً للعوامل المؤثرة في إنتاجية العمل مقسمة الى ثلاث مجموعات رئيسية.

١. مجموعة العوامل العامة (General factors) وتشمل المناخ، والتوزيع الجغرافي للموارد والخامات، وتنظيم سوق العمل وحجم السوق، والبحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العلمي والفني.

٢. مجموعة العوامل الفنية والتنظيمية (Organizational and Technical Factors): مثل درجة التكامل، ونسبة الطاقة المستغلة، وحجم الانتاج، وجودة المواد الاولية (الخام)، وخدمات الصيانة، وكمية المكائن (او الطاقة) المتوفرة للعمال، وطول ساعات العمل، وجودة المنتجات، ونوعية ادوات الانتاج وسهولة الحصول عليها.

٣. مجموعة العوامل البشرية (Human factors) : وتشمل علاقات العمل بالادارة، وظروف العمل، والحوافز والاجور التشجيعية، ودرجة التوافق او التكيف للعمل والارتباط به، واخيراً تركيب القوى العاملة من حيث السن، الجنس، المهارة والاعداد الفني.

أما جودسون (Judson) فإنه يأخذ بالاعتبار مصدر العوامل المؤثرة في الإنتاجية، وبالتالي يصنفها الى عوامل خارجية وعوامل داخلية.

وتشمل العوامل الخارجية كلاً من التكنولوجيا، والوضع الاقتصادي العام وبيئة العمال، والتشريعات الحكومية، وطلبات المستهلكين، والتجديد والابتكار بالاضافة للعلاقات الصناعية، ومن الواضح ان هذه العوامل لا تقع تحت سيطرة المؤسسة بالرغم من ان تأثيرها على الإنتاجية قد يكون ضخماً ومباشراً.

أما العوامل الداخلية فهي التي تتعلق بالافراد العاملين في المنشأة، وبيئة وتنظيم العمل داخل المنشأة، وسياسات المنشأة، ونوعية الادارة، والحوافز، ونوعية المعدات، والاوضاع التنظيمية السائدة داخل المنشأة [٤٠].

كما ان مؤسسة غالوب (Callup) في امريكا قد عملت استطلاعاً للرأي عن اهم العوامل التي تؤثر في إنتاجية العمل، وقد اظهر استطلاع الرأي ان الرضى الوظيفي هو من اهم العوامل التي تؤثر في الإنتاجية، حيث ان معظم الذين اعربوا عن عدم رضاهم عن العمل قالوا ان بإمكانهم زيادة الانتاج بنسبة (٣٠ ٪) على الاقل [٤١].

أما ويلش (Welch) فقد بين في دراسته ان تأثير التعليم على الإنتاجية في الولايات المتحدة الامريكية يظهر بشكل واضح في قطاع الزراعة [٤٢].

في حين ان الدراسة التي قام بها لوكهيد (Lockheed) وجميسون (Jamison)، ولو (Lau) على الدول النامية بينت ان التعليم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإنتاجية في تلك البلدان، وقد وجدوا ان الإنتاجية في القطاع الزراعي يمكن ان تزيد بحوالي

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

(٧,٤٪) نتيجة لدراسة (٤) سنوات من التعليم الابتدائي [٤٣].

أما دراسات البنك الدولي فقد بينت ان الجنس والسن قد يكون لهما تأثير واضح على إنتاجية العمل، حيث اظهرت الدراسات ان إنتاجية النساء تقل بحوالي (٢٥-٣٠٪) عن إنتاجية الرجال في بعض الصناعات، كما ان التقدم في العمر كان له تأثير سلبي على الإنتاجية، ولكن هذا التأثير يتفاوت حسب الصناعة [٤٤].

وفي دراسة اجراها (عبدالرزاق بني هاني) و (محمد الروابده) حول اثر تعليم العمال وأصحاب العمل على الإنتاجية في القطاع الزراعي، وجدوا ان ازدياد سنوات التعليم والتدريب لكل من رب العمل والعمال له اثر ايجابي في تخفيض كلفة رأس المال بالنسبة للإنتاج وبالتالي تخفيض متوسط التكاليف الكلية للإنتاج.[٤٥]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الاول

١- وجيه عبد الرسول العلي، **الإنتاجية: مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها**، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣) ،ص١٦.

٢- هـ. فاغنر، **اهمية إنتاجية العمل في تطور المجتمع**، ترجمة عدنان رؤوف، مجلة النفط والتنمية، العدد ٤، ١٩٨٧، ص٥.

٣- S. Fabricant, **Basic Facts on Productivity Change**, National Burean of Economic Research, New York, 1959, p. 1.

٤- W. E. G Salter, **Productivity and Technical Change**, Cambridge, 1960, P. 2.

٥- د. علي الاعسم، **مفاهيم اساسية عن الإنتاجية ومؤشراتها في المنشآت الصناعية**، التنمية الادارية، العدد ١١، مايو ١٩٧٩، ص٧.

٦- د. محمد نصر وآخرون، **دراسة الإنتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية ١٩٨٩**، المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩٠م، ص٢٠.

٧- OEEC, **Productivity Measurement**, Vol. 1, Paris, p. 23.

٨- بسمان محجوب وغازي صالح، **العلاقة التبادلية بين الانتاج والحوافز**، المجلة العربية للادارة، مجلد ١٤، عدد ٣، ١٩٩٠.

٩- ILo, **Methods of Labor Productivity**, studies and reports, New series, No.18, 1951.

١٠- صادق ماجد محمد، **الإنتاجية بين النظرية والتطبيق الاداري**، مجلد ٩، عدد٢٨، ١٩٨٧م.

١١- عثمان ابراهيم السيد، **الإنتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية** (دمشق، ١٩٧٢)، ص٢٠.

١٢- د. عصام عزيز شريف، **في إنتاجية العمل**، مجلة النفط والتنمية، ع٧، السنة الثانية، نيسان، ١٩٧٧، ص٤٣.

١٣- د. عبد العزيز هيكل، **مشاكل قياس إنتاجية العمل**، (بيروت ،١٩٧٩)، ص٢٣.

١٤- د. طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر)، ص١٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٥- هـ. فاغثر، **اهمية إنتاجية العمل في تطور المجتمع**، مرجع سابق، ص٤٨.

١٦- OEEC, **Productivity Measurement Concept**, volume 1, paris, 1955. p.23 .

١٧- محمد نصر وأخرون، مرجع سابق، ص٢٨.

١٨- Chaw Bruce W., **No-Nonsence Guide to Measuring Productivity**, Harvard Business Review, Jan 1988, p. 111.

١٩- وجيه عبد الرسول العلي، **الإنتاجية: مفهومها ، قياسها، العوامل المؤثرة عليها**، مرجع سابق، ص٣٠.

٢٠- S. Fapricant, Op. cit, p.6.

٢١- محمد نصر وأخرون، مرجع سابق، ص٢٧.

٢٢- وجيه عبد الرسول العلي، مرجع سابق، ص٣٠.

٢٣- محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة: دراسة نظرية تطبيقية**، (دار الجامعات المصرية ١٩٨٧)، ص١٠٢.
وجيه عبد الرسول العلي، مرجع سابق، ص٣٥.

٢٤- حمد الله مبارك، **دراسة تحليلية لواقع الإنتاجية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المحدودة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ص٣٩.

٢٥- وجيه عبد الرسول العلي ومحمد فهمي حسن، **حول مفهوم الإنتاجية**، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، عدد٦، ١٩٧٨م.

٢٦- محمد زكي المسيري، **مبادىء علم الاقتصاد**، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص١٦٧.

٢٧- محمد فهمي حسن، **المشكلات التطبيقية لقياس الإنتاجية وطرق معالجتها**، مجلة الاقتصاد والادارة، العدد ١٠، ١٩٨٠م.

٢٨- عيد عبد الحميد خرابشه واحمد ملكاوي، **الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملاً فأكثر**، دراسات، مجلد ١٥، العدد ٢، ١٩٨٨م، ص ص ١٠٤-١٠٥.

٢٩- ILO, **Measuring Labor productivity** , op.p17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣٠- S. Elion, B. Glod and J. Season, **Applied Productivity analysis of industry**, pregamon press, 1976, p. 7.

٣١- صادق ماجد محمد، **الإنتاجية بين النظرية والتطبيق**، الاداري، مجلد٩، العدد ٢٨، ١٩٨٧.

٣٢- وجيه عبد الرسول العلي: **الإنتاجية، مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها**، مرجع سابق، ص.

٣٣- جماعة من الاقتصاديين الالمان، **الاجور والإنتاجية**، ترجمة د. عدنان رؤوف، (مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٧٨)، ص ص.١٣٠-١٣١.

٣٤- Henric Stanely, **How Dealy Is The Productivity Disease**, Harvard Business Review ov. 1981, p. 128.

٣٥- انظر في ذلك:

أ- H. G. Thuesen, W. J. Fabrycky, and G. J. Thuesen, **Engineering Economy 5th Edition**, Prentice-Hall, Engle Wood Cliffs, New Jersey, 1977. pp 326-346.

ب- وجيه عبد الرسول العلي، **الإنتاجية، مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها**، المرجع السابق، ص ص ٧٩-٨١.

٣٦- وجيه عبد الرسول العلي، مرجع سابق، ص ص ٨٧-٩٨.

٣٧- S. Fabricant, **Meaning and Measurnemnt of Productivity**, Labor productivity, MC Graw-Hill, New York, 1964, p .22.

٣٨- وجيه عبدالرسول العلي، المرجع السابق، ص ص ٨٧-٩٨.

٣٩- R. Sutermeister, Aday at, case services Harvard Business school, **Mideast Equipment Corporation**, 1980, p. 11.

٤٠- راجع في ذلك:

Judson, A., **Dealing With Productivity As Astrategic Issue**, p. 42.

ورقة بحث مقدمة الى الحلقة الدراسية بعنوان "Proudcitvity menagement" والمنعقدة في معهد ماسشيوست للتكنولوجيا (MIT)، خلال الفترة ١٦/١٧ مارس سنة ١٩٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤١- E. M. Glaser, **Proudctivity Gain Through Work Life Improvement**, Harcoure, 1976.

٤٢- F. Welch, **Education in Production**, Journal of Political Economy, 1970, pp. 35-439.

٤٣- M. E Lockheed, D. T. Jamison, and L. J Lau, **Farmer Education And Farm Efficiency** Asurvey of Economic Development and cultural change, 29, No. 1, 1980, pp 36-76.

٤٤- محمد نصر وآخرون، مرجع سابق، ص٣٨.

٤٥- عبدالرزاق بني هاني، ومحمد الروابده، **اثر تعليم العمال واصحاب العمل على الإنتاجية: دراسة حالة من القطاع الزراعي**، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ١٩٨٩، ص ١٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

سوق العمل والقوى العاملة في الاردن

خصائصها - حجمها - توزيعها

© Arab Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

سوق العمل والقوى العاملة في الاردن
خصائصها، حجمها، توزيعها

المقدمة:

لا احد ينكر الدور الأساسي الذي يلعبه السكان بشكل عام والقوى العاملة بشكل خاص في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة انتاجيته، كون عنصر العمل عنصراً هاماً وأساسياً في العملية الإنتاجية.

ونظراً لما يكتسبه هذا العنصر من اهمية ملموسة، على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية فإن الأمر والحال في الاردن كان يقتضي اجراء تخطيط سليم لهذا العنصر من اجل زيادة انتاجيته ورفع كفاءته، كون هذا العنصر يمثل محور العملية الإنتاجية في اقتصادنا الوطني، وذلك بسبب ندرة عناصر الانتاج الأخرى من مواد خام ورأس المال.

وقد واجه الأردن ومنذ تأسيسه عدداً من المشكلات والتحديات القاسية، سواءً من حيث محدودية موارده الطبيعية (أكانت معدنية او نفطية او حتى مائية) او ضيق القاعدة الإنتاجية، وضعف الانتاج الزراعي، والافتقار الى الصناعة[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد حقق الاردن معدلات عالية من النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من اوائل الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات نمو الانتاج خلال تلك الفترة الى زيادة اعداد القوى العاملة سنوياً والمصحوبة بزيادة حجم الاستثمارات والتطور التقني في الانتاج مع ما تبعه من زيادة في الكفاءة الإدارية والتنظيمية.

ولأهمية دراسة سوق العمل الاردني، (قبل الخوض بموضوع إنتاجية العمل في الاردن)، ارتأينا ان نخصص هذا الفصل للحديث عن القوى العاملة الاردنية، وذلك بتسليط الضوء على خصائص سوق العمل الأردني، ومن ثم استعراض التطور الذي حدث بحجم العمالة ومعدلات البطالة، ثم إبراز أهمية القطاعات الاقتصادية في استيعاب قوى العمل الاردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢-١- خصائص سوق العمل الاردني

لقد اثرت كلٌ من تطورات الوضع الاقتصادي الداخلي والتطورات والظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط على سوق العمل الاردني، وبالتالي اتصف سوق العمل الاردني بخصائص معينة، اهمها:

٢-١-١ اختلال التوازن في سوق العمل

يعزى الاختلال في سوق العمل الاردني، الى التغيرات السريعة التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ العام ١٩٤٨، نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشها الاردن منذ ذلك الوقت.

ويمكن البحث في اسباب عدم التوازن هذا، من خلال تحليل جانبي العرض والطلب في سوق العمل الاردني، ففي جانب العرض هناك عدة عوامل تؤثر في زيادة عرض القوى العاملة، فالنمو السريع في السكان، نتيجة للهجرة الفلسطينية في العامي ١٩٤٨و ١٩٦٧، وارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي وانخفاض معدل الوفيات في الاردن، بالإضافة الى زيادة اعداد القوى العاملة الوافدة وزيادة مخرجات النظام التعليمي الاردني من العمالة المهنية ذات المهارة العالية، كل هذه العوامل ادت الى زيادة عرض القوى العاملة في السوق المحلية.

اما في جانب الطلب فقد كان هناك تذبذب واضح في حجم الطلب على القوى العاملة خلال مسيرة الاردن التنموية، وذلك بالاعتماد على حجم المشاريع الاستثمارية والتقلبات الاقتصادية والسياسية المحلية والعربية، والتي عاشها الاردن منذ العام ١٩٤٨، ونتيجة لهذه العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب، فقد اختل التوازن في سوق العمل الاردني(٢).

٢-١-٢ تذبذب معدلات البطالة في سوق العمل الاردني

لقد طرأت تغيرات مختلفة على نسب البطالة في سوق العمل الاردني بحيث تفاوتت بشكل كبير في ضوء الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).

وتراوحت معدلات البطالة بين (١,٦٪-١٦,٨٪) خلال تلك الفترة، عاكسة بذلك التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الاردن. وقد سجلت ١٤٪ في اوائل

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

السبعينيات وانخفضت الى ١,٦٪ عام ١٩٧٦ ثم بدأت بالارتفاع في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات مسجلة حوالي ٦٪ عام ١٩٨٥ و ١٦,٨٪ عام ١٩٩٠[٣].

٢-١-٣ تصدير واستيراد القوى العاملة في آن واحد وبمعدلات مرتفعة نسبياً

يتصف سوق العمل الاردني بأنه مرسل ومستقبل للقوى العاملة في الوقت ذاته وبمعدلات مرتفعة نسبياً، وهذه ظاهرة فريدة اذا ما قيست الى حجم سكانه او قواه العاملة[٤].

وتسارعت هجرة القوى العاملة للعمل في الدول العربية النفطية سعياً وراء فرص العمل من جهة ولتحسين اوضاعها المعيشية من جهة اخرى، ويرسل الاردن القوى العاملة الماهرة واصحاب الكفاءات العالية، في حين انه يستورد العمالة غير المدربة كالعمال الزراعيين وعمال الخدمات والإنشاءات، بالإضافة الى بعض الكفاءات العلمية والفنية.

٢-١-٤ انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة

على الرغم من وجود اختلافات بين التقديرات المختلفة لحجم قوى العمل الفعلية في الاردن، فإنها تتفق جميعها بأنها تنحصر بين (١٩,٥٪- ٢٤٪) من اجمالي عدد السكان.

ولكن في الدراسة التي اجراها سايمون كوزنتس[٥]، حول تقدير معدل المشاركة لقوى العمل، وجد ان الدول المشابهة للأردن من حيث مستوى الدخل الفردي، يكون معدل المشاركة لقوى العمل فيها في حدود ٤٠٪ وعند مقارنة هذه النسبة مع التطور في معدل المشاركة لقوى العمل في الاردن، نجد من الجدول رقم (٢-١-١)، ان اعلى نسبة لمعدل مشاركة القوى العاملة الاردنية كانت عام ١٩٦١، حيث بلغت ٢٤,١٨٪ وذلك بمشاركة قوة عمل تقدر بحوالي ٢١٧,٨ الف عامل، في حين قُدر عدد السكان في ذلك العام بحوالي ٩٠١ الف نسمة[٦].

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١-١)

معدلات المشاركة في القوى العاملة لسنوات مختارة (٪)

السنوات	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
معدل المشاركة	٢٤,١٨	١٩,٨٩	١٩,٦٦	٢٠,٢٤	٢١,٠٨	٢١,٥٠

المصدر: ١- عام ١٩٦١، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١ المجلد الاول، عمان ١٩٦٤، جدول رقم (١-٣)

٢- حسين طلافحة، عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن، ابحاث اليرموك، المجلد ٩، العدد ٤، ١٩٩٣، ص٢٧٦.

ثم بدأت معدلات المشاركة هذه بالانخفاض، فانخفضت عام ١٩٧٠ الى ١٩,٨٩٪ ومن ثم بدأت بالارتفاع من جديد فبلغت عام ١٩٩٠ حوالي ٢١,٥٪ من اجمالي عدد السكان، وهذه النسبة متدنية قياساً الى بعض دول العالم، حيث بلغت في امريكا ٤١,٨٪ وفي فرنسا ٤٢٪ وفي اليابان ٥١٪، في حين تصل هذه النسبة الى ٣٣٪ في بعض الدول النامية مثل الهند(٧).

ويعزى هذا الانخفاض في معدل مشاركة القوى العاملة الاردنية الى عدد من العوامل ابرزها:

١- التركيب العمري للسكان وارتفاع نسبة من هم دون سن العمل بالنسبة للسكان الاجماليين، حيث تشير البيانات المستوحاه من التعدادات السكانية في الأردن الى ان حوالي ٥٠٪ من السكان ينتمون للفئتين العمريتين اقل من ١٥ سنة واكثر من ٦٤ سنة، وهذا يعني ان الفئة القادرة على العمل هي الفئة المحصورة بين سن (١٥-٦٥سنة)، وتلك الفئة لا تتجاوز نصف السكان، ولهذا فإن حوالي نصف السكان يخرجون من قوة العمل بالتعريف لأنهم اما اقل من (١٥) سنة او اكثر من (٦٥) سنة.

٢- ارتفاع نسبة الملتحقين بالدراسة من السكان ممن هم في سن العمل، وتقدر نسبة الطلاب الى مجموع السكان في جميع مراحل الدراسة، بما يزيد عن ثلث السكان ويعود ذلك الى الاقبال الكبير على التعليم في مراحله العليا من مستوى ثانوي ومعاهد وجامعات مما يؤخر في دخول الذكور الى سوق العمل الى ما بعد سن (٢٢) سنة(٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣- تدني نسبة مشاركة المرأة الاردنية في قوى العمل مقارنة في الدول الأخرى، اذ يلاحظ ان توزيع السكان حسب الجنس تقريباً بالتساوي (٤٨٪ للإناث، ٥٢٪ للذكور) ولكن نسبة مشاركة الإناث اللواتي في سن العمل (١٥-٦٥سنة)، مازالت منخفضة، فقد قدرت نسبة مشاركة المرأة في سن العمل في القوى العاملة حوالي ٢,٥٤٪ عام ١٩٦٨ ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٤٪ في عام ١٩٨١ ثم استمرت في الارتفاع حيث بلغت ٦,١٪ عام ١٩٩٠، ويعود سبب انخفاض معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة في الاردن الى العادات والتقاليد التي تعتبر ان البيت وتربية الاطفال ورعاية الاسرة هو المكان الامثل للمرأة، لذلك فان الحالة الزوجية تساهم بشكل كبير في تخفيض معدّل مساهمة المرأة في القوى العاملة(٩).

٤- استمرار هجرة القوى العاملة اليافعة للعمل في الخارج وخاصة في الدول العربية الامر الذي يؤثر عكسياً على عرض القوى العاملة في سوق العمل الاردني وقد نتج عن انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة، ارتفاع معدل الإعالة في الاردن لتصل الى ٨٠٪، اي ان ٢٠٪ من السكان العاملين اصبح لزاماً عليه اعالة ليس فقط غير القادرين على العمل من الفئات العمرية اقل من ١٥ عاماً واكثر من ٦٤ عاماً الذين يؤلفون حوالي ٥٠٪ من مجمل السكان، بل يجب ان يعيل بالاضافة الى هذا ٣٠٪ من السكان القادرين على العمل ولا يدخلون في سوق العمل وذلك بسبب التحاقهم بالدراسة(١٠).

٢-٢ تطور حجم العمالة واسباب ظاهرة البطالة في سوق العمل الاردني

تأثر نمو القوى العاملة في الاردن، بعوامل ديموغرافية واقتصادية كان لها انعكاسات مباشرة على حجم العمالة ومعدلات البطالة في سوق العمل الاردني، فقد ارتفعت معدلات صغار السن من السكان، وزادت نسبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة وتسارعت معدلات هجرة القوى العاملة للخارج، وبالتالي اثرت هذه العوامل على التطور الكمي في اعداد القوى العاملة في الاردن.

٢-٢-١ تطور حجم العمالة الاردنية ومعدلات البطالة

لقد مر سوق العمل الاردني بمراحل تطور عديدة، بسبب الظروف التي عاشتها البلاد منذ عام ١٩٤٨، فنتج عن تدفق المهاجرين من فلسطين المحتلة الى الاردن في ذلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العام خلل في سوق العمل حيث فاق العرض من القوى العاملة الطلب المحلي عليها، نتيجة لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاعداد الكبيرة من القوى العاملة المهاجرة، الأمر الذي ادى الى ظهور معدلات بطالة عالية خلال فترة الخمسينيات وقد قدر البنك الدولي نسبة البطالة في عام ١٩٥٥ بحوالي ١٦,٥٪[١١].

وفي بداية الستينيات برز اتجاه واضح نحو اتباع اسلوب التنمية الشاملة، فتم وضع برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢-١٩٦٧ (والذي استبدل فيما بعد ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢-١٩٧٠) وخلال هذه الفترة، شهد الاردن مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي ارسى خلالها اسس البنية التحتية للاقتصاد ادت الى ارتفاع حجم الطلب المحلي على العمالة، وانخفاض معدل البطالة الى ٧.١٪ عام ١٩٦١[١٢].

وفي خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٢ ارتفع حجم القوى العاملة الاردنية من ٢١٧,٨ الف عامل عام ١٩٦١[١٣]، الى ٣٧٩,٣ الف عامل عام ١٩٦٨، وكان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في اعداد القوى العاملة عدوان ١٩٦٧ الذي رافقه تدفق حوالي ٣٠ الف نازح، مما نتج عنه ارتفاع في معدل البطالة ليصل الى حوالي ٩,٩٪ عام ١٩٦٨ كما هو مبين في الجدول رقم (٢-٢-١) واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع حتى عام ١٩٧٢، حيث بلغت نسبة البطالة في ذلك العام حوالي ١٤٪ وكان اجمالي القوى العاملة ٣٢٢,٠ الف عامل.

وتعتبر الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٠، بداية مرحلة جديدة في سوق العمل الاردني، حيث كان اهم ما يميز هذه المرحلة انخفاض معدلات البطالة واتسام الاقتصاد الاردني بالتشغيل الكامل لموارده البشرية.

وبرزت في هذه المرحلة خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) والتي استهدفت في طليعة اولوياتها تحريك الفعاليات الاقتصادية وزيادة فرص العمل المتاحة، وبالارقام توفير ٧٠ الف فرصة عمل جديدة[١٤].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٢-١)

حجم القوى العاملة الكلية والطلب عليها ومعدلات البطالة

خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٣) بالالف

السنة	القوى العاملة الكلية	العاملون في الاقتصاد ككل	مجمل العاطلين	معدل البطالة٪
١٩٦٨	٢٧٩,٣	٢٥١,٦	٢٧,٧	٩,٩
١٩٦٩	٢٨٩,٥	٢٥٥,٣	٣٤,٢	١١,٨
١٩٧٠	٢٩٩,٩	٢٥٨,٩	٤١,٠	١٣,٧
١٩٧١	٣١٠,٨	٢٦٧,٨	٤٣,٠	١٣,٨
١٩٧٢	٣٢٢,٠	٢٧٧,٠	٤٥,١	١٤,٠
١٩٧٣	٣٣٢,٨	٢٩٦,٠	٣٦,٨	١١,١
١٩٧٤	٣٤٣,٩	٣١٦,٣	٢٧,٥	٨,٠
١٩٧٥	٣٥٥,٤	٣٣٨,١	١٧,٣	٤,٩
١٩٧٦	٣٦٧,٢	٣٦١,٤	٥,٩	١,٦
١٩٧٧	٣٧٩,٥	٣٧١,٠	٨,٥	٢,٢
١٩٧٨	٣٩٢,٢	٣٨١,٠	١١,٣	٢,٩
١٩٧٩	٤٠٥,٣	٣٩١,١	١٤,٢	٣,٥
١٩٨٠	٤٢٠,٠	٤٠٥,٣	١٤,٧	٣,٥
١٩٨١	٤٣٥,٤	٤١٨,٤	١٧,٠	٣,٩
١٩٨٢	٤٥١,٢	٤٣١,٨	١٩,٤	٤,٣
١٩٨٣	٤٦٧,٧	٤٤٥,٣	٢٢,٤	٤,٨
١٩٨٤	٤٨٤,٧	٤٥٨,٥	٢٦,٢	٥,٤
١٩٨٥	٥٠٢,٤	٤٧٢,٣	٣٠,١	٦,٠
١٩٨٦	٥٣٥,٤	٤٩٢,٦	٤٢,٩	٨,٠
١٩٨٧	٥٥٥,٧	٥٠٩,٣	٤٦,٤	٨,٣
١٩٨٨	٥٧٢,٢	٥٢١,٨	٥٠,٤	٨,٨
١٩٨٩	٥٨٣,٥	٥٢٣,٥	٦٠,٠	١٠,٣
١٩٩٠	٦٣٠,١	٥٢٤,٢	١٠٥,٩	١٦,٨
١٩٩١	٦٤٦,٦	٥٢٥,٠	١٢١,٦	١٨,٨
١٩٩٢	٧٠٦,٠	٦٠٠,٠	١٠٦,٠	١٥,٠
١٩٩٣	١٠٢٠,٩	٨٥٩,٣	١٦١,٥	١٨,٨

المصدر:

١- عيسى ابراهيم واخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، الجمعية العلمية الملكية عمان ١٩٨٩، ص٨٠.

٢- وزارة العمل ، التقرير السنوي ، لسنوات متعددة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وفي النصف الثاني من السبعينيات بدأت اعداد العمالة الوافدة بالتزايد وجاءت متزامنة مع تسارع معدلات هجرة العمالة الاردنية الى دول الخليج وتزايد زخم الانفاق الاستثماري في الاردن من خلال تنفيذ مشاريع الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠).

ويبين الملحق رقم (٥)، ان حجم العمالة الوافدة الى الاردن قد ارتفع من حوالي ٣٨٠ عامل عام ١٩٧٣ الى ٤١ الف عامل في عام ١٩٧٩ ثم ارتفعت الى ٧٩,٥٧ الف عامل عام ١٩٨٠، ويبين كذلك نفس الملحق ارتفاع اعداد العمالة المهاجرة من ١٥٢,٩ الف عامل في عام ١٩٧٣ الى ٣٠٥,٤ الف عامل في عام ١٩٨٠ وكانت معظم العمالة المهاجرة من العمال المتخصصين والفنيين ذوي الكفاءات العالية[١٥].

ونتيجة لذلك ارتفع حجم العمالة الاردنية من ٣٣٢,٨ الف عامل في عام ١٩٧٣ الى ٤٠٥,٣ الف عامل في عام ١٩٧٩، اما معدلات البطالة فقد انخفضت من ١١,١٪ عام ١٩٧٣ الى ١,٦٪ في عام ١٩٧٦ ومن ثم عادت الى الارتفاع لتصل الى ٣,٥٪ في عام ١٩٧٩.

اما الفترة الممتدة من اوائل الثمانينيات وحتى الآن، كان اهم ما يميزها عودة مظاهر البطالة وبالذات البطالة الهيكلية الى سوق العمل الاردني، ويتسم سوق العمل تحت تأثير اوضاع البطالة الهيكلية بتوفر فرص العمل وفي ذات الوقت وجود باحثين عن عمل لا تتلائم اختصاصاتهم ومهاراتهم ورغباتهم مع نوعية وطبيعية فرص العمل المتاحة[١٦].

ويبين الجدول رقم (٢-٢-١) ان معدلات البطالة استمرت في الارتفاع خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣)، حيث كان معدل البطالة عام ١٩٨٠ حوالي ٣,٥٪ من اجمالي القوى العاملة والذي قدر بنحو ٤٢٠ الف عامل وفي عام ١٩٨٥ بلغ حجم القوى العاملة ٥٠٢,٤ الف عامل مسجلة نسبة بطالة مقدارها ٦٪ في ذلك العام، واستمرت معدلات البطالة وحجم القوى العاملة بالارتفاع حتى عام ١٩٩٣، فوصل عدد القوى العاملة ٨٥٩,٣ الف عامل وكانت نسبة البطالة حوالي ١٨,٨٪ في نفس العام.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

كما استمرت في هذه الفترة ارتفاع اعداد العمالة المهاجرة واعداد العمالة الوافدة، حيث يبين الملحق رقم (٥) ان حجم العمالة المهاجرة قد ارتفع من ٣١٢,٣ الف عامل عام ١٩٨١ الى ٣٣٩,٠ الف عامل في عام ١٩٨٩، اما حجم العمالة الوافدة، فقد ارتفع من ٩٣,٤ الف عامل عام ١٩٨١ الى ٢٠٠,٠ الف عامل في عام ١٩٨٩.

٢-٢-٢ اسباب ظاهرة البطالة في سوق العمل الاردني

مما سبق نجد انه قد طرأت تغيرات مختلفة على نسب البطالة في سوق العمل الاردني، بحيث تفاوتت بشكل كبير في ضوء الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد ويعود السبب في بروز هذه الظاهرة الى عدة عوامل يمكن اختصارها بما يلي:

١- تأثر الاردن بالظروف الاقتصادية العالمية والاقليمية الأمر الذي انعكس على قدرة سوق العمل الاستيعابية، مما ادى الى انخفاض الطلب على العمالة الاردنية في كلا القطاعين العام والخاص وانخفاض الطلب على العمالة الاردنية في اسواق العمل العربية.

٢- ساهمت العمالة الوافدة في رفع نسبة البطالة في الاردن خاصة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)، وساعدت على خلق منافسة على الوظائف الشاغرة بينها وبين القوى العاملة الاردنية وفي تخفيض مستوى الاجور في الاردن بشكل عام.

٣- زيادة تدفق مخرجات التعليم من الكوادر الاردنية، اذ لوحظ وجود زيادة مضطردة في اعداد الخريجين من مختلف التخصصات في الدراسات الجامعية المتوسطة في حين لا تتوفر لهؤلاء الوظائف الشاغرة لاستيعابهم مما يؤكد وجود مشكلة عدم التنسيق بين نظام التعليم الجامعي والمتوسط وبين احتياجات الاقتصاد الاردني من القوى العاملة في مجال التخصصات المختلفة.

٤- ازدياد اقبال المرأة الاردنية على العمل وخصوصاً في مرحلة الركود الاقتصادي الامر الذي دفع كثيراً من الفتيات والسيدات لطلب العمل لمساعدة الاهل او الزوج مادياً، مما ادى الى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في مجموع القوى العاملة الاردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥- كان لاستمرار النمو السكاني بمعدلات عالية نسبياً (٣,٣٪) سنوياً خلال (١٩٦٨-١٩٩٢) اثر كبير في زيادة عرض القوى العاملة الداخلة سوق العمل.

٦- بروز ظاهرة الهجرة العكسية للعمالة الاردنية والتي بدأت منذ سنة ١٩٨١ وازدادت خلال حرب الخليج(١٧).

٢-٣ مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي واستيعاب قوة العمل

ان الاهتمام بالقوى العاملة لا يقتصر على تحديد حجم وتركيب هذه الموارد وانما يشمل ايضاً كيفية توزيعها واستخدامها.

ويتصف التوزيع القطاعي للعمالة في الاردن بأنه توزيع غير متوازن، ويعزى عدم التوازن في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الى طبيعة هذه القطاعات ودرجة حاجاتها لمساهمة القوى البشرية في إنتاجها، كما ان التطور التكنولوجي المستخدم في القطاعات الاقتصادية له اثر كبير في إعادة هيكلة توزيع القوى العاملة. ويعتبر عدم التوازن في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ابرز العوامل التي تؤدي الى عدم التوازن في توزيع القوى العاملة في هذه القطاعات، حيث ان التوزيع القطاعي للعمالة ينعكس في التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي(١٨).

٢-٣-١ قطاع الصناعة

يحتل قطاع الصناعة مكانة خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، حيث ان القطاع الصناعي ينهض بدور كبير في زيادة سرعة معدلات نمو الانتاج قياساً الى القطاعات الاقتصادية الاخرى، ومن ثم تظهر اهمية هذا القطاع في زيادة معدلات نمو الدخل القومي، اضافة الى دور هذا القطاع في استيعاب قوة العمل الاردنية المؤهلة والمدربة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة ويتضح من الجدول رقم (٢-٣-١) والذي يبين توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) ان قطاع الصناعة يستقطب ما متوسطه ١٠,٦٪ من مجمل القوى العاملة الكلية في الاردن في حين نجد من الجدول رقم (٢-٣-٢) والذي يبين مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، ان معدل مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بلغ ١٨,١٪ خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

كما يبين نفس الجدول ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي قد حققت معدلات متزايدة وخاصة خلال عقد الثمانينيات، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٢٠,٦٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٤,٤٩٪ عام ١٩٩٠ ويعزى ذلك الارتفاع الى زخم الاستثمارات الكبيرة والخاصة في هذا القطاع ومعدلات النمو المرتفعة التي حققها الانتاج الصناعي منذ السبعينيات، كما ان اهتمام الحكومة بذلك القطاع عن طريق توفير عوامل الانتاج المستوردة والخبرات الضرورية والعمالة المدربة ادت في النهاية الى تقليل درجة مخاطرة الاستثمار في القطاع الصناعي وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات والتي نجم عنها زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (ف-٣-١)

توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي (العمالة الأردنية والوافدة)

خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)

(الف عامل)

السنة	المجموع الكلي	الصناعة		الزراعة		الخدمات		الانشاءات	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٦٨	٢٥١,٦	٢٥,٧	١٠,٢	٥٦,٢	٢٢,٣	١٤٥,٨	٥٨,٠	٢٣,٩	٩,٥
١٩٦٩	٢٥٥,٣	٢٥,٧	١٠,١	٥٣,٥	٢١,٠	١٥٢,١	٥٩,٦	٢٤,٠	٩,٤
١٩٧٠	٢٥٨,٩	٢٥,٦	٩,٩	٥٠,٤	١٩,٥	١٥٩,٣	٦١,٥	٢٣,٦	٩,١
١٩٧١	٢٦٧,٨	٢٦,٢	٩,٨	٤٩,١	١٨,٣	١٦٨,٣	٦٢,٩	٢٤,١	٩,٠
١٩٧٢	٢٧٦,٩	٢٦,٩	٩,٧	٤٧,٨	١٧,٣	١٧٧,٥	٦٤,١	٢٤,٧	٨,٩
١٩٧٣	٢٩٦,٠	٢٩,٤	٩,٩	٤٩.٨	١٦,٨	١٨٨,٥	٦٣,٥	٢٨,٨	٩,٧
١٩٧٤	٣١٦,٤	٣١,٤	٩,٩	٥٠,٤	١٥,٩	٢٠٢,١	٦٣,٩	٣٢,٥	١٠,٣
١٩٧٥	٣٣٨,١	٣٢,٨	٩,٧	٥٠,٢	١٤,٩	٢١٨,٩	٦٤,٧	٣٦,٢	١٠,٧
١٩٧٦	٣٦١,٣	٣٤,١	٩,٤	٤٩,٥	١٣,٧	٢٣٨,١	٦٥,٩	٣٩,٦	١١,٠
١٩٧٧	٣٧١,٠	٣٤,٨	٩,٤	٤٨,٠	١٣,٠	٢٤٤,٧	٦٥,٩	٤٣,٤	١١,٧
١٩٧٨	٣٨٠,٩	٣٥,٥	٩,٣	٤٦,٦	١٢,٢	٢٥١,٩	٦٦,١	٤٧,٠	١٢,٣
١٩٧٩	٣٩١,١	٣٦,١	٩,٢	٤٥,١	١١,٥	٢٥٩,٤	٦٦,٣	٥٠,٨	١٢,٩
١٩٨٠	٤٠٥,٣	٣٨,٦	٩,٥	٤١,٤	١٠,٢	٢٧٤,٤	٦٧,٧	٥٠,٩	١٢,٦
١٩٨١	٤١٨,٤	٤٢,٤	١٠,١	٣٩,٠	٩,٣	٢٨٤,٥	٦٨,٠	٥٢,٥	١٢,٦
١٩٨٢	٤٣١,٨	٤٥,٥	١٠,٥	٣٥,٨	٨,٣	٢٩٧,٩	٦٩,٠	٥٢,٦	١٢,٢
١٩٨٣	٤٤٥,٣	٤٨,٧	١٠,٩	٣٢,٨	٧,٤	٣١١,١	٦٩,٨	٥٢,٧	١١,٨
١٩٨٤	٤٥٨,٥	٥٢,٠	١١,٣	٣٤,٩	٧,٦	٣١٨,٩	٦٩,٦	٥٢,٧	١١,٥
١٩٨٥	٤٧٢,٣	٥٥,١	١١,٧	٣٦,٩	٧,٨	٣٢٨,٥	٦٩,٦	٥١,٩	١١,٠
١٩٨٦	٤٩٢,٥	٥٨,١	١١,٨	٣٧,٤	٧,٦	٣٤٢,٨	٦٩,٦	٥٤,٢	١١,٠
١٩٨٧	٥٠٩,٣	٦٢,١	١٢,٢	٣٧,٧	٧,٤	٣٥٦,٢	٦٩,٩	٥٣,٤	١٠,٥
١٩٨٨	٥٢١,٨	٦٢,٢	١١,٩	٣٩,٧	٧,٦	٣٦٧,٠	٧٠,٣	٥٢,٦	١٠,١
١٩٨٩	٥٢٣,٥	٦١,٨	١١,٧	٣٧,٧	٧,٢	٣٧٣,٣	٧١,٣	٥١,٨	٩,٩
١٩٩٠	٥٢٤,٢	٦٠,٣	١١,٥	٣٨,٣	٧,٣	٣٧٣,٨	٧١,٣	٥١,٩	٩,٩
١٩٩١	٥٢٥,٠	٦٤,٣	١١,٦	٤٠,٨	٧,٤	٣٩٣,٠	٧١,٢	٥٤,٠	٩,٨
١٩٩٢	٦٠٠,٠	٦٨,٤	١١,٤	٤٤,٤	٧,٤	٤٢٧,٠	٧١,٢	٦٠,٠	١٠,٠
١٩٩٣	٨٥٩,٣	٩٧,١	١١,٣	٥٥,٠	٦,٤	٦٤٧,١	٧٥,٣	٦٠,٢	٧,٠
المعدل			١٠,٦		١١,٧		٦٧,٢		١٠,٦

المصدر: ١- عيسى ابراهيم واخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، ١٩٨٩، ص ٦٢.

٢- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٤، ص ٩١.

٣- وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣، ص ١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما يبين الجدول رقم (٢-٣-١) ان فرص العمل في القطاع الصناعي قد تزايدت، وهذه الزيادة في قوة العمل جاءت متزامنة مع زيادة الاستثمارات في هذا القطاع، كما ان توجه الحكومة الاردنية لحل مشكلة البطالة في الاقتصاد الاردني وذلك عن طريق زيادة مخرجات النظام التعليمي من العمالة المهنية المدربة ادى الى ارتفاع حجم القوى العاملة من ٢٥,٧ الف عامل عام ١٩٦٨ الى ٣٨,٦ الف عامل عام ١٩٨٠ ومن ٥٥,١ الف عامل عام ١٩٨٥ الى ٩٧,١ الف عامل عام ١٩٩٣.

اما نسبة القوى العاملة في الصناعة الى اجمالي القوى العاملة الاردنية الكلية، فقد حققت معدلات نمو متناقصة خلال عقد السبعينيات، فانخفضت تلك النسبة من ١٠,١٪ عام ١٩٦٩ الى ٩,٢٪ عام ١٩٧٩، وكان سبب ذلك الانخفاض ازدياد طلب دول الخليج على العمالة الاردنية المهنية والمدربة، إضافة الى استخدام هذا القطاع تكنولوجيا إنتاجية ادت الى تدني معدلات استخدام القوى العاملة فيه [١٩]، ثم عادت هذه النسبة الى الارتفاع من جديد خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣) فارتفعت من ٩,٥٪ عام ١٩٨٠ الى ١١,٣٪ عام ١٩٩٣ وكان السبب الرئيسي لذلك الارتفاع التوسع الكبير في الانتاج الصناعي وزيادة تدفق العمالة الوافدة والعمالة العائدة[٢٠].

٢-٣-٢ قطاع الزراعة

تحتل الزراعة مكانة في الاقتصاد الاردني سواء في مساهمتها في الدخل وتكوين رأس المال الثابت او في توفير مدخلات وطنية للقطاعات الأخرى من عمالة ومواد اولية، وتوفير سوق واسعة للطلب على منتجات القطاعات الاخرى.

ولقد احتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى من اجمالي القوى العاملة الأردنية في الخمسينيات وبداية الستينيات، حيث كان قطاع الزراعة انذاك ورغم ما يتصف به من عمالة موسمية وشيوع ظاهرة البطالة المقنعة يعتبر اهم قطاع اقتصادي[٢١].

ويبين الجدول رقم (٢-٣-١) ان حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي قد شهد انخفاضاً مستمراً خلال عقد السبعينيات والثمانينيات فقد انخفض عدد العمال في هذا القطاع من ٥٦,٢ الف عامل عام ١٩٦٨ الى ٣٧,٧ الف عام ١٩٨٩، وقد فشلت السياسات الاقتصادية في توجيه العمالة المتسربة من القطاع الزراعي نحو العمل في القطاع الصناعي وذلك بسبب تدني مستوى العمالة الزراعية الفني والتدريبي، وضعف خبراتها في مجالات الانتاج الصناعي[٢٢]، كما ان استراتيجية النمو غير المتوازن والتي اتبعتها الحكومة في التنمية الاقتصادية، ساهمت بفشل القطاع الصناعي في امتصاص الفائض من العمالة الزراعية[٢٣].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (ف-٣-ف)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)

(بالأسعار الجارية)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الصناعة		الزراعة		الخدمات		الانشاءات	
		القيمة	٪ من GDP	القيمة	٪ من GDP	القيمة	٪ من GDP	القيمة	٪ من GDP
١٩٦٨	١٣٨,٢	١٧,٧	١٢,٨١	١٦,٢	١١,٧٢	٩٤,٦	٦٨,٤٥	٩,٧	٧,٠٢
١٩٦٩	١٦٢,٥	٢٠,٤	١٢,٥٥	٢٢,٥	١٣,٨٥	١٠٨,٩	٦٧,٧٠	١٠,٧	٥,٩
١٩٧٠	١٥٤,٧	١٧,٨	١١,٥١	١٥,٦	١٠,٠١	١١٣,٦	٧٣,٤٣	٧,٧	٥,٠٥
١٩٧١	١٦٦,٠	١٨,٦	١١,٢٠	٢٣,٩	١٤,٤٠	١١٦,١	٦٩,٩٤	٧,٤	٤,٤٦
١٩٧٢	١٨٢,٨	٢١,٠	١١,٤٩	٢٦,٦	١٤,٥٥	١٢٦,٠	٦٨,٩٣	٩,٢	٥,٠٣
١٩٧٣	١٨٨,٩	٢٤,٠	١٢,٧١	١٧,٦	٩,٢٣	١٣٢,١	٦٩,٩٣	١٥,٢	٨,٠٤
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٣٤,٥	١٧,٩٥	٣٠,٣	١٢,٥	١٥١,٨	٦٢,٦٢	١٦,٨	٦,٣٩
١٩٧٥	٣٠٣,١	٥٩,١	١٩,٥٠	٢٦,٠	٨,٥٧	١٩٨,٨	٦٥,٥٩	١٩,٢	٦,٣٤
١٩٧٦	٣٧٨,٤	٧١,٧	١٨,٩٥	٣٧,٣	٩,٨٦	٢٤٢,٨	٦٤,١٦	٢٦,٦	٧,٠٣
١٩٧٧	٤٣٩,٩	٨٣,٦	١٩,٠	٤١,٧	٩,٤٨	٢٧٧,٨	٦٣,١٥	٣٦,٨	٨,٣٧
١٩٧٨	٥٥١,٢	١٠١,٥	١٨,٤١	٥٨,٦	١٠,٦٣	٣٤٠,١	٦١,٧	٥١,٠	٩,٢٦
١٩٧٩	٦٦٨,٦	١٣١,٧	١٩,٧٠	٣٤,٦	٦,٦٥	٤٢٢,٨	٦٣,٢٤	٧٠,٥	١٠,٤١
١٩٨٠	٨٩٣,٢	١٨٤,٢	٢٠,٦٢	٦٩,٤	٧,٧٧	٥٤٢,١	٦٠,٦٩	٩٧,٥	١٠,٩٢
١٩٨١	١٠٤١,١	٢٢٩,٣	٢٢,٠٢	٥٧,١	٧,٧٢	٦٢٦,١	٦٠,١٤	١١٠,٦	١٠,١٢
١٩٨٢	١١٦٩,٦	٢٥٥,٦	٢١,٨٥	٨١,٨	٦,٩٩	٧١٠,٣	٦٠,٧٣	١٢١,٩	١٠,٤٣
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	٢٤٢,٨	١٩,٥٤	١١٠,٠	٨,٨٥	٧٦٢,٧	٦١,٣٩	١٢٦,٨	١٠,٢٢
١٩٨٤	١٣١٥,٠	٢٨٤,٣	٢١,٦٢	٩٨,٦	٧,٥٠	٨٠٥,١	٦١,٢٢	١٢٧,٠	٩,٦٦
١٩٨٥	١٣٩٠,٦	٢٨٨,١	٢٠,٧٢	١١٨,٧	٨,٥٤	٨٦٩,٧	٦٢,٥٤	١١٤,١	٨,٢١
١٩٨٦	١٧٧٢,٢	٣٠٦,٤	١٧,٢٩	٩٦,٢	٥,٤٣	١٢٢٥,٣	٦٩,١٤	١٤٤,٣	٨,١٤
١٩٨٧	١٨٣٢,٤	٣٢٩,٠	١٧,٩٥	١٢٦,٦	٦,٩١	١٢٥٠,٨	٦٨,٢٦	١٢٦,٠	٦,٨٧
١٩٨٨	١٩٠١,٤	٣٣٠,٠	١٧,٣٦	١١٤,٥	٦,٠٢	١٣٣٨,٥	٧٠,٤٠	١١٨,٤	٦,٢٣
١٩٨٩	٢٠٦٨,١	٤٦٢,٠	٢٢,٣٤	١٣١,٧	٦,٣٧	١٣٦٧,٧	٦٦,١٣	١٠٦,٧	٥,١٦
١٩٩٠	٢٢٧٥,٣	٥٥٧,٣	٢٤,٤٩	١٧٩,٦	٧,٨٩	١٤٢٦,٨	٦٢,٧١	١١١,٦	٤,٩٠
١٩٩١	٢٤٢٠,١	٥٣٠,٦	٢١,٢٩	١٧٤,٣	٧,٢٠	١٥٨٩,٥	٦٥,٦٨	١٢٥,٧	٥,١٩
١٩٩٢	٢٧٥٩,٦	٥٢٨,٨	١٩,١٦	٢٢٠,٤	٧,٩٩	١٨٥٦,٤	٦٧,٢٧	١٥٤,٠	٥,٥٨
١٩٩٣	٣٠٧٧,٢	٥٥٢,٠	١٧,٩٤	٢٤٤,٩	٧,٩٦	٢١٠٠,١	٦٨,٢٥	١٨٠,٢	٥,٨٦
المعدل			١٨,١٠		٩,٠٣		٦٥,٥٢		٧,٣٤

المصدر: ١- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية فصلية: ٦٤-١٩٨٩، عدد خاص ١٩٨٩، الجدول ٢١.

٢- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول، ١٩٩٤، ص ٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ونتيجة لتوجه الحكومة نحو تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وكذلك عودة عدد كبير من العمالة الاردنية في الخارج وتوجه البعض من هذه العمالة نحو العمل في المشاريع الزراعية، اخذت اعداد القوى العاملة بالارتفاع من جديد، فوصل حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي عام ١٩٩٣ نحو ٥٥,٠ الف عامل.

ويتضح من نفس الجدول كذلك ان نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية الاردنية، قد سجلت انخفاضاً ملموساً وخاصة في عقد الثمانينيات واوائل عقد التسعينيات فنجد ان هذه النسبة قد انخفضت من ٢٢,٣٪ عام ١٩٦٨ الى ١١,٥٪ عام ١٩٧٩ ومن ٨,٣٪ عام ١٩٨٢ الى ٦,٤٪ عام ١٩٩٣.

اما بالنسبة لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي فيبين الجدول رقم (٢-٣-٢) ان مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت من ١٦,٢ مليون عام ١٩٦٨ الى ٦٩,٤ مليون عام ١٩٨٠ ومن ٩٦,٢ مليون عام ١٩٨٦ الى ٢٤٤,٩ مليون عام ١٩٩٣، ولا تعكس هذه الزيادة في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الانخفاض في اعداد قوة العمل الزراعية، مما يؤكد ان العمالة الوافدة ورأس المال قد حلا محل العمالة الاردنية المتسربة من القطاع الزراعي[٢٤].

٢-٣-٣ قطاع الخدمات

اولت السياسة الاقتصادية في الاردن، اهتماماً خاصاً بقطاع الخدمات وميزته عن بقية القطاعات الاخرى في الاقتصاد وذلك لاسباب خاصة في الاقتصاد الاردني مثل النمو السكاني وحالة الحروب التي شهدها.

ولهذا فإن غالبية القوى العاملة الاردنية تتركز في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الاقتصادية الآخرى، ويشير الجدول رقم (٢-٣-١) الى ان قطاع الخدمات قد استخدم عام ١٩٦٨ نحو ١٤٥,٨ الف عامل وبنسبة قد بلغت ٥٨٪ من اجمالي العمالة الكلية، وقد استمرت اعداد القوى العاملة في هذا القطاع بالارتفاع المستمر فكانت عام ١٩٨٥ حوالي ٣٢٨,٥ الف عامل وبنسبة ٦٩,٦٪، وفي عام ١٩٩٣ قدر حجم العمالة في قطاع الخدمات بحوالي ٦٤٧,١ الف عامل وبنسبة كانت ٧٥,٣٪ من اجمالي قوة العمل الاردنية.

ولا شك ان تركز العمالة في قطاع الخدمات، يعكس صفة هيكلية من صفات الاقتصاد الاردني وهي كونه اقتصاد خدمات [٢٥] حيث يساهم هذا القطاع بالنصيب

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي، فقد شكلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ما متوسطه ٦٥,٥٢٪ خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) كما هو مبين في الجدول رقم (٢-٣-٢).

ولذلك فإن الارتفاع في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي، ادى الى زيادة فرص العمل في هذا القطاع، ومما ساهم في ذلك تميز انشطة قطاع الخدمات الاقتصادية بكثافة عنصر العمل، كما انها لا تتطلب مستويات تعليمية وتخصصات مهنية ومهارات عالية [٢٦] كما ان البطالة المقنعة في الهيكل الاداري لقطاع الخدمات، عملت على استيعاب عدد كبير من العمالة الاردنية في هذا القطاع[٢٧].

٢-٣-٤ قطاع الانشاءات

استقطب قطاع الإنشاءات اعداداً متزايدة من القوى العاملة الاردنية، شكلت ما متوسطه ١٠,٦٪ من مجمل القوى العاملة الكلية في الاردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) وقد ارتفعت اعداد القوى العاملة في هذا القطاع كما يوضح الجدول رقم (٣-١-١) من ٢٣,٩ الف عامل عام ١٩٦٨ الى ٥٠,٨ الف عام ١٩٧٩ ومن ٥٢,٧ الف عامل عام ١٩٨٣ الى ٦٠,٢ الف عامل عام ١٩٩٣ كما يوضح نفس الجدول ان نسبة العمالة الاردنية في قطاع الانشاءات الى اجمالي العمالة الكلية قد ارتفعت من ٩,٥٪ عام ١٩٦٨ الى ١٢,٩٪ عام ١٩٧٩، وفي عام ١٩٩٣ انخفضت هذه النسبة الى ٧٪ مما يدل على ان ارتفاع المستوى التعليمي والمهني للعمالة الاردنية، ادى الى انتقال هذه العمالة نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى، مما فسح المجال للعمالة الوافدة لتحل محل العمالة الاردنية في هذا القطاع [٢٨] حيث ان قطاع الانشاءات مشابه لقطاع الخدمات بأنه لا يحتاج الى عمالة تتميز بدرجة كبيرة من التعليم والتدريب.

ويبين الجدول رقم (٢-٣-٢) ان نسبة مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي قد سجلت معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) وقد كان متوسط هذه النسبة حوالي ٧,٣٤٪ خلال تلك الفترة، إلا ان عام ١٩٨٠ قد سجل اعلى نسبة لمساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت ١٠,٩٢٪ وهذا يدل على ان الفترة الممتدة منذ أواخر عقد السبعينيات حتى منتصف عقد الثمانينيات قد شهدت انتعاشاً اقتصادياً واستقراراً في الأوضاع السياسية والاقتصادية، مما ساعد على تكثيف حركة البناء والعمران في الاردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وخلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣) انخفضت هذه النسبة من جديد، لتسجل ما متوسطه ٥,٦٨٪ في تلك الفترة وجاء هذا الانخفاض نتيجة للاضطرابات الاقتصادية والسياسية الاردنية والعربية، حيث كان انخفاض سعر صرف الدينار الاردني والآثار الاقتصادية لحرب الخليج من ابرز العوامل التي ساعدت على تقليص حركة البناء والتشييد في الاردن خلال تلك الفترة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني

١- صالح خصاونة، **تطور وتنظيم سوق العمل الاردني**، مجلة العمل، الاردن، العدد٢٣، ١٩٨٦، ص ١٥.

٢- محمد سعد عميرة، **القوى العاملة الاردنية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة العمل، الاردن العدد ٢٩/٣٠، ١٩٨٥، ص ص ٢١-٢٢.

٣- عيسى ابراهيم وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الأول، واقع سوق العمل الاردني**، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٧٩، ص ٤٤.

٤- صالح خصاونة، **ديناميكية سوق العمل الاردني وآثارها على تخطيط القوى البشرية وسياسات التعليم والتدريب**، مجلة العمل، الاردن العدد ٤٣، ١٩٨٨، ص١٢.

5- Kuzent, Simon, **Modern Economic Growth,: Rate, and Spread**, New Haven and London, Yale Univ. Press 1962, P. 402.

٦- حسين طلافحة، **عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن**، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٩، العدد٤، ١٩٩٣، ص٢٧٤.

٧- مناور فريج حداد، **أبرز السمات الاساسية للقوى العاملة الاردنية**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٤٩، ١٩٩٠، ص٢١.

٨- محمد هيثم الحوراني، **اقتصاد العمل، مع دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الاردن وموضوعاته**، (عمان، الجامعة الاردنية، ١٩٨٧)، ص.٩.

٩- حسين طلافحة، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

١٠- محمد سعيد عميرة، **القوى العاملة الاردنية، ودورها في التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص ٢١.

11- Michael P. Mazur: **Economic Growth and Development in Jordan, (Groom** Helm. Ltd., London 1971), P. 29.

١٢-زياد زريقات، **التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الاردني، خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن ١٩٩٢، ص٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

١٣- المجلس القومي للتخطيط: خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، (المجلس القومي للتخطيط، عمان) ص٨.

١٤- صالح خصاونة، **تطور وتنظيم سوق العمل في الاردن**، مرجع سابق ص١٧.

١٥- حسين طلافحة، **دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني**، ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ١٩٨٩، ص٧١.

١٦- صالح خصاونة، مرجع سابق، ص١٨.

١٧- انظر في ذلك:

أ- فايز الزعبي، **القدرة الاستيعابية للعمالة في القطاعين العام والخاص في الاردن**، ورقة مقدمة لمؤتمر البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية في الاردن جامعة اليرموك، ١٩٨٨، ص ١٧.

ب- محمد الحوراني، **اقتصاد العمل**، مرجع سابق، ص ص ١١٢-١١٤.

ج- كامل ابو جابر وآخرون، **سوق العمل الأردني: تطوره.. خصائصه.. سياساته** (عمان، دار النشر، ١٩٩٠) ص ٤١٥.

١٨- انظر في ذلك:

أ - حسين طلافحة، **الطلب على القوى العاملة في الاردن**، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد٦، العدد ٤، ١٩٩٠، ص ٣٧.

ب- زياد زريقات، مرجع سابق، ص ص ١٠-١٢.

١٩- غالب بني هاني، **معامل رأس المال/ الناتج واستخدامه كمؤشر مبدئي للتخطيط الاستثماري في الاقتصاد الوطني**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٤٩، ١٩٩٠، ص ٥٦.

٢٠- منصور العتوم، **العمل والعمال في الاردن**، (عمان: لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩٣) ص ص ٢٨-٣٥.

٢١- صالح خصاونة، **تطور وتنظيم سوق العمل في الاردن**، المرجع السابق، ص ص ١٦-١٨.

٢٢- زياد زريقات، مرجع سابق، ص ١٣.

٢٣- رياض المومني، **استراتيجية النمو غير المتوازن والقطاع الصناعي الاردني**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٣٩، ص ص ٢٦-٢٨.

٢٤- حسين طلافحة، **الطلب على القوى العاملة في الاردن**، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٣٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٢٥- كامل ابو جابر وآخرون، **سوق العمل الاردني**، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٢٦- عيسى ابراهيم وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني**، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٢٧- مناور فريج حداد، **ابرز السمات الاساسية للقوى العاملة الاردنية**، مرجع سابق ص٢٢.

٢٨- عيسى ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٧٠-١٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

إنتاجية العمل في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث
إنتاجية العمل في الاردن

مقدمة:

تحتل مسألة تطوير وزيادة الانتاج والإنتاجية، ورفع مستواهما في ظل مجتمع نامي، مثل الاردن موقعاً مركزياً في الحياة الاقتصادية العامة، وتعطى اهمية كبيرة واستثنائية لأنها ترتبط بمستقبل هذا المجتمع ونهوضه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولإنها ترتبط ارتباطاً عضوياً بحجم ونمو الناتج المحلي الذي يعتبر المصدر الأساسي للتقدم الاقتصادي ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة بالمعادلة البسيطة التالية : $GDP = APL . L$

حيث تمثل :

GDP : الناتج المحلي الاجمالي.

APL : متوسط إنتاجية الوحدة من عنصر العمل في السنة.

L : عدد وحدات عنصر العمل المستخدمة خلال السنة.

ويتبين من ذلك ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تعتمد، اما على زيادة كمية العمل (ساعات العمل)، مع ثبات الإنتاجية او على زيادة إنتاجية عنصر العمل وثبات عدد وحدات عنصر العمل او زيادة الاثنين معاً[١].

لذا فسوف تبقى مسألة النهوض بإنتاجية العمل في الاردن، احدى اهم المسائل التي تستقطب الدراسات والنقاش المستمر والمتعدد، وذلك نظراً لما تحظى به إنتاجية العمل من دور خطير في تطوير اي جانب من جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية في عصرنا الراهن، ولهذا فإن رفع مستوى إنتاجية العمل سواءً على المستوى الوطني او على مستوى المنشآت الاقتصادية يتطلب اتخاذ اجراءات كثيرة وتطبيق وسائل متعددة، وتحديد الاجراءات والوسائل يقتضي دراسة الإنتاجية كمياً[٢]، وذلك للتعرف على العوامل المؤثرة فيها، ويجب قبل اجراء مثل هذه الدراسات الكمية الوقوف على واقع إنتاجية العامل الاردني.

ومن هذا المنطلق، سيتم تخصيص هذا الفصل للحديث عن تطور إنتاجية العمل في الاردن وحسب النشاط الاقتصادي ومن ثم مقارنة إنتاجية العامل في الاردن بإنتاجية العامل في بعض الدول العربية والدول النامية والمتقدمة. وأخيراً سيتم بيان الترابط بين الاجور وإنتاجية العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-١ تطور إنتاجية العمل في الاردن حسب النشاط الاقتصادي:

رغم أنه لم تجرِ دراسات متخصصة كثيرة في موضوع الإنتاجية في الاردن، مما يجعل قياس مستواها القطاعي بدقة او تتبع اتجاهاتها صعباً الا انه تم حساب إنتاجية العامل بقسمة بيانات الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية على مجمل العمالة الاردنية والعمالة الوافدة المناظرة لها.

ويتضح من الجدول رقم (٣-١-١) ان متوسط إنتاجية العامل الكلية في الاقتصاد الاردني قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة المشمولة في هذه الدراسة، فقد ارتفعت من ٥٥٠ دينار في عام ١٩٦٨ الى ٤٦١٠ دينار في عام ١٩٩١ ثم انخفضت قليلاً الى ٣٥٨٠ دينار في عام ١٩٩٣.

وكان معدل النمو المركب لكافة الفترة التي استهدفتها هذه الدراسة حوالي ٧,٧٨٪ وهذا يدل على ان هناك زيادة حقيقية في متوسط إنتاجية العامل في الاردن ويبين نفس الجدول ان إنتاجية العامل الكلية ارتفعت بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٨١ بنسبة ١٨,٩٪ سنوياً ويعزى ذلك الى الازدهار الاقتصادي الذي ساد الاردن في هذه الفترة وانه بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ انخفضت نسبة نمو الإنتاجية الكلية بمعدل ٧,٦٪ سنوياً وان ذلك يعزى الى الركود الاقتصادي الذي اثر على كافة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

ونجد من تتبع الرقم القياسي لمتوسط إنتاجية العمل كما هو مبين في نفس الجدول ان الرقم القياسي لإنتاجية العمل قد انخفض الى ٢٠٪ عام ١٩٧٠ مقارنة بحوالي ٢٢٪ في عام ١٩٦٩ ثم ارتفع الى ٩٨٪ في عام ١٩٨٤ و ١٥٦٪ في عام ١٩٩٢، واخيراً انخفض الرقم القياسي للإنتاجية في عام ١٩٩٣ الى ١٢٢٪ مقارنة بسنة الاساس ١٩٨٥، ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاجية ذلك العام الى الارتفاع الكبير في قوة العمل من ٦٠٠ الف عامل عام ١٩٩٢ الى ٨٥٩,٣ الف عامل عام ١٩٩٣.

كما ان اهتمام الحكومة بتدريب القوى العاملة ورفع مستواها التعليمي وتوفير الخدمات الصحية والإسكان والضمان الاجتماعي والعمل على زيادة الاستثمارات ادى الى رفع مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد الاردني(٣).

ومن اجل التعرف على تطور إنتاجية العامل في الاردن حسب النشاط الاقتصادي، سيتم فيما يلي دراسة إنتاجية العمل في كل من قطاع الصناعة والزراعة، والخدمات وقطاع الانشاءات على الترتيب.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-١-١ إنتاجية العامل في القطاع الصناعي

لقد ادت الزيادة في اسعار النفط عام ١٩٧٣ الى تغيير نمط الاستهلاك والانتاج في كثير من بلدان العالم، والاردن والذي يعتبر محدوداً في موارده الطبيعية تأثر بارتفاع اسعار النفط، ومن التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد الاردني ازدادت المساعدات العربية للاردن كما ان تحويلات العاملين الاردنيين في الدول العربية المصدرة للنفط قد ارتفعت مما نجم عنه سرعة ارتفاع معدل نمو الدخل الفردي(٤).

وقد جاءت هذه العوامل جنباً الى جنب مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى مؤثرة على القطاع الصناعي وذلك بزيادة حجم الاستثمارات فيه وتبني الحكومة سياسة التصنيع مما ادى في النهاية الى رفع إنتاجية العمل في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويظهر من الجدول رقم (٣-١-١) ان متوسط إنتاجية العامل في قطاع الصناعة قد سجلت اعلى معدل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى فكانت نسبة النمو المركب للإنتاجية خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٩٣) حوالي ٨,٨٪. وقد جاءت الإنتاجية في نهاية عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات منخفضة نسبياً، اذ بلغت عام ١٩٦٨ حوالي ٦٩٠ دينار ارتفعت عام ١٩٧٣ الى ٨٢٠ دينار وقد كانت إنتاجية العامل في هذا القطاع منخفظة ذلك الوقت بسبب طبيعة هيكل الصناعة الاردني الذي كان لا يزال تسوده الصناعات الصغيرة والحرفية(٥). وعلى الرغم من اتصاف قطاع الصناعة بانخفاض نسبة استيعابه للمهارات العالية والفنية (٦)، الا ان متوسط إنتاجية العمل فيه استمرت بالارتفاع فوصلت عام ١٩٨٢ نحو ٥٦٢٠ ديناراً وكان الرقم القياسي للإنتاجية ذلك العام ١٠٧٪، مقارنة بسنة الاساس ١٩٨٥، وفي عام ١٩٩٠ قدرت إنتاجية العمل في قطاع الصناعة بحوالي ٩٢٤٠ دينار وسجل الرقم القياسي للإنتاجية ما نسبته ١٧٧٪ في نفس العام، ويعزى الارتفاع المستمر للإنتاجية في هذا القطاع بسبب تطور حجم المنشآت الصناعية وانتاجها، وانشاء عدد من المنشآت الكبيرة كثيفة استخدام رأس المال مما ادى الى تزايد حصة العامل من رأس المال المستثمر في هذه المنشآت(٧)، كما ان توسع القاعدة الإنتاجية فيه وخاصة صناعة الفوسفات، والاسمنت والمنتوجات البترولية، ادى الى ارتفاع الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي(٨) من ١٢,٨٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٤,٥٪ عام ١٩٩٠ وبالتالي ارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع وارتفاع متوسط إنتاجية العامل. وفي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

عام ١٩٩٣ انخفضت الإنتاجية الى ٥٦٨٠ دينار نتيجة معاناة قطاع الصناعة من ظروف التباطؤ في الأسواق المجاورة مما أدى الى انخفاض الطلب على منتجات قطاع الصناعة وبالتالي انعكس على إنتاجية العامل في هذا القطاع[٩].

٣-١-٢ إنتاجية العامل في القطاع الزراعي

لقد تباينت إنتاجية العامل في القطاع الزراعي بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٩٣) اذ كانت إنتاجية الدنم في هذا القطاع منخفضة خلال نهاية عقد الستينيات مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (٣-١-١) فنجد ان إنتاجية العامل الزراعي عام ١٩٦٨ بلغت حوالي ٢٩٠ دينار ارتفعت في عام ١٩٦٩ الى ٤٢٠ دينار ثم انخفضت عام ١٩٧٠ الى ٣١٠ دينار ويظهر هذا التذبذب في إنتاجية العمل طيلة فترة الدراسة، فقد سجلت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة اعلى معدل لها في نهية عقد الثمانينيت وبداية عقد التسعينيات فارتفعت من ٣٤٩٠ دينار عام ١٩٨٩ الى ٤٩٦٠ دينر عام ١٩٩٢ ثم انخفضت قليلا عام ١٩٩٣ الى ٤٤٥٠ دينار وبلغت نسبة النمو المركب لمتوسط إنتاجية العامل في هذا القطاع حوالي ١١,٥٤٪ خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) وهذه اعلى نسبة نمو مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية.

ولا شك ان عدم الاستقرار بمتوسط إنتاجية العامل في قطاع الزراعة ناجم عن عدم استقرار ظروف هذا القطاع فنجد ان نسبة كبيرة من انتاج قطاع الزراعة محكومة بكمية الأمطار السنوية وهي متقلبة من سنة الى اخرى[١٠]، مما يؤثر سلبياً على كمية الانتاج والقيمة المضافة بهذا القطاع، ويظهر ذلك التأثير من خلال نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، فنجد ان هذه النسبة قد انخفضت من ١٤,٤٪ عام ١٩٧١ الى ٦,٠٢٪ عام ١٩٨٨، وهذه احدى الأسباب التي كانت وراء انخفاض إنتاجية العامل الزراعي في بعض سنوات الدراسة هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى، كان عدم الاستقرار بحجم العمالة الزراعية والناجم عن هجرة العمال من الريف الى المدن وتوجه العمال للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ازدياد مستواهم التعليمي واكتسابهم مهارات وخبرات تدريبية وفنية مختلفة، قد ادى في النهاية الى تقليص حجم العمالة الزراعية وبالتالي ارتفاع متوسط إنتاجية العمل في بعض سنوات الدراسة الأخرى[١١].

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-١-١)

متوسط إنتاجية العامل والرقم القياسي للإنتاجية حسب النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية)

(بالدينار)

السنوات	مجمل الاقتصاد		قطاع الصناعة		قطاع الزراعة		قطاع الخدمات		قطاع الانشاءات	
	إنتاجية العمل	الرقم القياسي للإنتاجية	إنتاجية العمل	الرقم القياسي للإنتاجية	إنتاجية العمل	الرقم القياسي للإنتاجية	إنتاجية العمل	الرقم القياسي للإنتاجية	إنتاجية العمل	الرقم القياسي للإنتاجية
١٩٦٨	٥٥٠	٪١٩	٦٩٠	٪١٣	٢٩٠	٪٩	٦٥٠	٪٢٥	٤١٠	٪١٩
١٩٦٩	٦٤٠	٪٢٢	٧٩٠	٪١٥	٤٢٠	٪١٣	٧٢٠	٪٢٧	٤٥٠	٪٢١
١٩٧٠	٦٠٠	٪٢٠	٧٠٠	٪١٣	٣١٠	٪١٠	٧١٠	٪٢٧	٣٣٠	٪١٦
١٩٧١	٦٢٠	٪٢١	٧١٠	٪١٤	٤٩٠	٪١٥	٦٩٠	٪٢٦	٣١٠	٪١٥
١٩٧٢	٦٦٠	٪٢٢	٧٨٠	٪١٥	٥٦٠	٪١٧	٧١٠	٪٢٧	٣٧٠	٪١٨
١٩٧٣	٦٤٠	٪٢٢	٨٢٠	٪١٦	٣٥٠	٪١١	٧٠٠	٪٢٦	٥٣٠	٪٢٥
١٩٧٤	٧٧٠	٪٢٦	١١٠٠	٪٢١	٦٠٠	٪١٩	٧٥٠	٪٢٨	٥٢٠	٪٢٤
١٩٧٥	٩٠٠	٪٣١	١٨٠٠	٪٣٤	٥٢٠	٪١٦	٩١٠	٪٣٤	٥٣٠	٪٢٥
١٩٧٦	١١٥٠	٪٣٩	٢١٠٠	٪٤٠	٧٥٠	٪٢٣	١٠٢٠	٪٣٨	٦٧٠	٪٣٢
١٩٧٧	١١٩٠	٪٤٠	٢٤٠٠	٪٥٥	٨٩٠	٪٢٨	١١٤٠	٪٤٣	٨٥٠	٪٤٠
١٩٧٨	١٤٥٠	٪٤٩	٢٨٦٠	٪٥٥	١٢٣٠	٪٣٨	١٣٥٠	٪٥١	١٠٦٠	٪٥٠
١٩٧٩	١٧١٠	٪٥٨	٣٦٥٠	٪٧٠	٧٧٠	٪٢٤	١٦٣٠	٪٦٢	١٣٩٠	٪٦٦
١٩٨٠	٢٢٠٠	٪٧٥	٤٧٧٠	٪٩١	١٦٨٠	٪٥٢	١٩٨٠	٪٧٥	١٩٢٠	٪٩١
١٩٨١	٢٤٩٠	٪٨٥	٥٤١٠	٪١٠٣	١٤٦٠	٪٤٥	٢٢٠٠	٪٨٣	٢١١٠	٪١٠٠
١٩٨٢	٢٧١٠	٪٩٢	٥٦٢٠	٪١٠٧	٢٢٨٠	٪٧١	٢٣٨٠	٪٩٠	٢٣٢٠	٪١١٠
١٩٨٣	٢٧٩٠	٪٩٥	٤٩٩٠	٪٩٥	٣٣٥٠	٪١٠٤	٢٤٥٠	٪٩٢	٢٤١٠	٪١١٤
١٩٨٤	٢٨٧٠	٪٩٨	٥٤٧٠	٪١٠٥	٢٨٣٠	٪٨٨	٢٥٢٠	٪٩٥	٢٤١٠	٪١١٤
١٩٨٥	٢٩٤٠	٪١٠٠	٥٢٣٠	٪١٠٠	٣٢٢٠	٪١٠٠	٢٦٥٠	٪١٠٠	٢١١٠	٪١٠٠
١٩٨٦	٣٦٠٠	٪١٢٢	٥٢٧٠	٪١٠١	٢٥٧٠	٪٨٠	٣٥٧٠	٪١٣٥	٢٦٦٠	٪١٢٦
١٩٨٧	٣٦٠٠	٪١٢٢	٥٣٠٠	٪١٠١	٣٣٦٠	٪١٠٤	٣٥١٠	٪١٣٢	٢٤٠٠	٪١١٤
١٩٨٨	٣٦٤٠	٪١٢٤	٥٣١٠	٪١٠٢	٢٨٨٠	٪٨٩	٣٦٦٠	٪١٣٨	٢٢٥٠	٪١٠٧
١٩٨٩	٣٩٥٠	٪١٣٤	٧٤٨٠	٪١٤٣	٣٤٩٠	٪١٠٨	٣٦٦٠	٪١٣٨	٢٠٦٠	٪٩٨
١٩٩٠	٤٣٤٠	٪١٤٨	٩٢٤٠	٪١٧٧	٤٧٠٠	٪١٥٠	٣٨٢٠	٪١٤٤	٢١٥٠	٪١٠٢
١٩٩١	٤٦١٠	٪١٥٧	٨٢٥٠	٪١٥٨	٤٢٧٠	٪١٣٣	٤٠٤٠	٪١٥٢	٢٣٣٠	٪١١٠
١٩٩٢	٤٦٠٠	٪١٥٦	٧٧٣٠	٪١٤٨	٤٩٦٠	٪١٥٤	٤٣٥٠	٪١٦٤	٢٥٧٠	٪١٢٢
١٩٩٣	٣٥٨٠	٪١٢٢	٥٦٨٠	٪١٠٩	٤٤٥٠	٪١٣٨	٣٢٥٠	٪١٢٣	٢٩٩٠	٪١٤٢
نسبة النمو السنوي	٧,٧٨٠		٨,٨٠		١١,٥٤		٦,٦٥		٨,٢٧	

المصدر: ١- تم حساب متوسط إنتاجية العامل وذلك من جدول رقم (٢-٣-١) وجدول رقم (٢-٣-٢).

٢- قام الباحث بحساب الرقم القياسي للإنتاجية وكانت سنة الاساس ١٩٨٥ = ١٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-١-٣ إنتاجية العامل في قطاع الخدمات

لقد شهدت إنتاجية العامل في قطاع الخدمات تحسناً مستمراً طيلة فترة الدراسة، اذ ارتفعت إنتاجية العامل في هذا القطاع من ٦٥٠ دينار عام ١٩٦٨ الى ٢٢٠٠ دينار عام ١٩٨١ ومن ثم الى ٣٨٢٠ دينار عام ١٩٩٠، وبلغت نسبة النمو المركب خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٩٣) حوالي ٦,٦٥٪ وهي ادنى نسبة نمو مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، كما هو مبين في الجدول رقم (٣-١-١).

ويظهر من نفس الجدول ان الرقم القياسي لإنتاجية العمل قد ارتفع من ٢٥٪ عام ١٩٦٨ الى ٨٣٪ عام ١٩٨١ ومن ثم الى ١٤٤٪ عام ١٩٩٠، وهذا يدل على ان هناك زيادة حقيقية في إنتاجية عامل هذا القطاع.

وتعتبر إنتاجية العمل هنا متدنية اذا نظرنا الى ضخامة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك لاعتماد هذا القطاع على العنصر البشري اكثر من اعتماده على المعدات الرأسمالية[١٢]، حيث انه وكما اشرنا سابقاً فإن اعداد العاملين في قطاع الخدمات اعلى بكثير من اعداد العاملين في باقي القطاعات الاقتصادية، وذلك نظراً لطبيعة هذا القطاع الذي يتميز بانتاجه للسلع غير المحسوسة[١٣]، وتجدر الاشارة هنا الى ان قطاع الخدمات يضم اعداد العاملين في الجيش والأمن العام والدفاع المدني حيث يشكلون حوالي ٦٨٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع[١٤].

كما يتميز هذا القطاع ايضاً، باستيعابه لمختلف انواع العمال، حيث يوجد فيه عمال من مستويات تعليمية ومهنية عالية مثل الأطباء، وعمالة منخفضة التدريب والتأهيل مثل عمال الصيانة العامة والتنظيفات[١٥]، لذلك وعند مقارنة إنتاجية العامل في هذا القطاع يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط العامل فيه، اذ ان إنتاجية الطبيب ذو الدخل المرتفع جداً تختلف عن إنتاجية سائق التكسي صاحب الدخل المنخفض وهذا هو سبب تباين متوسط إنتاجية عمال قطاع الخدمات.

٣-١-٤ إنتاجية العامل في قطاع الانشاءات

يعاني قطاع الانشاءات في الاردن من تدني متوسط إنتاجية العامل فيه، رغم الزيادة المستمرة في مقدارها، فقد كانت إنتاجية العامل عام ١٩٦٨ حوالي ٤١٠ دينار انخفضت الى ٣١٠ دينار عام ١٩٧١ ثم ارتفعت إنتاجية العامل خلال عقد الثمانينيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من ١٩٢٠ دينار عام ١٩٨٠ الى ٢٠٦٠ دينار عام ١٩٨٩، واستمرت بالارتفاع حتى عام ١٩٩٣ حيث بلغت ٢٩٩٠ دينار.

ويشير الجدول رقم (٣-١-١) الى ان الرقم القياسي لإنتاجية العمل قد ارتفع من ١٩٪ عام ١٩٦٨ الى ١٤٢٪ في عام ١٩٩٣ وبلغت نسبة النمو المركب خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٩٣) حوالي ٨,٢٧٪.

ويعزى سبب تدني مستوى إنتاجية العامل في قطاع الانشاءات الى ضخامة حجم قوة العمل فيه مقارنة بمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي[١٦]، كما ان تدني مستوى العمال التعليمي والمهني وقلة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع كانت وراء انخفاض إنتاجية عامل قطاع الانشاءات[١٧].

ويبين الجدول رقم (٣-١-٢) ان نسبة إنتاجية العامل في قطاع الصناعة الى متوسط إنتاجية العامل في الاقتصاد الوطني ككل قد بلغت (١٧٧٪) ويليه في الاهمية قطاع الخدمات حيث بلغت نسبة إنتاجية العامل فيه الى متوسط إنتاجية العامل في الاقتصاد الوطني حوالي ٩٣٪ ومن ثم قطاع الزراعة اذ بلغت هذه النسبة حوالي (٩٠٪) اما قطاع الانشاءات فقد كانت نسبة إنتاجية العامل فيه الى متوسط إنتاجية العامل في الاقتصاد الوطني ككل حوالي (٦٨٪) وهي ادنى نسبة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

جدول رقم (٣-١-٢)

نسبة إنتاجية العامل في الانشطة الاقتصادية
الى متوسط الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ككل
لمتوسط الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)

(بالدينار)

النشاط الاقتصادي	دينار	٪
إنتاجية العامل الكلية	٢٢٥٨	١٠٠
الصناعة	٤٠٠٠	١٧٧
الزراعة	٢٠٣٠	٩٠
الخدمات	٢١٠٣	٩٣
الانشاءات	١٥٤٢	٦٨

المصدر: الجدول رقم (٣-١-١)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-٢ مقارنة إنتاجية العامل في الاردن بإنتاجية العامل في بعض الدول العربية والنامية والمتقدمة.

على الرغم من ارتفاع متوسط إنتاجية العامل الاردني خلال فترة المقارنة من (٩٠٠) دينار عام ١٩٧٥ الى (٤٣٤٠) دينار عام ١٩٩٠، الا انها تعتبر منخفضة جداً عند مقارنتها بالدول المتقدمة كاليابان مثلاً، فنجد من الجدول رقم (٣-٢-١) ان إنتاجية العامل الياباني قد فاقت إنتاجية العامل الاردني عام ١٩٩٠ بحوالي سبعة اضعاف ويتبين من الجدول ان إنتاجية العامل الياباني تشكل موقعاً متميزاً قياساً بالدول النامية والدول الصناعية المتقدمة الأخرى وهذا يدل على ان اليابان قد حقق تقدماً هائلاً في اطار الانتاج والإنتاجية.

وعند مقارنة إنتاجية العامل الاردني بإنتاجية العامل في دول الخليج، نجد ان إنتاجية العامل السعودي قد تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة، فارتفعت من (٨٣٠٥) دينار عام ١٩٧٥ الى (١٧٠١٩) دينار عام ١٩٩٠، وبلغت إنتاجية العامل الكويتي عام ١٩٨٠ حوالي (٢٢٦٢٧) دينار في حين كانت إنتاجية العامل في دولة الامارات قد ارتفعت الى (٢٨٤٨٥) دينار عام ١٩٩٠، وهذا يعني ان إنتاجية العامل الاردني متدنية بالنسبة لإنتاجية العامل في تلك الدول ولاشك ان ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج والناجم عن اكتشاف النفط فيها، وبالإضافة لارتفاع اسعار البترول عام ١٩٧٣ كانت السبب الرئيسي في نهوض إنتاجية العامل لتلك الدول[١٨].

وتعتبر إنتاجية العامل في الاردن بشكل عام من اعلى معدلات الإنتاجية بين الدول العربية المشابهة للاردن من حيث ندرة مواردها الطبيعية وانخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي فيه، وبمقارنة ذلك بإنتاجية العامل في مصر على سبيل المثال نلاحظ ان إنتاجية العامل المصري قد ارتفعت من (٣٥٨) دينار فقط عام ١٩٧٥ الى نحو (١٦١٦) دينار عام ١٩٩٠، وهذا يعني ان إنتاجية العامل الاردني تفوق إنتاجية العامل المصري بحوالي ثلاثة اضعاف كما ان إنتاجية العامل السوري قد بلغت (٢٩٧٤) دينار عام ١٩٩٠.

اما إنتاجية العامل في بعض الدول النامية كالصومال والسودان، فقد كانت منخفضة جداً مقارنة بالاردن، حيث انخفضت إنتاجية العامل الصومالي من (١٨٧) دينار عام ١٩٧٥ الى (١١٦) دينار عام ١٩٩٠، اما إنتاجية العامل في السودان فقد بلغت (١٠٠٧) دنانير عام ١٩٩٠ وكانت إنتاجية العامل الباكستاني (٦٢٦) دينار في ذلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العام.

ويرجع سبب ارتفاع إنتاجية العامل الاردني بالنسبة لتلك الدول الى كفاءة العامل في الاردن ومهارته المستغلة بشكل جزئي وارتفاع مستواه التعليمي والتدريبي(١٩).

جدول رقم (٣-٢-١)

مقارنة بين إنتاجية العامل في الاردن ودول مختارة

خلال السنوات (١٩٧٥-١٩٩٠)

(بالدينار)

السنوات / الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الاردن	٩٠٠	٢٢٠٠	٢٩٤٠	٤٣٤٠
اليابان	٣٠٤٨	٥٧٠٤	٩١١٥	٣١١٣٧
الولايات المتحدة	٥٨٨١	٨١٣٠	١٤٨٥٢	٢٨٩٨٧
الهند	١٥٢٣	٢٣١٢	٣٣٩٩	٦٣٣٣
الباكستان	٤٠٥	٤٤٤	٤٣٣	٦٢٦
السعودية	٨٣٠٥	١٦٣٤٩	١٠٠٢٩	١٧٠١٩
الامارات	٩٠٤٤	٢٨٢١٤	١٥٦٢٣	٢٨٤٨٥
الكويت	١٢٥٤٢	٢٢٦٢٧	١٢٤٨٦	١٤٣١٨
البحرين	٤١٣٠	١٠٧٧٤	٨٠٦٤	١٢١٦٤
العراق	١٤٦٦	٤٩٤٣	٥٧٢١	٩٩٤٢
مصر	٣٥٨	٥٥٥	٨٠٧	١٦١٦
سوريا	٨١٧	١٧٨٤	٢٥٧٨	٢٩٧٤
تونس	٨٧٠	١٦٤١	١٤٧٠	٣٢١٩
الجزائر	٩١٧	٢٨٧١	٤٦٠٤	٤٩١٨
الصومال	١٨٧	٥٨٧	٤٣٦	١١٦
السودان	٢٠٨	٣٥٠	٣١٤	١٠٠٧

المصدر: لقد تم حساب متوسط إنتاجية العامل في تلك الدول بقسمة بيانات الناتج المحلي الاجمالي على عدد العمال في كل دولة.

وتم الحصول على تلك البيانات من المصادر التالية:

A- International financial statistics, year book, 1994.

B- International Labor office, year book of labor statistics, 1985, 1993.

ج- صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت اعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-٣ تطور الأجور في الاردن والترابط بين الاجور وإنتاجية العمل

تحتل كل من الاجور والإنتاجية اهمية كبيرة في الاقتصاديات المختلفة وذلك لأن الاجور تمثل الدخل الذي يحصل عليه العامل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، وان الإنتاجية هي التي تقيس هذه المساهمة وبالتالي تؤثر في تحديد هذا الدخل والذي يتمثل في الأجر(٢٠).

٣-٣-١ تطور الأجور في الاردن

ويمثل الأجر المكافأة او العائد الذي يحصل عليه العامل نتيجة لمساهتمه في العملية الإنتاجية، حيث يعكس هذا الأجر دور العامل في عملية الانتاج، ويرتبط معدل الأجر بالمستوى التعليمي والمهاري للعامل من ناحية، ويقيس مستوى المهارة للعمل من ناحية اخرى وفي قانون العمل الاردني يعرف الأجر بأنه ثمن ما يتقاضاه العامل من صاحب العمل بموجب عقد عمل كتابياً كان او شفهياً معبراً عنه بالنقد او بالعين او بحصته من الارباح او بالعمولة (الكمسيون) او على اساس العمل بالقطعة(٢١) ويرتبط مستوى الأجور في الاردن بالاوضاع الاقتصادية العامة وتاثير هذه الاوضاع على سوق العمل الاردني حيث ان زيادة حجم الانفاق الاستثماري والناجم عن الازدهار الاقتصادي يؤدي الى ارتفاع الطلب على الانتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على العمل ويؤدي ذلك الى تحقيق الاستخدام الكامل لقوة العمل وارتفاع الاجور(٢٢)، كما حدث في السبيعينيات.

ويبين الجدول رقم (٣-٣-١) ان مستوى الاجور في الاردن وفي مختلف القطاعات الاقتصادية كانت تتزايد بمعدلات معتدلة خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧٦، الا انه ونتيجة للطفرة النفطية وتاثر اوضاع سوق العمل الاردني بحركة القوى العاملة وهجرتها بقصد العمل في البلدان العربية النفطية خلال منتصف السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات ادت الى ارتفاع مضطرد في مستويات الأجور(٢٣) بعد ذلك العام.

ويتبين من الجدول كذلك ان متوسط الأجر الشهري في الاردن قد نما بمعدل سنوي قدره ٥٨,٠٪ خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٢، حيث تزايد مستوى الاجر بمعدلات معتدلة(٢٤)، حيث ارتفع متوسط الأجر الشهري من ١٥٥,٥ دينار عام ١٩٦٨ الى ٢٤٠,١ دينار عام ١٩٨٧ ومن ثم انخفض الى ١٧٨,٩ دينار عام ١٩٩٢، وقد كان مقدار الاجر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الشهري خلال متوسط الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢) حوالي ١٧٤,٨دينار.

ويوضح نفس الجدول ان متوسط الاجر الشهري في قطاع الزراعة قد كان متدنياً جداً مقارنة بالقطاع الصناعي حيث بلغ متوسط الاجر الشهري في قطاع الزراعة خلال متوسط الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢) حوالي ٥٥,٧ دينار مقارنة بـ ٢١٠,٦ دينار في القطاع الصناعي خلال متوسط نفس الفترة.

ويعزى سبب انخفاض اجر العامل في القطاع الزراعي الى تدني مستوى العمالة الزراعية المهني والتعليمي مقارنة بالقطاع الصناعي الذي يتطلب عمالة صناعية على مستوى عالٍ من التدريب والتأهيل(٢٥).

اما قطاع الخدمات فقد كان متوسط اجر العامل فيه حوالي ٢٠٣,٢ دنانير خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢)، اذ بلغ مقدار الاجر الشهري في هذا القطاع حوالي ١٧٠,٤ دينار عام ١٩٩٢ في حين ان قطاع الانشاءات الذي كان متوسط الاجر الشهري فيه خلال متوسط الفترة السابقة نحو ١٧٩,٢ ديناراً في حين كان مقدار الاجر الشهري في هذا القطاع حوالي ٢٢١,٣ ديناراً في ذلك العام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٣-١)

متوسط اجر العامل الشهري الحقيقي في الاردن حسب النشاط الاقتصادي

(١٩٦٨-١٩٩٢)

(بالدينار)

السنوات	مجمل الاقتصاد	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الخدمات	قطاع الانشاءات
١٩٦٨	١٥٥,٥	١٢٤,٩	٢٤,٢	٢١٢,٥	١٤٩,٨
١٩٦٩	١٦٥,٩	١٣٩,٦	٢٤,٩	٢٢١,٨	١٥٤,٣
١٩٧٠	١٥٠,٧	١٠٧,٨	١٧,٢	٢٠٦,٥	١٠٥,٥
١٩٧١	١٤٣,٧	١٠٨,٧	٢٥,٣	١٩٠,٧	٩٤,٥
١٩٧٢	١٤٦,٦	١١٨,٤	٢٧,٧	١٨٨,١	١٠٩,٢
١٩٧٣	١٣١,٣	١٢٢,٣	١٥,٩	١٦١,٧	١٣٨,٦
١٩٧٤	١٢٤,٤	١٣٣,٣	٢٢,٦	١٥٠,٢	١١٣,٠
١٩٧٥	١١٦,٥	١٣٦,٠	٢٩,٤	١٣٨,٥	٨٧,٠
١٩٧٦	١٧٣,٢	١٦١,٥	٥٠,٦	٢٠٢,١	١٦٢,٤
١٩٧٧	١٦٧,٤	١٥٧,٤	٥٣,٠	١٩٢,٦	١٦٠,٦
١٩٧٨	١٧٤,٠	١٥٩,٧	٦٢,٩	١٩٨,١	١٦٥,٦
١٩٧٩	١٩٠,٤	٢٢٢,٧	٤٩,٩	٢١٢,٨	١٧٦,٩
١٩٨٠	١٩٥,٤	٢٥١,٢	٦٢,٨	٢٠٨,٤	١٩٠,٥
١٩٨١	٢١٦,٤	٢٨٦,١	٨٢,٥	٢٣٣,٦	٢٢٠,٣
١٩٨٢	٢٢٨,٢	٢٩٠,٤	٨٣,٢	٢٢٩,١	٢٦٨,٠
١٩٨٣	٢٢٩,٧	٢٨٤,٠	٨٥,٠	٢٢٩,٠	٢٧٤,٠
١٩٨٤	٢٣١,٨	٢٨٥,٠	٨٥,٦	٢٣٤,٥	٢٥٩,٤
١٩٨٥	٢٣١,٨	٢٩٤,٣	٨٠,٥	٢٣٥,٨	٢٤٧,٦
١٩٨٦	٢٣٧,٣	٢٨٩,٤	٨١,٨	٢٤٩,٢	٢١٤,٠
١٩٨٧	٢٤٠,١	٢٨٣,٤	٨٤,٤	٢٥٠,٦	٢٢٩,٣
١٩٨٨	٢٣٢,٩	٢٩٢,٢	٧٤,٨	٢٤٢,٨	٢١٣,٨
١٩٨٩	١٩٤,٢	٢٥٥,٦	٦٩,٦	١٩٧,١	١٨٧,٠
١٩٩٠	١٦٨,٩	٢٤٦,٩	٦٤,٦	١٦٨,١	١٦٠,٧
١٩٩١	١٧٧,٣	٢٤٦,٠	٦٨,٨	١٦٥,٢	١٧٦,٥
١٩٩٢	١٧٨,٩	٢٦٨,٢	٦٦,٣	١٧٠,٤	٢٢١,٣
المعدل	١٧٤,٨	٢١٠,٦	٥٥,٧	٢٠٣,٢	١٧٩,٢

المصدر: الملحق رقم (١) والجدول رقم (٢-٣-١)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-٣-٢ الترابط بين الاجور وإنتاجية العمل

تتحدد الاجور نظرياً في سوق المنافسة الكاملة بتفاعل العرض والطلب، ومن المفترض انها تساوي قيمة الناتج الحدي، ولكن وباستخدام الإنتاجية المتوسطة كمقياس للإنتاجية وعدم وجود المنافسة الكاملة في الاسواق فإن اعتماد تحديد الاجور على كوادر تقوم بالاساس على المستوى التعليمي والتدريبي بالاضافة الى عوامل اخرى فان الإنتاجية تصبح احد محددات الاجر فقط.

كما ان الاجور والحوافز المادية تعتبر من اهم العوامل واكثرها تأثيراً في حفز الانسان للعمل وزيادة انتاجيته(٢٦).

وقد بينت معظم الدراسات المتعلقة بالاجور والإنتاجية، ان هناك علاقة ارتباطية بين الانتاج والاجور، حيث ان زيادة إنتاجية العمل تؤدي الى ارتفاع تراكم رأس المال والانتاج وبالتالي الاجور، وعلى الجانب الآخر فإن ارتفاع الاجور تنعكس على زيادة الطلب الاستهلاكي، الأمر الذي يؤدي الى تصاعد الانتاج ومن ثم الإنتاجية(٢٧).

وفي دراسة قام فيها ستار حسين، حول علاقة الأجر بالإنتاجية، قام بتقدير نموذج قياسي يربط إنتاجية العامل بكل من معدل الاجر للعامل ونصيب العامل من المكائن والمعدات، وقد وجد ان هناك علاقة ايجابية وقوية بين الإنتاجية ومستوى الأجر(٢٨). وفي دراسة مشابهة قام بها وليد السيفو وحمزة الخفاجي، تبين ان الإنتاجية هي دالة في الاجور، وهذا ما يؤكد على اهمية الاجور في زيادة ورفع مستوى إنتاجية العامل(٢٩).

ويعكس تغيرات معدلات الاجور والإنتاجية من الناحية الآخرى الصورة الواضحة لتذبذبات الدخل القومي بين الزيادة والنقصان وبالتالي النمو الاقتصادي(٣٠)، حيث يتحقق النمو المستهدف عندما يكون معدل نمو الإنتاجية اسرع من نمو الاجر(٣١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٣-٢)

معدلات نمو الاجور والإنتاجية خلال فترات الخطط التنموية

(٪)

الفترة الزمنية	الاجور	الإنتاجية
١٩٧٣-١٩٧٥	٧,٣-	٢,٨-
١٩٧٦-١٩٨٠	١٤,٧	٧,٥
١٩٨١-١٩٨٦	٣,٠	٥,٩
١٩٩٢-١٩٦٩	١,٢	٠,٦٧

المصدر: الجدول رقم (٣-١-١) والجدول رقم (٣-٤-١)

ويبين الجدول رقم (٣-٣-٢) انخفاض معدل نمو الاجر الحقيقي للعامل بالمقارنة مع معدل نمو متوسط إنتاجية العامل حيث بلغ معدل نمو الإنتاجية للعامل حوالي ٠,٦٧٪ خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٩٢، بينما بلغ معدل نمو اجر العامل الحقيقي ١,٢٪ مما يدل على ان متوسط إنتاجية العامل في الاردن ما زالت منخفضة مقارنة بأجره، وذلك يؤكد على ضرورة زيادة تدريب العمال ورفع مستواهم الفني والمهاري من اجل زيادة انتاجيتهم لكي تتناسب مع معدل أجورهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث

١- عبد خرابشة واحمد ملكاوي، **الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملاً فاكثر**، دراسات المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٨٨، ص٩٩.

2- E. O. Smith, **Productivity Bargaining, Acase Study in Steel Industry**, Pan Books, London, 1971, P 42.

٣- عيسى ابراهيم، **إنتاجية العامل في الاردن**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٣٤، ١٩٨٦، ص٥٨.

4- Bani-Hani and Shamia, **The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity (1967-1986)**,ABHATA AL-YARMOUK, Vol. 5,No. 2, 1989, P.P 52-53.

٥- محمد الحوراني، **اقتصاد العمل، مع دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الاردن، وموضوعاته**، (الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٧) ص ١٣٧.

٦- كامل ابو جابر وآخرون، **سوق العمل الاردني: تطوره خصائصه، وسياساته**، (عمان، دار النشر، ١٩٩٠) ص ٤١٣.

٧- كامل ابو جابر وآخرون، مرجع سابق، ص ٤١٥.

٨- عيسى ابراهيم واخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الاول: واقع سوق العمل الاردني**، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩، ص ٢١٩.

٩- عيسى ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص٢٢٥.

١٠- غالب بني هاني، **معامل رأس المال / الناتج واستخدامه كمؤشر مبدئي للتخطيط الاستثماري في الاقتصاد الوطني**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٤٩، ١٩٩٠، ص٥٦.

١١- شفيق بني هاني، **القوى العاملة وتوجهاتها في القطاع الزراعي الاردني**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٤٣، ١٩٨٩، ص ٩٦.

١٢- غالب بني هاني، مرجع سابق، ص٥٦.

١٣- عادل لطفي اسعد، **القوى العاملة في الاردن، حجمها وتوزيعها**، مجلة العمل، الاردن عدد ٣٥، ١٩٨٦، ص٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٤- محمد سعد عميرة، **القوى العاملة الاردنية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة العمل، الاردن عدد ٢٩/٣٠، ١٩٨٥، ص٢٥.
١٥- عيسى ابراهيم وآخرون، **واقع ومستقبل سوق العمل الاردني**، مرجع سابق، ص٢١٨.
١٦- محمد الحوراني، **اقتصاد العمل مع دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الاردن وموضوعاته**، مرجع سابق، ص ١٤٢.
١٧- عيسى ابراهيم واخرون، **واقع ومستقبل سوق العمل الاردني**، مرجع سابق، ص١٧٣.
١٨- عبدالكريم حلمي، **دور الإنتاجية في التنمية الصناعية مع الإشارة (التجربة اليابان)**، مجلة التنمية الصناعية العربية، يوليو(تموز)، ١٩٩٤، ص ص ٦٥-٧١.
١٩- عيسى ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٢٦.
٢٠- د. فليح خلف، **الاجور والإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية**، مجلة النفط والتنمية، العدد ١٨، ١٩٨٤، ص٣١.
٢١- تعريف الفقرة (٨) من المادة (٢) من قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠.
٢٢- محمد الحوراني، **اقتصاد العمل مع دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الاردن وموضوعاته**، مرجع سابق، ص١٤٣.
٢٣- كامل ابو جابر وآخرون، مرجع سابق، ص١٩١.
٢٤- عيسى ابراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص ٢٧٦.
٢٥- محمد الحوراني، مرجع سابق، ص ١٤٢.
٢٦- محمد الصمادي، **الإنتاجية والاجور والقطاع الصناعي في الاردن**، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، آب ١٩٨٢، ص٩.
٢٧- عيسى ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٨٥.
٢٨- ستار خليل حسين، **تحليل لبعض العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي للسنوات (١٩٧٠-١٩٨٢)**، تنمية الوافدين، عدد ٢٧، ١٩٨٩، ص٦٨.
٢٩- وليد السيفو وحمزة الخفاجي، **العلاقة بين الإنتاجية والاجور في القطاع الصناعي الاشتراكي للفترة (١٩٦٨-١٩٨٠)**، تنمية الرافدين، عدد ١٥، ايلول ١٩٨٥، ص١٦٤.
٣٠- عبدالرسول عبدجاسم، **الترابط بين سياسة الاجور وإنتاجية العمل**، تنمية الرافدين، عدد ١٦، ١٩٨٥، ص٥٣.
٣١- عيسى ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الرابع

قياس محددات إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الأردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

قياس محددات إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الاردني

استناداً الى الإطار النظري المبين في الفصل الاول من الدراسة، وباستخدام مقاييس الإنتاجية الجزئية، تم احتساب متوسط إنتاجية العمل والمستخدمة في تقدير النموذج بقسمة بيانات الناتج المحلي الإجمالي على اجمالي حجم العمالة لكل قطاع اقتصادي وذلك حسب المعادلة التالية:

$$APL_i = \frac{GDP_i}{L_i}$$

حيث:

APL_i : متوسط إنتاجية العامل في القطاع الاقتصادي i.

GDP_i : الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الاقتصادي i.

L_i : حجم العمالة في القطاع الاقتصادي i.

وقد استخدمت دوال الانتاج بصورة واسعة في الأدبيات الاقتصادية، لدراسة المصادر والعوامل المؤثرة على إنتاجية العامل، حيث تبين من خلال فرضيات نظرية الثروة (The wealth view)، ان عنصري العمل ورأس المال بالإضافة للنقود، تعتبر عوامل انتاج في دالة الانتاج وذلك حسب المعادلة التالية[1]:

$$Y = F\left(K, L, \frac{M}{P}\right) \quad \text{.....(١:٤)}$$

حيث:

Y : الناتج المحلي، K: عنصر رأس المال، L: عنصر العمل

$\frac{M}{P}$: عرض النقد الحقيقي سواء اصدرته السلطة النقدية او البنوك التجارية.

كما تفترض نظرية الثروة ان الإنتاجية الحدية تكون موجبة لعوامل الانتاج الثلاثة السابقة اي ان :

$$\frac{\partial Y}{\partial K} > 0, \quad \frac{\partial Y}{\partial L} > 0, \quad \frac{\partial Y}{\partial \frac{M}{P}} > 0$$

وذلك على افتراض ثبات التقدم التكنولوجي وثبات معدل النمو السكاني،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وعلى افتراض عدم اختلاف وحدات عنصر العمل (Homogeneous labor) وبافتراض ثبات العائد على الحجم (Constant return to scale).

ويلاحظ من الدالة رقم (١:٤) انها لا تحتوي البعد الزمني وكذلك لا تظهر حالة التكنولوجيا فيها، الا اذا كانت متضمنة في عوامل الانتاج[٢]، وعند اضافة البعد الزمني والتكنولوجيا الى الدالة السابقة تصبح على النحو التالي:

$$Y_t = f\,(k_t, L_t, (M/P)_t, T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٢:٤)$$

حيث:

T = المستوى التكنولوجي (او البعد الزمني).

k , M/P, Y = كما عرفت سابقاً.

وقد قام كل من (C.W, Cobb) و (Paul H. Douglas) بتطوير شكل ملائم لدالة الانتاج، واصبحت تلك الدالة تعرف باسميهما، وتأخذ الدالة الشكل التالي[٣]:

$$Y = A\,L^{\alpha}\,k^{\beta}\,M^{\gamma}\,e^{\lambda t}\,e^{u} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣:٤)$$

حيث:

Y : الناتج المحلي الاجمالي.

k : عنصر رأس المال.

L : عنصر العمل.

M : عرض النقد.

t : الزمن.

U : الخطأ العشوائي.

ولصعوبة توزيع عرض النقد على المستوى القطاعي في الاردن، فقد استبدل معدل عرض النقد في المعادلة (٣:٤) بإجمالي التسهيلات الإئتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي الاردني وعلى المستوى القطاعي وبناءً على ما تقدم، يمكن كتابة دالة الانتاج في الاقتصاد الاردني على الشكل التالي:

$$GDP_{lt} = (L)_{it}^{\alpha}\,(k)_{it}^{\beta}\,(gg)_{it}^{\gamma}\,(e)^{\lambda t}\,e^{u} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤:٤)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث:

GDP_{it} : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i في السنة t.

L_{it} : عنصر العمل المستخدم في القطاع i في السنة t.

k_{it} : رأس المال المستخدم في القطاع i في السنة t.

gg_{it} : اجمالي التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع i في السنة t.

t : الزمن (Time).

e : الأساس للوغارتيم الطبيعي.

u : الخطأ في التقدير.

$\lambda, \alpha, \beta, \gamma$: معالم النموذج التي سيتم تقديرها.

واستناداً الى نظرية الثروة يمكن افتراض مايلي.

$$APL_{it} = \frac{GDP_i}{L_i} , K_{it} = \frac{k_{it}}{L_{it}} , GG_{it} = \frac{gg_{it}}{L_{it}}$$

وان

$$\frac{\partial APL}{\partial K} > 0 \ , \frac{\partial APL}{\partial GG} > 0$$

وبالتالي يصبح شكل المعادلة رقم (٤:٤) على النحو التالي:

$$APL_{it} = (K)_{it}^{\alpha} (GG)_{it}^{\beta} (e)^{\lambda t} e^{u} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٥:٤)$$

حيث:

APL_{it} : متوسط إنتاجية العامل في القطاع الاقتصادي (i) في السنة t.

K_{it} : متوسط نصيب العامل من رأس المال في القطاع الاقتصادي (i) في السنة t.

GG_{it} : متوسط نصيب العامل من التسهيلات الائتمانية في القطاع (i) في السنة t.

t : الزمن.

e : الأساس للوغاريتم الطبيعي.

u : الخطأ العشوائي.

$\lambda, \alpha, \beta, \gamma$: معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ولتقدير المعادلة رقم (٤:٥) يتم تحويلها الى الشكل الخطي، بأخذ اللوغاريتمات الطبيعية لطرفيها:

$$\text{Ln } APL_{it} = \alpha \text{ Ln } K_{it} + \beta \text{ Ln } GG_{it} + \lambda t + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤:٦)$$

وقد تبين من خلال الفصل الثالث من هذه الدراسة ان الأجر يمثل المكافأة او العائد الذي يحصل عليه العامل نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية، واذا كانت الإنتاجية هي التي تقيس هذه المساهمة فإن الأجر يعكس دور العامل في عملية الانتاج بالطريقة التي تزيد من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، واذا ارتبط معدل الأجر بالمستوى العلمي والفني للمشتغل فإنه يعكس من جانب أخر مستوى المهارة.

وعموماً فإن معدل الأجر هو واحد من العوامل المهمة التي تؤثر على إنتاجية العمل، حيث يحظى هذا المتغير بأهمية كبيرة في التأثير على سلوك إنتاجية العامل، كون معدل اجر العامل في الحقيقة يعبّر عن نظام المكافآت والحوافز الممنوحة من اصحاب العمل للعاملين، وبما انه لا يختلف اثنان حول مدى اهمية تأثير هذا المتغير على الروح المعنوية للعاملين وبالتالي على انتاجيتهم سيتم ادخال هذا المتغير ضمن النموذج حيث يتوقع ان تكون اشارة معامله موجبة (٤).

وبالتالي نصل الى الدالة الأولى من النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة.

الدالة الأولى:

وتمثل العلاقة بين التغير في متوسط إنتاجية العامل وبين التغير في كل من العوامل التالية: متوسط نصيب العامل من رأس المال، متوسط نصيب العامل من التسهيلات الائتمانية، متوسط اجر العامل الحقيقي، وبالإضافة الى عنصر الزمن (الذي يمثل التغير التكنولوجي).

$$\text{Ln } APL_{it} = \alpha_1 \text{ Ln } K_{it} + \alpha_2 \text{ Ln } GG_{it} + \alpha_3 \text{ Ln } W_{it} + \alpha_4 t + u_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤:٧)$$

حيث:

APL_{it} : متوسط إنتاجية العامل في القطاع i في السنة t.

K_{it} : متوسط نصيب العامل من رأس المال في القطاع i في السنة t.

GG_{it} : متوسط نصيب العامل من التسهيلات الائتمانية في القطاع i في السنة t.

W_{it} : متوسط أجر العامل الحقيقي في القطاع i في السنة t.

t : الزمن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

u : الخطأ العشوائي.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

ويتوقع ان يكون لكل المتغيرات السابقة اثر ايجابي على متوسط إنتاجية العامل في الاقتصاد الاردني وعلى المستوى القطاعي.

وعند تحديد الاجر، لا بد هنا ان يتم التنسيق بين الاجور والاسعار وإنتاجية العمل، حيث انه عندما يدفع الاجر على اساس إنتاجية العامل سيؤدي ذلك الى زيادة الانتاج والاستفادة من كفاءة العاملين. كما ان تحديد الاجور يجب ان يكون في وضع يسمح بجلب عدد كاف من الايدي العاملة الى العملية الإنتاجية، وبالتالي فان تحديد الاجر ينطلق من تقدير الاهمية النسبية لمساهمة عنصر العمل في مجمل العملية الإنتاجية، وبما ان الاجور تشكل تكلفة بالنسبة للانتاج فان اي تغير في معدل الاجور سوف يؤثر مباشرة في المستوى العام للاسعار بالارتفاع والانخفاض، وبالتالي فان ارتفاع الاسعار سيؤدي في النهاية الى انخفاض معدل اجر العامل الحقيقي.

وبناءاً على ذلك فقد تم التوصل الى الدالة الثانية من النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة.

الدالة الثانية:

وتمثل العلاقة بين التغير في متوسط اجر العامل الحقيقي والتغير في كل من العوامل التالية: متوسط إنتاجية العامل، حجم العمالة في القطاع الاقتصادي، الارقام القياسية للأسعار، وبالإضافة لعنصر الزمن(٥)، وكمايلي:

$$\text{Ln } W_{it} = \beta_1 \text{ Ln } APL_{it} + \beta_2 \text{ Ln } L_{it} - \beta_3 \text{ Ln } PP + \beta_4 t + u_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٨:٤)$$

حيث:

W_{it} : متوسط اجر العامل الحقيقي في القطاع i في السنة t.

APL_{it} : متوسط إنتاجية العامل في القطاع i في السنة t.

L_{it} : حجم العمالة في القطاع i في السنة t.

PP : الأرقام القياسية للأسعار (تكاليف المعيشة).

t : عنصر الزمن.

U_2 : الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-١ تقدير رأس المال في الاقتصاد الاردني:

تم تقدير رأس المال باستخدام طريقة نسبة الإضافة في رأس المال الى الانتاج (Incremental Capital-Output Ratio) (ICOR) التي استخدمت في دراسات عدة[٦] والتي تعود الى ادلمان وتشنري (Adelman & Chenry) اللذان استخدماها في دراستهما حول تجربة اليونان في التنمية.

تعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال الى الانتاج (ICOR) وذلك حسب المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_{r}^{n} NI_t}{GDP_n - GDP_r} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٩:٤)$$

حيث:

ICOR: الاضافة في نسبة رأس المال الى الانتاج.

NI_t : صافي التكوين الرأسمالي في السنة t.

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

n,r : بداية ونهاية فترة الدراسة على التوالي.

وباستخدام المعادلة رقم (٩:٤) يمكن تقدير نسبة رأس المال في الانتاج (ICOR) للسنوات (١٩٦٨-١٩٩٣) كمايلي:

$$ICOR\ (1968\text{-}1993) = \frac{\sum_{1968}^{1993} NI_t}{GDP_{1993} - GDP_{1968}} = \frac{10561.9}{1862.9} = 5.670$$

وعليه فإن رأس المال لسنة ١٩٦٨، يساوي حاصل ضرب (٥,٦٧) في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٦٨، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي، يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام ١٩٩٣.

ولأغراض هذه الدراسة استخدمت النسبة (٥,٦٧) لتكوين المتغير رأس المال (K). ولتقدير رأس المال على المستوى القطاعي يمكن استخدام العلاقة التالية[٧]:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$K_{it} = \left(\frac{GDP_{it}}{GDP_t}\right) . \ K_t \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (١٠:٤)$$

حيث:

K_{it} : رأس المال المستخدم في القطاع i في السنة t.

GDP_{it} : الناتج المحلي الإجمالي للقطاع i في السنة t.

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

K_t : رأس المال الذي تم تقديره باستخدام المعادلة رقم (٩:٤) في السنة t للاقتصاد الكلي.

ويبين الملحق رقم (٢) نتائج تقدير رأس المال في الاقتصاد الاردني وحسب القطاعات:

٤-٢ نتائج تقدير المعادلات:

باستخدام قاعدة المعلومات في الملحق رقم (٣) والملحق رقم (٤) والملحق رقم (١) والجداول ذات الأرقام (٢-٣-١) و (٣-١-١)، تم تقدير المعادلتين السابقتين بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two Stage Least Square) 2SLS، وقد تم التأكد من تشخيص النموذج باستخدام شرطي الترتيب (Order) والرتبة (Rank) وتبين انه كان اكثر من مميز او محدد (Over Identifid) وكانت نتائج تقدير النموذج كما في الجداول (٤-١) و (٤-٢).

٤-٢-١ العلاقة بين متوسط إنتاجية العمل والعوامل المؤثرة فيها:

يوضح الجدول رقم (٤-١) نتائج تقدير المعادلة رقم (٧:٤) والذي يبين العوامل التي تؤثر على متوسط إنتاجية العامل في الاردن وعلى المستوى القطاعي، وكانت نتائج تقدير المعادلة كمايلي:

١- ان مرونة متوسط إنتاجية العمل بالنسبة لعنصر رأس المال كانت (٠,٥١) على مستوى الإقتصاد، و(٠,٥٨) في قطاع الصناعة، و(٠,٦٨) في قطاع الزراعة، و(٠,٦٥) في قطاع الخدمات، بينما بلغت هذه المرونة حوالي (٠,٤٦) في قطاع الإنشاءات، ومما يلاحظ هنا ان هذه المرونة كانت اقلها في قطاع الإنشاءات واعلاها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

في قطاع الزراعة. اي ان زيادة عنصر رأس المال بنسبة (١٪) يتبعه زيادة في إنتاجية العامل بنسبة (٠,٥١٪) على مستوى الاقتصاد، (٠,٥٨٪) في قطاع الصناعة، و (٠,٦٨٪) في قطاع الزراعة، و (٠,٦٥٪) في قطاع الخدمات، و (٠,٤٦٪) في قطاع الإنشاءات.

وهذا يعني ان زيادة نصيب العامل من المكائن والآلات تلعب دوراً ايجابياً في زيادة إنتاجية العامل، فكلما ارتفع نصيب العامل من المكائن والآلات ارتفعت الإنتاجية وزاد حجم الناتج، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تثبت العلاقة بين إنتاجية العمل وبعض العوامل المؤثرة فيها، وهي ان زيادة كثافة رأس المال تقوم بدور مهم في التاثير على إنتاجية العمل شريطة توفر مستوى محدد من المهارات والخبرات الفنية، القادرة على التعامل الإيجابي مع مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

٢- ان مرونة متوسط إنتاجية العمل بالنسبة لنصيب العامل من حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي الاردني، بلغت حوالي (٠,١٥) على مستوى الاقتصاد، (٠,١١) في قطاع الصناعة، (٠,٨٦) في قطاع الخدمات، و (٠,٢٧) في قطاع الإنشاءات، ولم تكن هذه المرونة، ذات دلالة احصائية في القطاع الزراعي.

وهذا يعني ان زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة (١٪) يتبعه زيادة في متوسط إنتاجية العامل بنسبة (٠,١٥٪) على مستوى الإقتصاد، (٠,١١٪) في قطاع الصناعة، (٠,٨٦٪) في قطاع الخدمات، ، (٠,٢٧٪) في قطاع الإنشاءات.

ويظهر اثر التسهيلات الائتمانية على إنتاجية العامل من خلال توجه القطاعات الاقتصادية سواء السلعية فيها او الخدمية الى التمويل المالي لمشروعات التوسع وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولذلك يتوجه المستثمرون في القطاع العام والخاص الى الجهاز المصرفي لطلب الائتمان اللازم للإيعاز بالإحتياجات مما يخدم مصلحة الإقتصاد وضمن حدود السياسة النقدية المتبعة[٨]، ونتيجة لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي الاردني يزداد قيمة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مما ينعكس اثره في النهاية على متوسط إنتاجية العامل في تلك القطاعات وبالارتفاع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣- ان معامل عنصر الزمن (time) كان (٠,٣٦) في قطاع الزراعة، (٠,٢٥) في قطاع الصناعة والتعدين، (٠,٠٧٢) في قطاع الخدمات، وبلغ في قطاع الإنشاءات (٠,٣١) في حين ان قيمة هذا المعامل لم تكن ذات دلالة احصائية على مستوى الاقتصاد.

وهذا يعني ان إنتاجية العامل تنمو مع الزمن بالمعدلات السابقة الذكر نتيجة لعوامل اخرى، وقد اشارت العديد من الدراسات ان معظم الزيادة الحاصلة نتيجة لعنصر الزمن تعزى الى التقدم التكنولوجي.

٤- ان مرونة متوسط إنتاجية العمل بالنسبة لمتوسط اجر العامل الحقيقي، بلغت حوالي (٠,٢٢) على مستوى الاقتصاد، (٠,٥٨) في قطاع الزراعة، (٠,٢٣) في قطاعي الصناعة والخدمات، في حين بلغت هذه النسبة حوالي (٠,٤٥) في قطاع الإنشاءات.

وتشير هذه النتائج الى وجود علاقة قوية بين إنتاجية العمل ومعدل الأجر، على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي، وقد تبين ان التغير في معدل الاجر بمقدار (١٪) يتبعه زيادة بمتوسط إنتاجية العمل بنسبة (٠,٢٢٪) على مستوى الاقتصاد، (٠,٥٨٪) في قطاع الإنشاءات، و (٠,٢٣٪) في قطاعي الصناعة والخدمات، و(٠,٤٥٪) في قطاع الإنشاءات.

وخلاصة ما تقدم يتبين ان مؤشر الأجور هو دالة في إنتاجية العمل[٩]، وهذا يثبت صحة افتراضنا في بداية هذا الفصل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-١)

دالة متوسط انتاجية العامل (APL) حسب القطاعات للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)

المتغير التابع هو (APL) والمتغيرات المستقلة هي: time , $\frac{K}{L}$, $\frac{GG}{L}$, W

القطاع الاقتصادي	المتغيرات المقدرة: عنصر الزمن (time)	عنصر رأس المال / العمل $Ln \frac{K}{L}$	عنصر التسهيلات الانتمائية / العمل $Ln \frac{GG}{L}$	متوسط اجر العامل الحقيقي Ln W	معامل التحديد R^2	معامل الدوربون-واتسون D.W	نسبة (ف) F-ratio
الاقتصاد	-٠,٠٢٥	* ٠,٥١	* * ٠,١٤٧	* * ٠,٢٢	٠,٩١	١,٢٢	٦٧,٠٢
	(-٠,٣٤٥)	(٤,٢٤)	(١,٧٩)	(١,٩٦)			
قطاع الصناعة والتعدين	* ٠,٢٥	* ٠,٥٧٥	* * ٠,١١	* ٠,٢٣	٠,٩٦	١,٧٤	٣٦,٦
	(٤,٥٧)	(٨,٨٣)	(٢,١٣)	(٢,٦)			
قطاع الزراعة	* * ٠,٣٦١	* ٠,٦٨	٠,٠١٥٩	* * ٠,٥٨٠	٠,٩٣	٢,٤٤	٧,٩٥
	(٢,٢٠٤)	(٣,١٨)	(٠,١٢٣)	(٢,١١٨)			
قطاع الخدمات	* * ٠,٠٧٢	* ٠,٦٥	* * ٠,٠٨٥٥	* ٠,٢٣	٠,٩٢	١,٦٦٣	٧٩,٥٩
	(١,٧٢)	(٦,٦٧)	(٢,١٣)	(٢,٤)			
قطاع الإنشاءات	* * ٠,٣١	* ٠,٤٦	* ٠,٢٧	* ٠,٤٥	٠,٩٦	١,٧٩	٢٦,٣١
	(١,٩٢٢)	(٣,٣٨٧)	(٢,٢٣٦)	(٢,٥٩٦)			

ملاحظات: ١- الارقام بين الاقواس هي نسبة T-ratio / ٢- تم التعديل لمشكلة الترابط المتسلسل (Autocorrelation) عند الحاجة .

٣- * ذات دلالة احصائية بمستوى 1 % / ٤- * * ذات دلالة احصائية بمستوى 10 %.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٢-٢ العلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار وإنتاجية العمل:

يبين الجدول رقم (٤-٢) نتائج تقدير المعادلة رقم (٨:٤) والتي تبين العلاقة بين معدل اجر العامل الحقيقي والعوامل التي تعمل على تحديد هذا الأجر، وتشمل تلك العوامل ما يلي: متوسط إنتاجية العامل، حجم العمالة في القطاع الإقتصادي، مستوى الاسعار وبالإضافة لعنصر الزمن.

وكانت نتائج تقدير المعادلة كمايلي:

١- بلغت مرونة اجر العامل الحقيقي بالنسبة لمتوسط انتاجيته حوالي (١,٢٨) على مستوى الاقتصاد، (٠,٦٦) في قطاع الزراعة، و (١,٠٤) في قطاع الخدمات، و(٠,٦٢) في قطاع الصناعة، و(٠,٧٣) في قطاع الإنشاءات. وهذا يؤكد في ضوء النتائج السابقة، وجود علاقة قوية ومتبادلة بين معدلات الاجور الحقيقية وإنتاجية العمل في الاردن.

٢- لقد كانت مرونة اجر العامل الحقيقي بالنسبة للأرقام القياسية للأسعار (-٠,٤٦) على مستوى الاقتصاد، (-٠,٨٢)، (-٠,٣١)، (-٠,٦٧)، (-٠,٤٥) في قطاعات الزراعة، الصناعة والتعدين، الخدمات، والإنشاءات على الترتيب، حيث ان ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة (١٪) سوف يؤدي الى تخفيض معدل اجر العامل الحقيقي بنسبة (٠,٤٦٪) على مستوى الاقتصاد، و(٠,٨٢٪) في قطاع الزراعة، و(٠,٣١٪) في قطاع الصناعة والتعدين، و(٠,٦٧٪) في قطاع الخدمات، و (٠,٤٥٪) في قطاع الإنشاءات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٢)

دالـة متـوسط أجر العـامل الحقيقي (W) حسـب القطاعـات للفـترة (١٩٦٨-١٩٩٣)

المتغير التابع هو (W) والمتغيرات المستقلة هي: PP, L, APL, Time

القطاع الاقتصادي	المتغيرات المقدرة				معامل التحديد R^2	معامل الدوربون-واتسون D.W	نسبة (ف) F-ratio
	عنصر الزمن (time)	متوسط انتاجية العمل Ln (APL)	عنصر العمل Ln (L)	الرقم القياسي للاسعار Ln (PP)			
الاقتصاد	٠,٣٩ * *	١,٢٨ *	٠,٢٣ * *	-٠,٤٦ * *	٠,٧٧	١,٠٨	٢١,٣٨
	(٢,٠٧٤)	(٨,٠٢)	(١,٩٥٩)	(-٢,٢٠٦)			
قطاع الصناعة والتعدين	٠,٣٠ * *	٠,٦٢ *	-٠,١٧	-٠,٣١ * *	٠,٧٠	٠,٧٩٧	١٥,٣٤
	(١,٥٢)	(٥,٠٣)	(-٠,٧٣)	(-١,٦٥)			
قطاع الزراعة	١,٢ *	٠,٦٦ *	١,٣٢ *	-٠,٨٢ *	٠,٧٧	٠,٦٤	٢١,٠٥
	(٢,٥٦)	(٢,٨٧٧)	(٢,٤٨٨)	(-١,٧١)			
قطاع الخدمات	٠,٥٠ * *	١,٠٤ *	٠,٥٤ * *	-٠,٦٧ *	٠,٧٧	١,٨٢٨	٢١,٠
	(٢,١٩٨)	(١٢,٣٤)	(٢,٢٤)	(-٢,٧٥٢)			
قطاع الإنشاءات	-٠,١٩	٠,٧٣ *	-٠,١٥	-٠,٤٥ * *	٠,٩١	٢,٠٢	١٩,٣
	(-١,٠٤٥)	(٤,٨)	(-٠,٥٤)	(-٢,٢٢)			

ملاحظات: ١- الارقام بين الاقواس هي نسبة T-ratio / ٢- تم التعديل لمشكلة الترابط المتسلسل (Autocorrelation) عند الحاجة .

٣- * ذات دلالة احصائية بمستوى ١ % / ٤- * * ذات دلالة احصائية بمستوى 10 %.

www.mandumah.com
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- ان مرونة أجر العامل الحقيقي بالنسبة للعمالة، كانت (٠,٢٣) على مستوى الاقتصاد، و(١,٣٢) في القطاع الزراعي، و(٠,٥٤) في قطاع الخدمات، اي ان زيادة الطلب على القوى العاملة بنسبة (١٪) يتبعه زيادة بمعدل اجر العامل الحقيقي بنسبة (٠,٢٣٪) على مستوى الاقتصاد، (١,٣٢٪) في القطاع الزراعي، و(٠,٥٤٪) في قطاع الخدمات، في حين لم تكن هذه المرونة ذات دلالة احصائية في قطاع الصناعة وقطاع الإنشاءات.

مما سبق نجد الأهمية الكبيرة للأجور في الاردن، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالأسعار، اذ ان هذه العلاقة تحدد من جهة مستوى معيشة الأفراد، من خلال الأجر الحقيقي الذي هو عبارة عن خارج قسمة الأجر النقدي على المستوى العام للأسعار، ومن جهة اخرى، فإن الأجور تشكل تكلفة بالنسبة للانتاج[١٠]، وذلك كون الأجور ستؤدي الى زيادة في تكاليف الإنتاج مما يؤدي الى عدم تشجيع الاستثمار وتخفيض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما ان فرص الاستخدام سوف تزداد بشكل بطيء جداً لا يتناسب مع زيادة السكان والتنمية الإقتصادية، من هنا فإن زيادة الإجور يجب ان ترتبط بزيادة إنتاجية العامل بحيث تقابل جزئياً او كلياً تأثيرات زيادات الأجور على تكاليف الانتاج.

كما ان رفع وتحسين إنتاجية العامل ستؤدي بلا شك الى زيادة الربحية مما يخفض التكاليف النسبية للانتاج ومن ثم للأسعار، ولو بشكل جزئي. وتجدر الاشارة هنا الى ان الارتفاع غير المبرر للأجور قد تدفع المنتجين الى التحول الى انماط الانتاج المكثفة لرأس الأموال والمدخرة نسبياً لعنصر العمل، ومن ثم غلق بعض مجالات الاستخدام امام الراغبين في العمل، وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

٤- بلغت قيمة معامل الزمن بالنسبة لاجر العامل الحقيقي (٠,٣٩) على مستوى الاقتصاد، (١,٢) في قطاع الزراعة، (٠,٣٠) في قطاع الصناعة والتعدين، في حين كانت قيمة هذا المعامل حوالي (٠,٥٠) في قطاع الخدمات ولم تكن ذات دلالة احصائية في قطاع الإنشاءات، ولا شك ان ذلك يدل على ان اجر العامل في الاردن ينمو مع الزمن، وبنسب متفاوتة من قطاع اقتصادي لآخر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٣ محددات إضافية لمتوسط إنتاجية العمل:

٤-٣-١ على مستوى الاقتصاد:

لقد ناقش الكثير من الباحثين اهمية حجم السكان بالنسبة لإنتاجية العمل، ولكن لم ينشأ اجماع على المعنوية الفعلية لها، ويرجع ذلك الى حقيقة انه بينما لحجم السكان، متضمنات معينة بالنسبة للإنتاجية، الا ان هناك عوامل اخرى مثل المساحة الجغرافية للدولة ودخلها وتوافر الموارد الطبيعية تميل ايضا للارتباط المتبادل مع إنتاجية العمل(١١).

ولبحث اثر زيادة حجم السكان على إنتاجية العمل في الاردن، تم إعادة تقدير المعادلة (٧:٤) على مستوى الاقتصاد وذلك بعد حذف متغير عنصر الزمن (T)، واضافة متغير حجم السكان (pop) وادخال الثابت (C) فكانت نتائج تقدير المعادلة على الشكل التالي:

$$\text{Ln APL} = 1.7 + 0.22\ \text{Ln K} + 0.04\ \text{Ln W} + 0.43\ \text{GG} + 0.34\ \text{Ln pop} \quad \ldots(١١:٤)$$

$$(1.63)^{*}\quad (1.79.)^{**}\quad (0.164)\quad (2.64)^{*}\quad (1.88)^{**}$$

$$R^2 = 0.95,\quad D.W = 1.8,\quad F\text{-ratio} = 37.04$$

وقد تبين من المعادلة اعلاه ان مرونة متوسط إنتاجية العمل بالنسبة لحجم السكان بلغت (٠,٣٤)، لذلك يمكن القول هنا ان حجم السكان يؤثر بشكل ايجابي على إنتاجية العمل، حيث ان زيادة حجم السكان تؤدي الى زيادة الانتاج، نتيجة تنوع الاقتصاد وتخصصه، بالاضافة لزيادة حجم السوق وبالتالي زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي والذي ينعكس بدوره ايجابياً على زيادة متوسط إنتاجية العامل في الاقتصاد الاردني، وقد وجد من نتائج تقدير المعادلة رقم (١٢:٤) ان زيادة حجم السكان بنسبة (١٪) سوف تؤدي الى زيادة إنتاجية العمل بنسبة (٠,٣٤٪) على مستوى الاقتصاد.

---

* ذات دلالة احصائية على مستوى 1 %.

* * ذات دلالة احصائية على مستوى 10%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٣-٢ قطاع الزراعة:

لقد تم اعادة تقدير المعادلة رقم (٧:٤) لقطاع الزراعة بعد اضافة متغير مساحة الاراضي الزراعية (AE) ، وابقاء المتغيرات الاخرى كما هي في المعادلة السابقة، فكانت نتائج تقدير هذه المعادلة على النحو التالي:

$$\text{Ln APL} = 0.81\ \text{Ln K} + 0.14\ \text{Ln W} - 0.13\ \text{Ln GG} + 0.21\ \text{Ln AE} + 0.23\ \text{T} \quad (١٢:٤)$$

$$(14.4)^{*} \qquad (3.0)^{*} \qquad (-1.09) \qquad (1.74)^{**} \qquad (2.21)^{**}$$

$$R^2 = 0.98, \qquad D.W = 1.7, \qquad F\text{-ratio} = 24.04$$

وقد وجد من نتائج التقدير، ان مرونة متوسط إنتاجية العمل بالنسبة لعنصر مساحة الأراضي الزراعية قد بلغت حوالي (٠,٢١)، في حين ان متغير التسهيلات الائتمانية قد بقي غير دال احصائياً، لذلك فان زيادة مساحة الأراضي المزروعة بنسبة (١٪)، سوف تؤدي الى زيادة متوسط إنتاجية العامل في القطاع الزراعي بنسبة (٠,٢١٪).

وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، كون عنصر الارض يعتبر من اهم عوامل الانتاج، ولذلك فإن زيادة مساحة الأراضي الزراعية سوف تؤدي الى زيادة قيمة الانتاج الزراعي وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي، مما يؤدي ايضا الى انعكاس اثره بشكل ايجابي على متوسط إنتاجية العامل الزراعي.

٤-٣-٣ قطاع الصناعة:

تم اعادة تقدير المعادلة رقم (٧:٤) لقطاع الصناعة، بعد اضافة متغير حجم الصادرات الصناعية (X)، ويمكن تبرير اهمية استخدام هذا المتغير في التأثير على انتاجية العامل وذلك بالرجوع الى سياسة تشجيع الصادرات، وتفترض هذه السياسة ان زيادة حجم الصادرات الوطنية سوف تؤدي الى اتساع السوق، اي يعتبر السوق الأجنبي امتداداً للسوق المحلي، وهذا يعطي القطاع التصديري، قدرة على التوسع والتمتع باقتصاديات الحجم الكبير[١٢]، وبالتالي زيادة الانتاج ومن

---

* ذات دلالة احصائية على مستوى 1 %.

* * ذات دلالة احصائية على مستوى 10%.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

ثم زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

وقد كانت نتائج تقدير المعادلة على النحو التالي:

$$Ln\ APL = 0.51\ Ln\ K + 0.20\ Ln\ W + 0.18\ Ln\ GG + 0.18\ Ln\ X + 0.34\ T$$

القيم التائية: (8.04)* (2.3)*** (2.05)** (1.85)** (2.05)**

$$R^2 = 0.95,\quad D.W = 1.07\ ,\ F = 92.79$$

حيث:

APL, W, gg, K = كما عُرفت سابقاً

X = متوسط نصيب العامل من حجم الصادرات الصناعية.

وقد تبين من نتائج تقدير المعادلة السابقة، ان مرونة متوسط إنتاجية العامل، بالنسبة لحجم الصادرات الصناعية، قد بلغت حوالي (٠,١٨) وهذا يعني ان زيادة حجم الصادرات الصناعية بنسبة (١٪) تؤدي الى ازدياد إنتاجية العامل بنسبة (٠,١٨٪) في هذا القطاع، وهذا يتفق مع فرضية تشجيع الصادرات، اذ ان زيادة الصادرات تعمل بدورها على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج وذلك عن طريق توفير الإمكانيات المادية لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في العملية الإنتاجية.

---

* ذات دلالة احصائية على مستوى 1 %.

* * * ذات دلالة احصائية على مستوى 5 %

* * ذات دلالة احصائية على مستوى 10%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

هوامش الفصل الرابع

١- انظر في ذلك

A- Hong V. Nguyen, **Money in the Aggregate Production Function**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 18, No. 2, May 1986, the Ohio State University Press, PP. 142-144.

ب- احمد ابراهيم ملاوي، **دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، آب ١٩٨٩.

٢- كامل التل، **اثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الاردن"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، آب ١٩٩١.

٣- لقد استخدم نجوين (Nguyen) عنصر النقود كعامل انتاج في دالة الكوب- دوغلاس، وذلك في دراسته التي اجراها على الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (١٩٣٠-١٩٦٧).

٤- انظر في ذلك:

ستار خليل حسين، **تحليل لبعض العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي: للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٢**، تنمية الرافدين، العدد السابع والعشرون، ١٩٨٩، ص.ص ٢٧ - ٤٧.

٥- انظر في ذلك:

أ- وليد السيفو وحمزة الخفاجي، **العلاقة بين الإنتاجية والاجور في القطاع الصناعي الاشتراكي للفترة ١٩٦٨-١٩٨٠**، تنمية الرافدين، العدد الخامس عشر، ايلول ١٩٨٥، ص١٦٣.

ب- عادل العلي وآخرون، **اقتصاد العمل**، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠) ص١٦١.

جـ- علاء الواوي وآخرون، **اقتصاد العمل**، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٩)، ص١٣٠.

٦- انظر في ذلك:

أ- حسين طلافحة، **دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني**، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الاول،

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

اربد ١٩٨٩، ص.ص ٦٧-٩٢.

B- Khalil Hammad, **An Aggregate Production Function for Jordan**, METU Studies in Development, Vol. 13, No. 3, & 4 (1986) PP. 287-298.

7- Abderrzaq Bani-Hani & Abdalla shamia, **The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity (1967-1986) "An Econometric Analysis"**, Abhath Al-Yarmouk, Journal, Vol. 5, No. 2, 1989.

٨- عبدالله شامية، **التسهيلات الأئتمانية واثرها على إنتاجية الاقتصاد الاردني: ١٩٦٨-١٩٨٦**، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد ٥، العدد ٣، ١٩٨٩، ص١٨٨.

٩- عادل العلي وآخرون، مرجع سابق، ص١٦٠.

١٠- عادل العلي وآخرون، مرجع سابق، ص١٥٩.

١١- منظمة العمل الدولية، ILO، **الجوانب الديمغرافية للعمالة والإنتاجية**، ١٩٧٨، ص٤٥.

12- D. Salvatore, **International Economics**, 1983, PP. 262-267.

١٢- عبدالله شامية وموسى الروابدة، **تجارة الاردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧**، دراسات، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩، ص٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ نتائج الدراسة:

لقد بينت العلاقة الرياضية بين إنتاجية العمل وبعض العوامل المؤثرة فيها، صحة الافتراض الذي انطلقت منها هذه الدراسة، فقد كانت كل المعاملات المقدرة تتمتع بدرجة عالية من المعنوية الاحصائية كما يتضح من القيم التالية.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها بمايلي:

١- ازدادت إنتاجية العمل بشكل مضطرد خلال فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٩٣)، على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي، واصبح اتجاه تزايدها واضحاً في اواخر عقد السبعينيات، وبداية عقد الثمانينيات، وكان قطاع الزراعة قد شهد اعلى نسبة نمو لمتوسط إنتاجية العامل، حيث كانت نسبة النمو السنوي في هذا القطاع حوالي (١١,٥٤٪) في حين ان قطاع الخدمات قد سجل ادنى نسبة نمو لمتوسط إنتاجية العامل، وبلغت هذه النسبة (٦,٦٥٪) فقط.

٢- تطورت مستويات الاجور في الاردن وفي مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة ما بعد الطفرة النفطية، وقد شهد مستوى الاجر النقدي للعاملين في القطاعات الاقتصادية تحسناً كبيراً، الا إنه نتيجة للارتفاع الكبير والمتواصل في معدلات التضخم والاسعار، فقد انخفض مستوى اجر العامل الحقيقي، وقد كان معدل نمو إنتاجية العامل حوالي (٠,٦٧٪) خلال الفترة (١٩٦٩ - ١٩٩٢)، بينما بلغ معدل نمو اجر العامل الحقيقي حوالي (١,٢٪) خلال نفس الفترة، وهذا يدل على ان إنتاجية العامل في الاردن، ما زالت منخفضة مقارنة بالاجر الذي يتقاضاه العامل.

٣- لقد كانت إشارات $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ موجبة في المعادلات السابقة، وهذا يدل دلالة واضحة على ان زيادة أي عامل من العوامل التي تم تقديرها في النموذج الاحصائي، سوف يكون اثرها ايجابياً على متوسط إنتاجية العامل .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤- لقد تبين من نتائج الدراسة، ان عنصر رأس المال كان اهم محدد لإنتاجية العامل، اذ بلغت قيمة معامل هذا المتغير اعلى نسبة، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، مقارنة بمحددات إنتاجية العمل الاخرى (عنصر التسهيلات الائتمانية، اجر العامل الحقيقي، الزمن).

وقد سجلت قيمة معامل متوسط راس المال بالنسبة لإنتاجية العامل في قطاع الزراعة اعلى قيمة لها وكانت (٠,٦٨)، في حين كانت ادنى نسبة في قطاع الانشاءات وبلغت (٠,٤٦).

٥- لقد برزت من خلال هذه الدراسة اهمية عنصر التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المالي والمصرفي الاردني في التاثير على متوسط إنتاجية العامل، حيث تؤكد المعنوية الاحصائية لقيم معاملات هذا العنصر ذلك، وقد كان قطاع الانشاءات قد سجل اعلى قيمة لمعامل عنصر التسهيلات الائتمانية في التاثير على متوسط إنتاجية العامل، وكانت قيمة هذا المعامل حوالي (٠,٢٧) في حين كان اثر هذا العنصر في قطاع الخدمات، قد بلغ ادناه ليصل الى (٠,٠٨٥).

٦- لقد اتضح وجود علاقة قوية ومتبادلة بين متوسط إنتاجية العامل واجر العامل الحقيقي، وقد تبين انه لزيادة الاجور اثر ايجابي على إنتاجية العمل، وقد بلغت مرونة إنتاجية العمل بالنسبة للاجر في قطاع الزراعة والخدمات حوالي (٠,٥٨) و (٠,٤٥) على التوالي، في حين بلغت هذه القيمة (٠,٢٣) في قطاع الصناعة والخدمات.

٧- أثر عامل الزمن بشكل ايجابي على متوسط إنتاجية العامل وعلى المستوى القطاعي، اذ سجلت قيمة هذا المعامل في قطاع الزراعة اعلاه وكانت (٠,٣٦١) في حين كان اثر عامل الزمن على إنتاجية العمل منخفضاً في قطاع الخدمات، وبلغت هذه القيمة حوالي (٠,٠٧٢)، ولا شك ان ذلك يدل على ان إنتاجية العمل، تنمو مع الزمن نتيجة حدوث التقدم التكنولوجي، ويظهر اثر هذا التقدم التكنولوجي بوضوح في قطاع الزراعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٨- في ضوء نتائج تقدير معادلات اجور العمال الحقيقة في الاقتصاد الاردني، والقطاعات الاقتصادية تم التوصل الى النتائج التالية.

أ. لقد كان للارقام القياسية للاسعار وتغيراتها دور هام في تحديد الاجور في الاردن وعلى المستوى القطاعي، حيث تبين وجود علاقة قوية وعكسية بين اجور العمال والارقام القياسية للاسعار.

ب. يتأثر اجر العامل ايجابياً، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الاردنية من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويظهر اثر ذلك واضحاً في قطاع الزراعة. اذ بلغت مرونة اجر العامل بالنسبة لعنصر العمل حوالي (١,٣٢) وهي اعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، وهذا يدل على ان زيادة الطلب على العمالة في القطاع الزراعي من قبل اصحاب العمل يؤدي بلا شك إلى تحسن مستوى الأجور المنخفض في هذا القطاع.

٩- تبين من الدراسة ايضاً، ان زيادة مساحة الاراضي المزروعة، تعمل على تحسين إنتاجية العامل في القطاع الزراعي، حيث بلغت مرونة متوسط نصيب العامل من مساحة الأراضي الزراعية بالنسبة لانتاجيته حوالي (٠,٢٠) في هذا القطاع، كما تبين من الدراسة ان زيادة حجم الصادرات الصناعية تؤدي الى زيادة إنتاجية العامل في القطاع الصناعي، وبلغت مرونة إنتاجية العامل بالنسبة لمتوسط نصيبه من الصادرات الصناعية حوالي (٠,١٨) في هذا القطاع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥-٢: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بمايلي:-

١- ضرورة زيادة الاستثمارات الفعلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية تحقيق زيادة في انتاج السلع والخدمات، حيث ان زيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية تزيد من عدد الوحدات المنتجة وترفع قدرة الاقتصاد الاردني في توفير السلع والخدمات، ومن ثم الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة وزيادة التراكمات الرأسمالية والتي تعتبر الصيغة المثلى لرفع وتائر إنتاجية العمل في الاقتصاد الاردني.

٢- العمل على تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية في الاردن لزيادة تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية الاردنية، مما يحفز على زيادة الاستثمار والانتاج وبالتالي ينعكس بدوره ايجابياً على زيادة إنتاجية العمل.

٣- الاهتمام بالقوى العاملة الاردنية والعمل على تأهيلها علمياً وعملياً، وزيادة قدراتها المهارية والفنية، باعتبارها محور العملية الإنتاجية.

٤- الاهتمام بزيادة الاجور لما لها من تأثير ايجابي على إنتاجية العمل وتطوير نظام الحوافز والمكافآت على ان يتم مراقبة مستوى الاسعار حتى لا تكون مبرراً لتغيير مستوى اجور العمال الحقيقية، والعمل على تحقيق الربط العلمي بين إنتاجية العامل واجره وضمان حصول تغيرات في الاجر تتماشى وتتناسب مع التغيرات التي تحصل في قيمة انتاجيته.

٥- اتباع سياسة التمايز الاجري وفقاً للتوزيع القطاعي (زراعة، صناعة، ... الخ) مع الاخذ بعين الاعتبار نوعية العمل وكميته وان يكون مستوى الاجور في وضع يسمح بجلب عدد كاف من الايدي العاملة الى العملية الإنتاجية للحد من مستوى البطالة في الاردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية:

١- ابراهيم، عيسى وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩.

٢- ابراهيم، عيسى وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الاول، واقع سوق العمل الاردني**، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩.

٣- ابراهيم، عيسى، **إنتاجية العامل في الاردن**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٣٤، ١٩٨٦.

٤- ابو جابر، كامل وآخرون، **سوق العمل الاردني، تطوره، خصائصه، وسياسته**، (عمان، دار النشر، ١٩٩٠).

٥- اسعد، عادل، **القوى العاملة في الاردن، حجمها وتوزيعها**، مجلة العمل، الاردن، عدد ٣٥، ١٩٨٦.

٦- اسماعيل، محمد، **اقتصاديات الصناعة: دراسة نظرية تطبيقية**، (دار الجامعات المصرية، ١٩٨٧).

٧- الاعسم، علي، **مفاهيم اساسية عن الإنتاجية ومؤشراتها في المنشآت الصناعية**، التنمية الادارية، العدد ١١، مايو ١٩٧٩.

٨- البابا، طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر).

٩- البنك المركزي في الاردن، **بيانات احصائية سنوية**، تشرين اول ١٩٨٩.

١٠- البنك المركزي الاردني، **بيانات احصائية سنوية**، تشرين اول ١٩٩٤.

١١- البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي**، اعداد مختلفة، (١٩٨٠ - ١٩٩٣).

١٢- بني هاني، شفيق، **القوى العاملة وتوجهاتها في القطاع الزراعي الاردني**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٤٣، ١٩٨٩.

١٣- بني هاني، عبدالرزاق وروابده، محمد، **اثر تعليم العمال وأصحاب العمل على الإنتاجية: دراسة حالة من القطاع الزراعي**، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٤- بني هاني، غالب، **معامل رأس المال/ الناتج واستخدامه كمؤشر مبدئي للتخطيط الاستثماري في الاقتصاد الوطني**، مجلة العمل الاردني، العدد ٤٩، ١٩٩٠.

١٥- التل، كامل، **اثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الاردن"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، آب ١٩٩١.

١٦- جماعة من الاقتصاديين الالمان، **الاجور والإنتاجية**، ترجمة د. عدنان رؤوف، (مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٨).

١٧- حداد، منار، **ابرز السمات الاساسية للقوى العاملة الاردنية**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٤٩، ١٩٩٠.

١٨- حسن، محمد، **المشكلات التطبيقية لقياس الإنتاجية وطرق معالجتها**، مجلة الاقتصاد والادارة، العدد ١٠، ١٩٨٠.

١٩- حسين، ستار، **تحليل العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٢**، تنمية الرافدين، العدد السابع والعشرون، ١٩٨٩.

٢٠- حلمي، عبد الكريم، **دور الإنتاجية في التنمية الصناعية مع الاشارة لتجربة اليابان**، مجلة التنمية الصناعية العربية، يوليو «تموز»، ١٩٩٤.

٢١- الحوراني، محمد، **اقتصاد العمل: مع دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الاردن وموضوعاته**، (الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٧).

٢٢- خرابشة، عيد، وملكاوي، احمد، **الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملاً فأكثر**، دراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٨٨.

٢٣- خصاونة، صالح، **تطور وتنظيم سوق العمل الاردني**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٣٣، ١٩٨٦.

٢٤- خصاونة، صالح، **ديناميكية سوق العمل الاردني وآثارها على تخطيط القوى البشرية وسياسات التعليم والتدريب**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٤٣، ١٩٨٨.

٢٥- خلف، فليح، **الاجور والإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية**، مجلة النفط والتنمية، العدد ١٨، ١٩٨٤.

٢٦- زريقات، زياد، **التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الاردني: خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢٧- الزعبي، فايز، **القدرة الاستيعابية للعمالة في القطاعين العام والخاص في الاردن**، ورقة مقدمة لمؤتمر البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية في الاردن، جامعة اليرموك، ١٩٨٨.

٢٨- السيد، عثمان، **الإنتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية**، (دمشق، ١٩٧٢).

٢٩- السيفو، وليد والخفاجي حمزة، **العلاقة بين الإنتاجية والاجور في القطاع الصناعي الاشتراكي للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٠)**، تنمية الرافدين، عدد ١٥، ايلول ١٩٨٥.

٣٠- شامية، عبد الله، **التسهيلات الائتمانية واثرها على إنتاجية الاقتصاد الاردني: ١٩٦٨ - ١٩٨٦**، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد ٥، العدد ٣، ١٩٨٩.

٣١- شامية، عبد الله والروابدة، موسى، **تجارة الاردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧ - ١٩٨٧)**، دراسات، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩.

٣٢- صندوق النقد الدولي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الكويت، اعداد مختلفة.

٣٣- الصمادي، محمد، **الإنتاجية والاجور والقطاع الصناعي في الاردن**، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، آب، ١٩٨٢.

٣٤- طلافحة، حسين، **دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني**، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الاول، اربد ١٩٨٩.

٣٥- طلافحة، حسين، **الطلب على القوى العاملة في الاردن**، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٩٠.

٣٦- طلافحة، حسين، **عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن**، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٩، العدد٤، ١٩٩٣.

٣٧- عيد جاسم، عبد الرسول، **الترابط بين سياسة الاجور وإنتاجية العمل**، تنمية الرافدين، عدد ١٦، ١٩٨٥.

٣٨- قانون العمل الاردني، الرقم ٢١ لسنة ١٩٦٠، تعريف الفقرة (٨) من المادة (٢).

٣٩- العتوم، منصور، **العمل والعمال في الاردن**، (عمان، لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩٣.

٤٠- العلي، عادل وآخرون، **اقتصاد العمل**، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠).

٤١- العلي، وجيه، **اهمية وضرورات رفع إنتاجية العمل في اقتصادنا الوطني**، مجلة النفط والتنمية، العدد ٤، ١٩٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤٢- العلي، وجيه، **الإنتاجية: مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها**، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣).

٤٣- العلي، وجيه وحسن محمد فهمي، **حول مفهوم الإنتاجية**، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، عدد ٦، ١٩٧٨.

٤٤- عميرة، محمد سعد، **القوى العاملة الاردنية، ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٢٩/٣٠، ١٩٨٥.

٤٥- مبارك، حمد الله، **دراسة تحليلية لواقع الإنتاجية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المحدودة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٩٢.

٤٦- محجوب، سليمان وصالح، غازي، **العلاقة التبادلية بين الانتاج والحوافز**، المجلة العربية للادارة، مجلد ١٤، عدد ٣، ١٩٩٠.

٤٧- المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠**، المجلس القومي للتخطيط، عمان.

٤٨- محمد، صادق، **الإنتاجية بين النظرية والتطبيق**، الاداري، مجلد ٩، العدد ٢٨، ١٩٨٧.

٤٩- المسيري، محمد زكي، **مباديء علم الاقتصاد**، (القاهرة، ١٩٦٨).

٥٠- ملاوي، احمد، **دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، آب، ١٩٨٩.

٥١- منظمة العمل الدولية، ILO، **الجوانب الديمغرافية للعمالة والإنتاجية**، ١٩٧٨.

٥٢- المومني، رياض، **استراتيجية النمو غير المتوازن والقطاع الصناعي الاردني**، مجلة العمل، الاردن، العدد ٣٩.

٥٣- نصر، محمد وآخرون، **دراسة الإنتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية ١٩٨٩**، المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، ١٩٩٠.

٥٤- ج. فاغنر، **اهمية إنتاجية العمل في تطور المجتمع**، ترجمة عدنان رؤوف، مجلة النفط والتنمية، العدد ٤، ١٩٨٧.

٥٥- هيكل، عبد العزيز، **مشاكل قياس إنتاجية العمل**، (بيروت، ١٩٧٩).

٥٦- الواوي، علاء وآخرون، **اقتصاديات العمل**، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٩).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية:

1- Bani-Hani, Abderrzaq and Shamia, Abdulla, "**The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity (1967-1986), An Economic Analysis**", Abhath Al-Yarmouk-Humanities and Social Sciences Series, Vol. 5, No. 2, 1989.

2- Chaw Bruce, W., **No-Nonsence Guide to Measuring Productivity**, Harvard Business Review, Jan 1988.

3- Elion,s and Gold, B and Season, J, **Applied productivity Analysis of Industry**, Pregamon Press, 1976.

4- Fabricant, S, **Meaning and Measurnemnt of Productivity**, Labor Productivity, Mc Graw-Hill, NewYork, 1964.

5- Glaster, E.M, **Productivity Gain Through Work Life Improvement**, Harcoure, 1976.

6- Hammad, Khalil, **An Aggregate Production Function for Jordan**, METU Studies in Development, Vol. 13, No. 3 & 4 (1986).

7- Henric Stanely, **How Dealy is the Productivity Disease**, Harvard Business Review, 1981.

8- International Financial Statistics, **Yearbook**, 1993.

9- International Financial Statistics, **Yearbook**, 1994.

10- ILO, **Methods of Labor Productivity**, Studies and Reports, New Series, No. 18, 1951.

11 Judson, A, **Dealing With Productivity As Astrategic Issue** Productivity Management, MIT, 1982.

12- Kuzent, Simon, **Modern Economic Growth,: Rate and Sprend**, New Haren and London, Yale Univ. Press, 1962.

13- Lockheed, M.E and Jamison, D.T and Lau, L.J, **Farmer Education and Farm Efficiency**, A Survey of Economic Development and Cultural

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

Change, 29, No. 1, 1980.

14- Mazur, Michael P, **Economic Growth and Development in Jordan** (Grrom Helm, Ltd, London 1971).

15- Nguyen, Hong V, **Money in the Aggregate Production Function**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 18, No. 2, May 1986.

16- OEEC, **Productivity Measurement Concept**, Volume 1, Parise, 1955.

17- Salter, W.E. J., **Productivity and Technical Change**, Cambridge, 1960.

18- Salvatore, D, **International Economics**, 1983.

19- Smith, E.O, **Productivity Bargaining**, Acase Study in Steel Industry, (Pan Books, London, 1971).

20- Thuesen H.G and Fabrycky, W.J and Thuesen G.J, **Engineering Economic 5th Edition**, Prentice-Hall. Engle Wood Cliffs, New Jersey, 1977.

21- Welch, F., **Education in Production in Production**, Journal of Political Economy, 1970.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

عوائد العاملين بأجر حسب النشاط الاقتصادي

(١٩٦٨-١٩٩٣) بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

السنوات	مجمل المجموع	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الخدمات	قطاع لانشاءات
١٩٦٨	٦٣,٤	٥,٢	٢,٢	٥٠,٢	٥,٨
١٩٦٩	٧٣,٢	٦,٢	٢,٣	٥٨,٣	٦,٤
١٩٧٠	٧٢,١	٥,١	١,٦	٦٠,٨	٤,٦
١٩٧١	٧٤,٣	٥,٥	٢,٤	٦٢,٠	٤,٤
١٩٧٢	٨٢,٨	٦,٥	٢,٧	٦٨,١	٥,٥
١٩٧٣	٨٨,٦	٨,٢	١,٨	٦٩,٥	٩,١
١٩٧٤	١٠٧,٢	١١,٤	٣,١	٨٢,٧	١٠,٠
١٩٧٥	١٢٠,١	١٣,٦	٤,٥	٩٢,٤	٩,٦
١٩٧٦	٢١٢,٥	١٨,٧	٨,٥	١٦٣,٤	٢١,٩
١٩٧٧	٢٤١,٥	٢١,٣	٩,٩	١٨٣,٢	٢٧,١
١٩٧٨	٢٧٦,٠	٢٣,٦	١٢,٢	٢٠٧,٨	٣٢,٤
١٩٧٩	٣٥٣,٩	٣٨,٢	١٠,٧	٢٦٢,٣	٤٢,٧
١٩٨٠	٤١٨,١	٥١,٢	١٣,٧	٣٠٢,٠	٥١,٢
١٩٨١	٥١٤,٩	٦٩,٠	١٨,٣	٣٦١,٨	٦٥,٨
١٩٨٢	٦٠١,٨	٨٠,٧	١٨,٢	٤١٦,٨	٨٦,١
١٩٨٣	٦٥٦,٨	٨٨,٨	١٧,٩	٤٥٧,٤	٩٢,٧
١٩٨٤	٧٠٧,٨	٩٨,٧	١٩,٩	٤٩٨,٠	٩١,٢
١٩٨٥	٧٥١,٦	١١١,٣	٢٠,٤	٥٣١,٧	٨٨,٢
١٩٨٦	٨٠٢,٣	١١٥,٤	٢١,٠	٥٨٦,٣	٧٩,٦
١٩٨٧	٨٣٧,٩	١٢٠,٦	٢١,٨	٦١١,٦	٨٣,٩
١٩٨٨	٨٨٨,٠	١٣٢,٨	٢١,٧	٦٥١,٣	٨٢,٢
١٩٨٩	٩٣٣,٥	١٤٥,٠	٢٤,١	٦٧٥,٥	٨٨,٩
١٩٩٠	٩٤٤,٦	١٥٨,٨	٢٦,٥	٦٧٠,٣	٨٩,٠
١٩٩١	١٠٧٤,٥	١٨٢,٧	٣٢,٤	٧٤٩,٤	١١٠,٠
١٩٩٢	١٢٨٧,٦	٢٢٠,١	٣٥,٣	٨٧٢,٩	١٥٩,٣

المصدر: ١- السنوات ١٩٦٨-١٩٧٥ دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الاردن ١٩٦٧-١٩٧٧.

٢- السنوات ١٩٧٦-١٩٩٢، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الاردن، ١٩٥٢-١٩٩٢، تشرين اول ١٩٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

تقدير رأس المال المستثمر في القطاعات الاقتصادية (١٩٦٨-١٩٩٣)

(مليون دينار)

السنة	التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت	اهتلاك رأس المال الثابت	الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	مخفض الناتج المحلي الاجمالي(١٩٩٠=١٠٠)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
١٩٦٨	٢٧	٧,٦	١٣٨,٢	١٧	٨١٢,٩
١٩٦٩	٣٥,٨	٧,٧	١٦٢,٥	١٨	٩٠٢,٨
١٩٧٠	٢٥,٢	٧,٧	١٥٤,٧	١٩,١	٨٠٩,٩
١٩٧١	٣٠,٧	٧,٩	١٦٦	٢٠,١	٨٢٥,٩
١٩٧٢	٣٦,٣	٨,١	١٨٢,٨	٢١,٥	٨٥٠,٢
١٩٧٣	٤٧,٢	٨,٣	١٨٨,٩	٢٤	٧٨٧,١
١٩٧٤	٦٣,٢	٨,٥	٢٤٢,٤	٢٨,٦	٨٤٧,٦
١٩٧٥	٨٧,٩	١٢,٥	٣٠٣,١	٣٢,١	٩٤٤,٢
١٩٧٦	١٨٢,٧	٣٨,٢	٣٧٨,٤	٣٥,٧	١٠٥٩,٩
١٩٧٧	٢٦٨	٤٤,٨	٤٣٩,٩	٤١	١٠٧٢,٩
١٩٧٨	٢٧٤,٦	٥٥,١	٥٥١,٢	٤٣,٨	١٢٥٨,٤
١٩٧٩	٣٤٤,٩	٦٩	٦٦٨,٦	٥٠	١٣٣٧,٢
١٩٨٠	٤٥٢,٩	٨٧,٣	٨٩٣,٢	٥٣,٥	١٦٦٩,٥
١٩٨١	٦٧٢,٦	١١٣	١٠١٤,١	٦٠,٣	١٧٢٦,٥
١٩٨٢	٦٤٩,٤	١٤٢,٣	١١٦٩,٦	٦٥,٦	١٧٨٢,٩
١٩٨٣	٥٧٠	١٦٩,٦	١٢٤٢,٣	٦٩	١٨٠٠,٤
١٩٨٤	٥٤٦,٦	١٤٩,٦	١٣١٥,٠	٧٢,٩	١٨٠٣,٨
١٩٨٥	٣٨٥,٢	١٩٧,٣	١٣٩٠,٦	٧٢,٩	١٩٠٧,٥
١٩٨٦	٤١٠,٣	١٨٧,٧	١٧٧٢,٢	٧٢,٧	٢٤٣٧,٧
١٩٨٧	٤٦٨,٤	١٩٣,٨	١٨٣٢,٤	٧٢,٥	٢٥٢٧,٤
١٩٨٨	٥٠٨,٢	٢٠٩,٢	١٩٠١,٤	٧٤,٧	٢٥٤٥,٤
١٩٨٩	٥٤٧,٤	٢٢٦,٩	٢٠٦٨,١	٩٠,٧	٢٢٨٠,٢
١٩٩٠	٦٩١,٤	٢١٩,٨	٢٢٧٥,٣	١٠٠	٢٢٧٥,٣
١٩٩١	٦٠٨,٧	٢٧٨,٧	٢٤٢٠,١	١٠٤,٥	٢٣١٥,٩
١٩٩٢	٩٨٠,٢	٢٢٣,٨	٢٧٥٩,٦	١٠٩,٤	٢٥٢٢,٥
١٩٩٣	١٠٨٢,٢	٢٩٩,٦	٣٠٧٧,٢	١١٥,٠	٢٦٧٥,٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٢)

السنة	صافي التكوين الرأسمالي	صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي	رأس المال المقدر في الاقتصاد	رأس المال المقدر في قطاع صناعة	رأس المال قطاع الزراعة	رأس المال قطاع الخدمات	رأس المال قطاع الإنشاءات
١٩٦٨	١٩,٤	١١٤,١	٤٦٠٨,٨	٥٩٠,٤	٥٤٠,٢	٣١٥٤,٧	٣٢٣,٥
١٩٦٩	٢٨,١	١٥٦,١	٤٧٢٢,٩	٥٩٢,٧	٦٥٤,١	٣١٩٧,٤	٢٧٨,٧
١٩٧٠	١٧,٥	٩١,٦	٤٨٧٩	٥٦١,٦	٤٨٨,٤	٣٥٨٢,٦	٢٤٦,٤
١٩٧١	٢٢,٨	١١٣,٤	٤٩٧٠,٦	٥٥٦,٧	٧١٥,٨	٣٤٧٦,٤	٢٢١,٧
١٩٧٢	٢٨,٢	١٣١,٢	٥٠٨٤	٥٨٤,٢	٧٣٩,٧	٣٥٠٤,٤	٢٥٥,٧
١٩٧٣	٣٨,٩	١٦٢,١	٥٢١٥,٢	٥٩٩,٢	٤٨١,٤	٣٦٤٧	٤١٩,٣
١٩٧٤	٥٤,٧	١٩١,٣	٥٣٧٧,٣	٦٨٣,٥	٦٧٢,٢	٣٣٦٧,٣	٣٤٣,٦
١٩٧٥	٧٥,٤	٢٣٤,٩	٥٥٦٨,٦	١٠٨٥,٩	٤٧٧,٢	٣٦٥٢,٤	٣٥٣,٠
١٩٧٦	١٤٤,٥	٤٠٤,٨	٥٨٠٣,٥	١٠٩٩,٧	٥٧٢,٢	٣٧٢٣,٥	٤٠٨,٠
١٩٧٧	١٢٣,٢	٥٤٤,٤	٦٢٠٨,٣	١١٧٩,٦	٥٨٨,٥	٣٩٢٠,٥	٥١٩,٦
١٩٧٨	٢١٩,٥	٥٠١,١	٦٧٥٢,٧	١٢٤٣,٢	٧١٧,٨	٤١٦٦,٤	٦٢٥,٣
١٩٧٩	٢٧٥,٩	٥٥١,٨	٧٢٥٣,٨	١٤٢٩	٤٨٢,٤	٤٥٨٧,٣	٧٥٥,١
١٩٨٠	٣٦٥,٦	٦٨٣,٤	٧٨٠٥,٦	١٦٠٩,٥	٦٠٦,٥	٤٧٣٧,٢	٨٥٢,٤
١٩٨١	٥٥٩,٦	٩٢٨	٨٤٨٩	١٨٧١	٦٥٥,٤	٥١٠٥,٣	٨٥٩,١
١٩٨٢	٥٠٧,١	٧٧٣	٩٤١٧	٢٠٥٧,٦	٦٥٨,٢	٥٧١٨,٩	٩٨٢,٢
١٩٨٣	٤٠٠,٤	٥٨٠,٣	١٠١٩٠	١٩٩١,١	٩٠١,٨	٦٢٥٥,٦	١٠٤١,٤
١٩٨٤	٣٩٧	٥٤٤,٦	١٠٧٧٠,٣	٢٣٢٨,٥	٨٠٧,٨	٦٥٩٣,٦	١٠٤٠,٤
١٩٨٥	١٨٧,٩	٢٥٧,٦	١١٣١٤,٩	٢٣٤٤,٤	٩٦٦,٣	٧٠٧٦,٣	٩٢٩
١٩٨٦	٢٢٢,٦	٣٠٦,٢	١١٥٧٢,٥	٢٠٠٠,٩	٦٢٨,٤	٨٠٠١,٢	٩٤٢
١٩٨٧	٢٧٤,٦	٣٧٨,٨	١١٨٧٨,٧	٢١٣٢,٢	٨٢٠,٨	٨١٠٨,٤	٨١٦,١
١٩٨٨	٢٩٩	٤٠٠,٣	١٢٢٥٧,٥	٢١٢٧,٩	٧٣٧,٩	٨٦٢٩,٣	٧٦٣,٦
١٩٨٩	٣٢٠,٥	٣٥٣,٤	١٢٦٥٧,٨	٢٨٢٨,٨	٨٠٦,٣	٨٣٧٠,٦	٦٥٣,١
١٩٩٠	٤٧١,٦	٤٧١,٦	١٣٠١١,٢	٣١٨٦,٤	١٠٢٦,٦	٨١٥٩,٣	٦٣٧,٥
١٩٩١	٣٣٠	٣١٥,٨	١٣٤٨٢,٨	٢٨٧٠,٥	٩٧٠,٨	٨٨٥٥,٥	٦٩٩,٨
١٩٩٢	٧٥٦,٤	٦٩١,٤	١٣٧٩٨,٦	٢٦٤٣,٨	١١٠٢,٥	٩٢٨٢,٣	٧٧٠
١٩٩٣	٧٨٢,٦	٦٨٠,٥	١٤٤٩٠	٢٥٩٩,٥	١١٥٣,٤	٩٨٨٩,٤	٨٤٩,١

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية تشرين الأول ١٩٨٩، ص ص ٥٨-٥٩.

- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول ١٩٩٤، ص ص ٤٧-٤٨.

- International financial statistics, year book 1994, PP. 454-455.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٣)

(مليون دينار)

السنوات	مجمل الاقتصاد	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الخدمات	قطاع الانشاءات
١٩٦٨	٤١,٠	٤,٠	٠,٧٠٠	٣٠,٢	٦,١
١٩٦٩	٤٥,٤	٤,١	٠,٧٠٠	٣٣,٥	٧,١
١٩٧٠	٤٥,٥	٤,٧	٠,٦٠٠	٢٩,٠	١١,٢
١٩٧١	٤٦,٩	٤,٦	٠,٨٠٠	٣١,٠	١٠,٥
١٩٧٢	٥٠,٦	٤,٧	٠,٨٠٠	٣٣,٥	١٠,٧
١٩٧٣	٦١,٨	٦,٣	٢,٠٠	٣٩,١	١٤,٤
١٩٧٤	٨٥,٠	١٠,٥	٣,٨	٥١,٢	١٩,٥
١٩٧٥	١٢٦,٧	١٥,٢	٣,٦	٧٦,٤	٣١,٥
١٩٧٦	٢٠٧,١	٢٢,١	٥,٢	١٢٩,٨	٥٠,٠
١٩٧٧	٢٤٤,٠	٢٦,٨	٨,٣	١٤٣,١	٦٥,٨
١٩٧٨	٣٣٢,٨	٣٨,٤	١٢,٧	١٨١,٢	١٠٠,٦
١٩٧٩	٤٦٥,١	٦٠,٥	١٧,٤	٢٣٦,٢	١٥١,٠
١٩٨٠	٥٦٣,٩	٧٣,١	١٧,٢	٢٩٢,٨	١٨٠,٨
١٩٨١	٧٢١,٣	٨٩,٢	١٩,٤	٤١١,٧	٢٠١,٠
١٩٨٢	٨٨٧,٢	١١٢,٦	٢٤,٦	٥٣٣,٢	٢١٦,٨
١٩٨٣	١٠٣٠,٩	١٣٨,٩	٢٥,٦	٥٩٥,٢	٢٧١,٣
١٩٨٤	١١٨٤,٨	١٦٩,٨	٢٥,٦	٦٦٥,٤	٣٢٤,٠
١٩٨٥	١٢٧٤,٤	١٨٩,٣	٢٦,٣	٧٢٧,٢	٣٣١,٦
١٩٨٦	١٣٩٥,٤	٢٢١,٠	٣٢,٧	٧٨٨,٠	٣٥٣,٧
١٩٨٧	١٥١٣,٠	٢٢٠,٧	٤٠,٠	٨٩٤,١	٣٥٨,٢
١٩٨٨	١٦٣٤,٠	٢٢١,٥	٤٧,١	٩٩٠,٩	٣٧٤,٥
١٩٨٩	١٧٢٩,٢	٢٣٩,٠	٤٧,٤	١٠٤٣,٧	٣٩٩,١
١٩٩٠	١٨٦٣,٥	٢٣٦,٩	٥٣,٧	١١٥٠,٢	٤٢٢,٧
١٩٩١	١٩٦٥,٨	٢٥٠,٥	٤٩,٨	١٢٢٩,٢	٤٣٦,٣
١٩٩٢	٢٢١٨,٣	٢٨٥,٨	٥٤,٤	١٤١٤,٩	٤٦٣,٢
١٩٩٣	٢٦١٦,٩	٣٨٠,١	٦٤,٧	١٦٥٨,٤	٥١٣,٠

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين الاول ١٩٩٤، ص١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

الرقم القياسي للاسعار، عدد السكان، حجم الصادرات، مساحة الاراضي الزراعية خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٣)

السنوات	الرقم القياسي للاسعار ١٠٠ = ١٩٩٢	عدد السكان مليون نسمة	مساحة الاراضي المزروعة (بالالف دونم)	حجم الصادرات الصناعية (مليون دينار)
١٩٦٨	١٣,٥	٢,١	٣٦٨٠	٢,١
١٩٦٩	١٤,٤	٢,١٩	٣٨١٩	٢,٥
١٩٧٠	١٥,٤	٢,٣	٢٣٥٠,٣	٢,٢
١٩٧١	١٦,١	٢,٣٨	٣٥٨٦,٣	٣,٠
١٩٧٢	١٧,٠	٢,٤٦	٣٥٤٤,٢	٤,١
١٩٧٣	١٩,٠	٢,٥٤	٢٦٤٤,٧	٤,٨
١٩٧٤	٢٢,٧	٢,٦٢	٣٥١٠,٦	٩,٧
١٩٧٥	٢٥,٤	٢,٧	٢٨١٨,٧	١٠,١
١٩٧٦	٢٨,٣	٢,٧٨	٣٠٩٧,٢	١٣,٠
١٩٧٧	٣٢,٤	٢,٧١	٢٧٠٣,٥	٢٠,٧
١٩٧٨	٣٤,٧	٢,٧٧	٢٩٧٥,٤	٢٦,٦
١٩٧٩	٣٩,٦	٢,٨٤	٢١٦٢,١	٣٣,٨
١٩٨٠	٤٤,٠	٢,٩٢	٣٣٣٥,٢	٤٧,٤
١٩٨١	٤٧,٤	٣,٠١	٢٥٣٥,١	٧٩,٢
١٩٨٢	٥٠,٩	٣,١	٢٠١٥,٩	٨٤,٩
١٩٨٣	٥٣,٥	٣,٢	٢٧٦٩,٧	٧١,١
١٩٨٤	٥٥,٥	٣,٣	١٦٢٠,٣	١٣٢,٣
١٩٨٥	٥٧,٢	٣,٤١	٢٤٢٥,٥	١١٣,٠
١٩٨٦	٥٧,٢	٣,٨٢	١٧٢٥,٤٣	٨٥,٩
١٩٨٧	٥٧,١	٣,٦٣	٢٩٩٨	١٢٣,٤
١٩٨٨	٦٠,٩	٣,٧٨	٣٠٤٦,٩	١٤٦,٩
١٩٨٩	٧٦,٥	٣,٨٨	٢٤٥٥,١	٢٦٠,٥
١٩٩٠	٨٨,٩	٤,٠١	٢٢٥٤	٣١٧,٣
١٩٩١	٩٦,٢	٤,١٥	٢٠٢٣,٤	٢٨٤,٢
١٩٩٢	١٠٠,٠	٤,٢٩	٣١٥١,٩	٣٢٣,٦
١٩٩٣	١٠٣,٣	٤,٣٢	٣١٣٦,٢	٤٥٣,٣

المصدر:

البنك المركزي الاردني بيانات احصائية سنوية، تشرين الاول، ١٩٩٤، ص.ص ١٥، ١٦، ٣٢.

وزارة الزراعة، مديرية الاقتصاد الزراعي، قسم الاحصاء، التقرير السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

حجم العمالة الاردنية المهاجرة والعمالة الوافدة

خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٩)

السنة	العمالة المهاجرة	العمالة الوافدة
١٩٧٣	١٥٢,٩	٠,٣٨٠
١٩٧٤	١٧٤,٢	٠,٥٢٠
١٩٧٥	١٩٨,٤	٢,٢٣٠
١٩٧٦	٢١٦,٣	٤,٧٩
١٩٧٧	٢٣٥,٨	٩,٧٣
١٩٧٨	٢٥٧,٠	١٨,٧٩
١٩٧٩	٢٨٠,٢	٤١,٠٤
١٩٨٠	٣٠٥,٤	٧٩,٥٧
١٩٨١	٣١٢,٣	٩٣,٤
١٩٨٢	٣٣,٨	١٢٠,٠
١٩٨٣	٣٢٦,٤	١٣٠,٠
١٩٨٤	٣٣٤,٣	١٥٣,٥
١٩٨٥	٣٣٩,٣	١٤٠,٠
١٩٨٦	٣٤٣,٣	١٣٠,٠
١٩٨٧	٣٣٩,٠	١٢٠,٠
١٩٨٨	٣٣٥٠,٠	١٤٨,٠
١٩٨٩	٣٣٩,٠	٢٠٠,٠

المصدر: عيسى ابراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩، جدول رقم (٧-١)، ص ٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Labor Productivity & Wages In The Jordanian Economy

Prepared by

Mohammed Aref Mohammed Ibrahim

Supervisor

Pro. Dr Hussein Talafah

Abstract

This study aims at analysing the important determinant of labor productivity in the Jordanian economy as a whole and at the sector level.

It also aims at determining the methodology of maximizing productivity through the proper use of the productivity resources, focusing on the determinants that can be affected by political economy.

This study show's that work productivity has increase during the period of study (1968-1993).Agriculture has witnessed the highst rate of worker productirity which is about (11.55%). The study conclueds that capital is the most important determinate in the economy level. the flexibility of work productivity compared to the workers' average share of capital has reached its' highest level in agriculture (0.68), where as the lowest sectore was construction where it was (0.46) this study shows the importants of financial facilities, provided by the financial bodies and banks on increasing work productivity was clearly shown in the construction sector, which was about (0.27) the study also shows

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

astrong interchangeable relation between workers productivity and his wages, since the flexibility of work productivity compared to wages in the services and agriculture sectore has reached (0.58) and (0.45) respectively, while only reached (0.23) in the industrial and services sector, finally the study recommends the importants of increasing actual investment in the economic sectors in a step to fosteren increase in services and product and work prouctivity and to encourage financial organization and banks in Jordan to provide more facilites to economic sectors and give more importants to wages increase because that has a positive effect on work productivity and in developing incentives system and following discriminating policy acording to the sector hierachy and that the wage level permits more workers' to the working productivity to eliminate the level of the unemployment.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com